بسم الله الرحمن الرحيم

محددات تطبيق مكونات مبادرة الإفصاح في الشركات المساهمة المصرية

- دراسة اختبارية على شركات مؤشر *EGX50* -

د/ محمد وداد الأرضي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال -جامعة حلوان

القسم الأول: منهجية البحث:

ملخص البحث:

الغرض: تهدف الدراسة لتحديد مدي الحاجة لإصدار مبادرة للإفصاح وذلك في إطار تحديد معدل تواجد أبعاد مشكلة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المصرية المدرجة في مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** .

تصميم / المنهجية: تم تجميع بيانات البحث من مواقع الشركات المدرجة في مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** وذلك لمدة ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨، إضافة الى موقع البورصة المصرية وموقع مباشر وموقع ***Investing*** ، وتم تحليل البيانات بأساليب إحصائية متنوعة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود ثلاثة أبعاد رئيسية لمشكلة الإفصاح تتمثل في عدم كفاية المعلومات الملائمة و وجود الكثير من المعلومات غير الملائمة إضافة لضعف التواصل مع مستخدمي القوائم المالية، ويترتب علي هذه المشاكل الإضرار بأصحاب المصالح الأمر الذي كان دافعًا لـ ***IASB*** لإصدار مبادرة الإفصاح لعلاج المشاكل السابقة.

النتائج العملية: توصل البحث من خلال الدراسة العملية التي تمت علي الشركات المدرجة في مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** وذلك لمدة ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨ التي تحقق كافة أبعاد مشكلة الإفصاح بتقارير الشركات المصرية مما يؤكد على حاجة مجتمع التقرير المالي المصري لتفعيل مكونات مبادرة الإفصاح بهدف علاج المشاكل الحالية للإفصاح.

الأصالة/القيمة: تمثل الدراسة مساهمة بالأدب المحاسبي من خلال تحديد المشاكل الرئيسية للإفصاح المحاسبي والتي يعاني منها كلا من المعدِّين والمستخدمين على حد سواء إضافة إلى تحديد المسببات الرئيسية المؤدية لإصدار مبادرة الإفصاح ومكوناتها الرئيسية.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح، العرض، مبادرة الإفصاح، القوائم المالية، الإيضاحات، الأهمية النسبية، السياسات المحاسبية.

١/١ : مقدمة

تمثل القوائم المالية والإفصاح المرتبط بها الصوت الأساسي الذي بناء عليه يتخذ المستثمرون قراراتهم التي تمثل محدد رئيسي لرفاهية أسواق المال ، وذلك لأن ملايين المستثمرين يعهدون بحاضرهم ومستقبلهم المالي لتلك الأسواق التي تعتمد مباشرة على المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإفصاح المرتبط بها ، ومع التغيرات المستمرة في ممارسات الأعمال تتضح الحاجة إلى تغيرات مماثلة في نموذج إعداد تقارير الأعمال نظراً لكون هذه التقارير بمثابة العدسة التي ينظر من خلالها المستثمرون ليحددوا الأنشطة المحققة للعوائد ونتائج عمل هذه الأنشطة ***(CFA, 2007, P. 1)*** ، ويمثل إفصاح الشركات الصورة الأكثر شمولية فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة من الشركة إلى العالم الخارجي وذلك فيما يتعلق بنوعي الإفصاح المالي وغير المالي وكذلك الإفصاح الإلزامي أو الإفصاح الاختياري الذي جاء كاستجابة للضغوط الخارجية ***(Larissa, Khaled, Khaldon, 2012,P.75)***، ويتطلب التواصل الفعال مع المستخدمين من خلال المعلومات المفصح عنها ***Discern the wood from the trees*** "وهو ما يعني القدرة على تمييز المعلومات الهامة عن المعلومات غير الهامة وهو الأمر الذي يزداد صعوبة نظر الكثرة التفاصيل" ، وقد توصلت دراسة لمعهد المحاسبين

الأسكتلندي ***ICAS*** إلى أن تقارير الشركات أصبحت بلا شك كثيفة ومظلمة ***Dense and Dark*** فالمستثمرون يُقدَّم لهم كمٌّ من المعلومات مكونًا من عدة مئات من الصفحات تفشل في إخبار القارئ قصة مقنعة ، وأكدت الدراسة على أن شئ ما يجب القيام به خاصة في ظل مناخ الأزمة المالية العالمية والذي ارتبط بفقدان الكثير من الثقة بالتقارير المالية "الأزمة الحالية تقدم فرصة ذهبية للقيام بذلك الشيء" ***(ICAS, 2010, P.p. 7-11)*** .

١/٢: مشكلة البحث:

أكد ***Hans Hoogervorst*** رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB*** في مؤتمر ***IFRS Foundations*** المنعقد بامستردام أن تزايد حجم التقارير المالية بشكل مستمر حدث دون زيادة في مقدار المعلومات المفيدة بذات معدل الزيادة بالحجم وهو ما يستلزم ضرورة تطوير الإفصاح المحاسبي، وأكد على أن الخطر الرئيسي الذي يؤثر سلبا على التقارير المالية يتمثل في تحولها إلى أداة للامتثال ***Compliance Instruments*** بدلاً من أن تكون أداة للاتصال ***Communications Instruments*** ، وأكد رئيس ***IASB*** على أن السبب الرئيسي في تحول التقارير المالية إلى أداه للامتثال يرجع إلي ارتكاب العديد من المعدِّين خطأ جسيماً من خلال تبنيهم منهج الحذر المعتمد على استخدام أسلوب الـ " ***Checklist*** " حيث يتم تحديد متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير وتوفيرها بغض النظرعن مدي أهميتها وذلك خوفا من التعرض للمساءلة أمام المراجعين أو المنظمين أو المحاكم وهو ما يؤدي إلى هذا الكم من الإفصاح الذي يهدم قدرة التقارير المالية علي التواصل الفعال مع المستخدمين ويؤدي بالتالي الى أن ***The communicative value of financial statements suffer as result*** ، وأكد رئيس ***IASB*** رؤيته بضرورة تغيير هذه الثقافة وتسأل ***What can we do to break the boilerplate? (IASB, Hans Hoogervorst, 27th June. 2013, P.p. 3-4)***

كما أكدت دراسة معهد المحاسبين القانونيين بأنجلترا و ويلز ***ICAEW*** على وجود مشكلة الإفصاح وأنها ترتبط أساساً بشكاوى واسعة النطاق تتعلق بزيادة كم المعلومات بالتقارير المالية مما يؤدي الى أن المعلومات الهامة تضيع في غابات الإفصاح ***Disclosure foreast***، وذلك لأن نظام الإفصاح الحالي لا يميز بين المعلومات الهامة اللازمة لاتخاذ القرار والمعلومات غير الهامة وهو ما يبرر الآراء الواسعة بأن الإفصاح بحاجة إلى التطوير ***(ICAEW, DEC, 2013, P.2)***، وتتضح الحاجة لتطوير الإفصاح المحاسبي في ظل القدر المتزايد من القلق في مجتمع التقرير المالي خاصة إزاء حجم التقارير المالية، ومصدر القلق يتمثل في خطورة أن يصبح القارئ بمثابة الأعمى ***Danger of Readers being so blinded by so mush data that the main message are lost*** ، وعادة ما يكون ذلك بسبب ***(ICAS,NZICA, 2011, p. 6):***

أ-أن العديد من متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية الجديدة تم تقديمها دون دراسة أثرها الشامل على حجم وفائدة القوائم المالية.

ب-صعوبة تحقيق متطلبات الثقة الواردة بالفقرة ٣١ من معيار المحاسبة الدولى الأول ***IAS1*** التي تنص على أن الوحدة لا تحتاج تقديم إفصاحات محددة بمعايير التقرير المالي ***IFRS*** إذا كانت المعلومات الناتجة غير هامة وهو ما لا يمكن تطبيقه بدقة نظرًا لصعوبة إصدار حكم مهني في ظل النقص العام في التركيز على الأهمية النسبية.

وقد ارتبط هذا القلق المتزايد بمجتمع التقرير المالي إزاء حجم التقارير المالية بالكثير من الدعوات الهادفة لكبح جماح الإفصاح المفرط وغير القابل للقراءة ***Rein in excessive and unreadable disclosure*** وذلك من خلال تدخل التنظيم وتفعيل دوره المتضمن ضرورة معاقبة الشركات بالحالات التالية ***(Robert J. Bloomfield, Dec. 2011,P.p7-8)*** :

أ-عدم تقديم المعلومات التي تلبي احتياجات المستخدمين.

ب-تقديم كم كبير من المعلومات غير الهامة التي تغمر المعلومات الهامة.

ج-تمييز نوع معين من المعلومات في حين أن لهذه المعلومات أهمية محددة مقارنة بالمعلومات التي لم يتم وضعها بالمقدمة أو تمييزها.
ويتطلب ماسبق ضرورة تمييز المعدون بين المعلومات المعلومة مسبقاً والأخبار الجديدة حيث أن الإفصاح الفعال يتطلب التمييز بين المعلومات التي تمثل تغييراً عما هو معلوم مسبقا وهو ما سيؤدي لرفع كفاءة الإفصاح من خلال: -
أ-تمييز المعلومات الهامة مما سيخفض الوقت الذي ينفقه المستخدمون لقراء التقرير بالكامل لتحديد ما هو هام.
ب-يفرض ممارسة الشركة لسياسة انتقائية عند تحديد ما يفصح عنه وهو ما يتوقع أن يكون له أثر إيجابي على المستخدمين.

ويعتقد الباحث أن ما يعانيه الإفصاح المحاسبي من مشاكل يؤكد على أهمية البحث المحاسبي الهادف لتحديد مشاكل الإفصاح الفعلية واقتراح العلاج المناسب لها، ولكن هذا الدور للبحث المحاسبي يصطدم مع ما ورد بدراسة ***Itay, Liyan*** من كون البحث المحاسبي غالباً ما يكون غير واضحا إلى حد كبير فيما يتعلق بالعواقب المحتملة غير المقصودة الناتجة عن الإفراط في توفير المعلومات وعلى الجانب الأخر يتم التركيز بالبحث المحاسبي علي تناول ما هو مفهوم جيداً من كون الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى آثار إيجابية على السيولة وأثر سلبي على تكلفة رأس المال ***(Itay Goldstein and liyan Yang, April 18, 2017, P. 102)*** .

<u>وبناء عليه تتحدد مشكلة البحث :</u>
في محاولة تحديد المشاكل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي واستعراض ما تم من محاولات تطوير للإفصاح بغرض التغلب على أثار تلك المشاكل، إضافة لتحديد مدي الحاجة لإصدار مبادرة الإفصاح –تعديلات ***IAS1*** الصادرة عن ***IASB***، ومحاولة تحديد مدي حاجة بيئة التقرير المالي المصرية لهذه المبادرة كمدخل لمعالجة مشاكل الإفصاح بالشركات المدرجة بمؤشر ***EGX50*** .

<u>١/٣: الدراسات السابقة:</u>
يعرض الباحث فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت تحديد جوانب مشكلة الإفصاح المحاسبي: -
١- دراسة *Miller*

(Brian P. Miller, 2010, P.p.2107-2143)
تناولت الدراسة الإفراط بالإفصاح باعتباره مسبب رئيسي للتعقيد الحالي بالتقارير المالية، وأكدت الدراسة أنه بكثير من الحالات لا تكون المشكلة في نقص المعلومات بل العكس تماماً حيث أن الكثير من المعلومات يمكن أن يكون مشكلة كما النقص تماماً، وأوضح ***Miller*** أن الكثير من المعلومات المفصح عنها لا يعني دائماً الإفصاح الأفضل ***Too much information can be as much problm as to littles, more disclosure do not always mean befter disclosure*** ، كما أن الكثير من الممارسين يؤكدون على أن الكثير من المعلومات الهامة تكون ***Is Now Hidden*** بين مجموعة كبيرة من المعلومات النمطية أو الزائدة أو غير الهامة أو حتى بيانات لا صلة لها بالموضوع الأمر الذي يجعل زيادة المعلومات المفصح عنها مشكلة لابد من وضع حلول تكفل علاجها .

٢-استقصاء *IASB* حول الإفصاح:

(IASB, May 2013, p.p. 1-44)
بالتزامن مع ***Financial Reporting Disclosure Discussion Forum*** المنعقد بلندن في ٢٠١٣ الهادف للحصول على فهم أفضل للمشاكل التي تواجه المستخدمين والمعدِّين وواضعي المعايير، أطلق موظفو***IASB*** استقصاء حول الإفصاح في التقارير المالية ووجه الاستقصاء للمعدين والمستخدمين

الأساسيين مثل المستثمرين والمحللين وذلك بهدف حصول ***IASB*** على صورة أفضل حول مشاكل الإفصاح، وقد تضمن الاستقصاء التساؤل حول مدى وجود مشاكل بالإفصاح وتلقي ***IASB***الردود من ٢٣٣ مستجيب منهم معدين ٤٥ % و مستخدمين ١٨ % وآخرين (مراجعين ، منظمين ، معدي معايير) ٣٧ % ، وأظهرت نتائج الاستقصاء تأييد ٨٠ % لوجود مشكلة الإفصاح ، وقد تناولت الردود التركيز على ثلاثة مجالات محتملة كمشاكل للإفصاح وهي:

- عدم توفير معلومات ملائمة كافية بلغت نسبة الموافقة ٤٣%.
- الكثير من المعلومات غير الملائمة فقد بلغت نسبة الموافقة ٦٣%.
- ضعف التواصل بلغت نسبة الموافقة ٥٠%.

وقد أظهر كلاً من منتدى الإفصاح والاستقصاء عدم وجود اتفاق حول طبيعة مشكلة الإفصاح **حيث ركز المعدون على المسببات التالية لمشكلة الإفصاح-:**

- عدم قدرة المعدين على إصدار حكم مهني حول الأهمية النسبية وبناء عليه يتم التعامل وفقاً لأسلوب ***Checklist*** مع ما يترتب على الإفراط بالإفصاح عن المعلومات غير الهامة من حجب الصورة الحقيقية ***Obscure true picture***
- أسلوب صياغة المعايير بما قد يفسر على كون متطلبات الإفصاح هي متطلبات إلزامية
- سوء تنظيم مشكلة التقارير
- تكرار الإفصاح
- سوء توجيه متطلبات الإفصاح بما يؤدي للإفصاح النمطي
- الإفصاحات التي لا تركز على القضايا الرئيسية والطارئة وما تم تغييره

في حين يرى المستخدمون أن مسببات مشكلة الإفصاح:

- الإدارة تعمل في ظل ضبابية تتعلق بتحديد من هو المستخدم الرئيسي.
- الفشل بالتواصل.
- القصور في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية.
- نقص قدرة المعدين على إصدار الأحكام المهنية اللازمة لتحديد ما هو هام للمستخدمين.

وقد تناول تقييم ***IASB*** للردود بيان أن ما يبدو واضحاً أن كلا من المعدين والمستخدمين يتفقون على كون المهمة الرئيسية للتقارير المالية تتمثل بكونها أداة اتصال حيث يرغب المعدين بتلاوة قصتهم والمستثمرون يرغبون بالاستماع إلى القصة ***Prepares want to tell their story and investors wantto hear that story*** ، وأخيراً تناولت الدراسة التأكيد على أن غالبية المستقصى أرؤاهم يرون أن ***IASB*** يجب أن يأخذ زمام المبادرة ويجب أن يوكل إليه إحراز تقدم في مجال تطوير الإفصاح باعتباره منظمة دولية تجمع كل الأطراف المهتمة بعملية تعزيز وتحسين الإفصاح من مستخدمين ، معدين ، مراجعين، منظمين ، واضعي معايير، وهو ما يتطلب أن يكون ***IASB*** مستعداً للتغيير من خلال إدخال تعديلات ذات مغزى على متطلبات الإفصاح الحالية بمعايير المحاسبة الدولية.

٣-خطاب ***Hans Hoogervorst*** رئيس ***IASB***

(IASB, Hans Hoogervorst, May 28. 2013, P.p. 1 – 2)

أكد رئيس ***IASB*** على ضرورة تطوير متطلبات الإفصاح لتخفيف الصعوبات التي يعاني منها المعدين والمستخدمين، وأكد أن المشكلة الرئيسية التي تواجه ***IASB*** تتمثل في كون التحسينات الهامة التي يتم دراسة اقتراحها يجب أن ترتبط بتعديلات في سلوك معدي القوائم المالية وذلك لضمان أن القوائم المالية تعتبر أداة للتواصل بدلاً من كونها وسيلة للامتثال لمتطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بغض النظر عن مدي أهميتها أو ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين ***To ensure that financial statements are regarded as tools of communication rather than compliance.***، وأكد ***Hans*** أن التوصل

لما سبق يتطلب معالجة الجذور المسببة لتبني المعدين لمنهج الامتثال والتي تتمثل في الحذر والخوف من التعرض للمساءلة وهو ما يدفعهم إلى توفير كافة متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بغض النظر عن أهميتها .

٤- دراسة *IASB*

(IASB, Sep 2013, P.p. 1-20)

أوضح ***IASB*** أن مشكلة الإفصاح باتت مشكلة متعددة الأبعاد ويمكن إيجاز هذه الأبعاد فيما يلي:

- منهج الـ ***Checklist***.
- عدم تطبيق الأهمية النسبية.
- القيود التنظيمية وعدم توافر المرونة للمعدين.
- نقص التواصل الفعال بين المعدين والمستخدمين.
- الإفصاح النمطي.
- الامتثال لا التواصل.
- الإفصاح المفقود.
- توفير الكثير من المعلومات غير الهامة.
- تكرار الإفصاحات.

وقد أكد ***IASB*** أن تراكم هذه المشاكل ارتبط بأثار سلبية متعددة على مستخدمي القوائم المالية وهو ما يتطلب ضرورة العمل على إيجاد الحلول المناسبة لضمان استمرارية القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات عن المنشأت.

٥- دراسة معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز *ICAEW*

(ICAEW, Op.Cit, P.p. 1-92)

تناولت الدراسة بيان أنه خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة ونتيجة لمزيج من التغيرات التكنولوجية والتغيرات بقوى السوق فقد كان هناك انفجار بالمعلومات وهذا عادة ليس شيئًا يشكو الناس منه ويمثل تطور يلقى الترحيب ، ولكن هذا لم يحدث بمجال التقرير المالي حيث ارتبط الانفجار بالمعلومات بشكاوى واسعة الانتشار تطالب بإصلاح الإفصاح خاصة مع كون التقارير المالية قد بات من الشائع أن تصل لـ ١٠٠ صفحة وهو ما أظهره استطلاع أجرته مؤسسة ***Delloite*** على ١٠٠ شركة حيث تبين أن حجم التقرير المالي قد تضاعف ٣ مرات خلال الـ ١٦ سنة الأخيرة في حين أنه تضاعف مرة واحدة بالفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٥ وتضاعف مرة أخرى بحلول ١٩٥٠ ، وهو ما يؤكد على النمو المضطرد للمعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية وأنه ليس هناك حد واضح لنموها، وفيما يتعلق بالإفراط به لإفصاح فقد أكد ***ICAEW*** أنه يعود إلي ما يلي :-

١-السعي لتحقيق الشفافية بتوفير المعلومات دون وجود دوافع للحد من الإفصاح.

٢-النمو التراكمي لمتطلبات اللإصاح حيث انه بمجرد إضافة متطلب للإفصاح بالمعايير لا يمكن إزالته وهو ما ينشئ تراكم مستمر بمتطلبات الإفصاح.

٣- الأزمات المالية التي يكون مدخل علاجها غالباً هو الإفصاح، وهو ما يؤكد على النمو التراكمي لمتطلبات الإفصاح.

٤-الاختلافات بين المستخدمين، حيث يسعى واضعو المعايير لتلبية حاجات مجموعات متنوعة من المستخدمين ولذا فإنهم يهدفون لتوفير المعلومات التي ستلبي احتياجات الحد الأقصى من المستخدمين الرئيسيين وهو ما يؤدي إلى أن الكثير من متطلبات الإفصاح ستكون زائدة عن الحاجة بالنسبة لأي مستخدم.

٥ـ القابلية للمقارنة حيث أن الوحدات عند تطبيق متطلبات الإفصاح تفصح عن الكثير من المعلومات لضمان القابلية للمقارنة على الرغم من أن الإفصاح الملائم لوحدة ما قد يكون غير ملائم لوحدة أخرى وهو ما يتطلب التقيد بأحكام الأهمية النسبية.
٦ـتوصيل المعلومات بشكل سيئ، وقد أكد ***ICAEW*** أن التواصل فن وليس شئ يمكن تنظيمه بالتفصيل لتحقيق نتائج محددة.
٧ـتعدد هيئات تنظيم الإفصاح حيث توجد عادة هيئات متعددة لتنظيم الإفصاح، وتكون هذه الهيئات قادرة على فرض متطلبات إفصاح تكون غالباً غير متسقة ومحققة لاحتياجات جماعات مصالح بخلاف المستثمرين، ويحكم عمل هذه الهيئات عادة النظر للإفصاح باعتباره حلاً وسطاً بين الملاك والمديرين والمعدين وهو ما أدي لأتسام نموذج الإفصاح الحالي بكونه أداه لتحقيق التوازن بالمصالح وليس السعي لتحقيق الشفافية.

٦ـدراسة ***Erik F. Gerding***

(Erik F. Gerding, 2016, P.p. 1144-1179)

تناولت الدراسة التأكيد على أن مشكلة الإفصاح الرئيسية تتمثل في التعقيد المتزايد بالتقارير المالية الناتج بدوره عن تقديم الكثير من المعلومات كمحاولة لشرح المعاملات وأدوات التمويل المعقدة ، وتؤكد الدراسة على أن الأزمة المالية العالمية أكدت إلى حد كبير على أن فشل الإفصاح في أداء دوره كأداة لحماية المستثمرين ينتج أساساً لإصرار واضعي المعايير على تضمين المعايير قواعد إفصاح مطولة وهو ما يتيح الفرصة للمعدين للتلاعب بهذه القواعد لإبراز الجوانب الإيجابية وحجب الجوانب السلبية المتعلقة بالأداء والمركز المالي، وأشارت الدراسة للدور الكبير للتكنولوجيا الحديثة وخصوصاً ما تم عرضه في مبادرة هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الأمريكية ***SEC*** التي تضمنت الحث على استخدام التكنولوجيا لتحسين فعالية الإفصاح من خلال مساعدة المستخدمين وتوفير أدوات تحليلية لهم بما يتيح القدرة على تحليل و مقارنة البيانات.

٧ـدراسة ***Guthrie, Parker***

(James Guthrie, Leed. Parker, 2016, P.p. 2 – 10)

تناولت الدراسة بيان أن مهنة المحاسبة تتكون من ثلاثة أجزاء السياسة والممارسة والبحث وهذه الجوانب لا ينبغي أن تتطور أو تعمل بمعزل عن بعضها، وقد عرضت الدراسة استقصاء تم على ٦٤ أكاديمي من ٥٥ جامعة في ١٤ دولة وأظهر هذا الاستقصاء أن الباحثين بمجال المحاسبة ضمن أحد المجموعتين التاليتين: -
المجموعة الأولى: تشعر بالقلق من الفجوة التي تراها بين البحث المحاسبي والممارسة المحاسبية وهي فجوة كبيرة ومتسعة.
المجموعة الثانية: ترى ذات الفجوة، وتعتقد أن دور المحاسبة هو المراقبة والتنظير والنشر حول الموضوعات المثارة.

وأكدت الدراسة على الدور المحوري للجمعيات المهنية في نقل نتائج البحث الأكاديمي للممارسين إلا أن هذه الجمعيات غالباً ما تكون بطيئة الاستجابة وهو ما يحتم على تلك الجمعيات أن تدرك دورها الفريد الذي يحتم عليها التغيير المستمر وتبني الابتكارات لأن البديل هو التوقف والمراقبة مع من اختار هذا البديل من الباحثين (ماذا عن دور جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية) ، وعرضت الدراسة لأحد أهم الانتقادات للبحث المحاسبي وهو تأخره عن التصدي للقضايا المثارة بمجال الممارسة وخاصة ما يتعلق بمشاكل الإفصاح المحاسبي.

٨ـدراسة ***Itay Goldstein and Liyan Yang***

(Itay Goldstein and liyan Yang, April 18, 2017,Op.Cit P.p.101- 125)

تناولت الدراسة التأكيد على كون الإفصاح المحاسبي يمثل عنصر رئيسي من عناصر التنظيم في أسواق المال وذلك في إطار دوره المؤثر على صنع قرارات الاستثمار وبالتالي في تحديد مدي التغيير المحقق برفاهية المستثمرين من خلال تغيير فرص الاستثمار، وأكدت الدراسة أن جهود الحكومة الأمريكية لتنظيم سوق المال تتمحور غالبا في تنظيم الإفصاح عن المعلومات وهو ما يتضح باستعراض قانون الأوراق المالية الأمريكي الصادر ١٩٣٣، وقانون تنظيم تبادل الأوراق المالية الصادر ١٩٣٤، إضافة لقانون ساربنيز أوكسلي ***COX*** ٢٠٠٢ ، وقانون ***Dodd-Frank*** ٢٠١٠ الذي تضمن التركيز على جوانب متعددة لتحسين الإفصاح المحاسبي بهدف حماية المستثمرين من خلال تحسين دقة وموثوقية المعلومات التي تفصح عنها الشركات، كما أوضحت الدراسة أنه رغم كل جهود تطوير الإفصاح فإن الدراسات الأكاديمية وكذلك القوانين المصدرة لازالت تتسم بكثير من الغموض حول كيفية تناول معظم ابعاد مشكلة الإفصاح التالية المحاسبي.

تقييم الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التأكيد على أهمية الإفصاح المحاسبي وكذلك تناولت بيان ما يتعرض له نموذج الإفصاح الحالي من مشاكل، الا أن هذه الدراسات لم تتناول الكثير من الجوانب الهامة والمتعلقة بمشكلة الإفصاح مثل:

- تحديد المستوي الأمثل للإفصاح الذي يؤدي لتعزيز جودة الأسواق والرفاهية الاجتماعية
- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تحديد ما يفصح وما لا يفصح عنه من معلومات
- كيفية تحديد الإفصاح الهام والملبي لاحتياجات المستخدمين
- في أي ظروف يكون الإفصاح عن الكثير من المعلومات هو الخيار الأكثر دقة

١/٤ : هدف البحث :

يهدف البحث إلى محاولة تحديد المشاكل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي إضافة الى استعراض وتقييم ما تم من محاولات تطوير للإفصاح بغرض التغلب على أثار تلك المشاكل، كما يمتد هدف البحث إلي محاولة تحديد مدي حاجة بيئة التقرير المالي المصرية لمكونات مبادرة الإفصاح –تعديلات ***IAS1*** الصادرة عن ***IASB*** كمدخل لمعالجة مشاكل الإفصاح.

١/٥: أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال ما يلي:

-يساهم البحث في محاولة تحديد المشاكل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وأهمها مشكلة الإفراط في توفير المعلومات بغض النظر عن مدي أهميتها أو ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين.

- يتناول البحث استعراض وتقييم ما تم من محاولات تطوير للإفصاح بغرض التغلب على أثار مشكلة الإفصاح التي يعاني منها مستخدمي التقارير المالية.

- يتناول البحث بيان مدي حاجة مجتمع التقرير المالي المصري لتطبيق مكونات مبادرة الإفصاح –تعديلات ***IAS1*** الصادرة عن ***IASB*** وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50 .***

- يتوافق موضوع هذا البحث مع اتجاهات العمل لدي الكثير من المنظمات المهنية المحاسبية والكثير من الباحثين على المستويين المحلي والعالمي، وهي الاتجاهات التي تشير لتفاقم أثار مشاكل الإفصاح المحاسبي وهو ما ارتبط بالعديد من المحاولات لعلاج هذه المشاكل وكان أهم هذه المحاولات إصدار ***IASB*** لمبادرة الإفصاح.

١/٦: فروض البحث :

الفرض الأول:

لا تتضمن التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** قدركاف من المعلومات الملائمة.

الفرض الثاني:

تتضمن التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** الكثير من المعلومات غير الملائمة.

الفرض الثالث :

التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** لها قدرة محدودة على التواصل الفعال مع المستخدمين.

١/٧: تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيم البحث إلى ستة أقسام وذلك على النحو التالي: -

القسم الأول: منهجية البحث.

القسم الثاني: محاولات تطوير الإفصاح المحاسبي

القسم الثالث: مبادرة الإفصاح: الإصدار – المكونات

القسم الرابع: أهمية تطوير العرض بالقوائم المالية

القسم الخامس: الدراسة الاختبارية

القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

القسم الثاني: محاولات تطوير الإفصاح المحاسبي:

نالت مشاكل نموذج الإفصاح الحالي الكثير من الاهتمام خاصة مع انهيار ثقة المستثمرين بتقارير الشركات في أعقاب الفضائح المحاسبية المتتالية منذ بداية القرن الـ ٢١ ، وبالتالي فقد صدرت العديد من المبادرات الحكومية والمهنية في جميع أنحاء العالم بهدف إعادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية من خلال تحسين الإفصاح وزيادة قدرته على مساعدة المستثمرين على بناء قرارات مستنيرة ***(Dariusz Jedrzejka, Dec 2017, P.p. 439-440)***، ويعرض الباحث فيما يلي الجهود التي قامت بها المنظمات المهنية أو الأكاديميون بهدف استعادة الثقة بالتقارير المالية من خلال عرض لمشاكل الإفصاح وأليات علاجها:

١-دراسة مجلس التقرير المالي الإنجليزي *FRC*

(FRC, 2011, P.p. 1-52)

جاءت الدراسة بعنوان ***Cutting clutter combating clutter in annual reports***، وقد تناولت الدراسة بيان أن الفوضى تعني توفير معلومات غير هامة بما يمنع القدرة على تحديد وفهم المعلومات الهامة مما يقوض من منفعة التقارير المالية، وتشمل المعلومات غير الهامة تلك المعلومات التي لا تتغير من سنة لأخرى والتي يؤدي التركيز على توفيرها لحجب المعلومات الأكثر أهمية عن مستخدمي القوائم المالية ، وقد أكد ***FRC*** التزامه باعتبار الفوضى الحالية بالتقارير المالية محفزاً على على التغيير وضرورة الانتقال من النقاش للعمل الجاد الهادف للحد من الفوضى الحالية وذلك من خلال طرح أفكار واضحة حول ما يجب تحقيقه وأليات تحقيق هذه الأفكار، وقد قدمت الدراسة عرضاً للمناطق التي يشاع بها الفوضى وحددتها بما يلي :-

- تقرير المسئولية الاجتماعية.
- الضرائب المؤجلة.
- تقرير مجلس الإدارة.
- الأدوات المالية.

- الأصول غير الملموسة / بالأخص اختبار الانخفاض.
- قائمة الشركات التابعة.
- معاشات التقاعد.
- المخاطر الرئيسية.
- تقرير المكافآت.

وتضمنت الدراسة تقديم *FRC* ثلاثة توصيات في إطار العمل على الحد من الفوضى الحالية بالتقارير المالية:

١- ضرورة العمل على الحد من الحواجز السلوكية التي تمثل عائق يحد من نجاح جهود تطوير الإفصاح ، وأرجع ***FRC*** هذه الحواجز السلوكية إلى سلوك المعدين القائم على تحويل أي شيء لإفصاح رغبة منهم في عدم التعرض لأي ضغوط أو مسألة، ولكن ***FRC*** يرى أن المشكلة ليست بسلوك المعدين فقط بل هناك أيضاً معدي المعايير ، المنظمين ، المراجعين وكل من يقدم المشورة للمعدين كل هؤلاء مشاركون بالفوضى الحالية، **ولذا فالأمر يتطلب تشجيع استمرار النقاش حول ماذا تعني الأهمية النسبية من منظور الإفصاح** لبيان كيف يكن للمعدين البدء بتغيير سلوكهم.

٢-التعامل مع السلوكيات، أوضح ***FRC*** تطوير أسلوب المساعدة السلوكية قصيرة الأجل الموجه للمعدين المشاركين في إعداد التقارير المالية، ويراعي أن هذا الأسلوب ليس قائمة مرجعية يجب أن يتم الانتهاء منها، بل هذا أسلوب لمساعدة فريق المعدين لتغيير بعض السلوكيات التي تنشئ الحواجز وصولاً إلى الحد من الفوضى.

٣-تقديم أفكار للإفصاح لمساعدة المعدين على معالجة الفوضى الحالية بالمناطق التي تنتشر بها الفوضى وفقاً لآراء المعدين والمستخدمين.

وأكدت الدراسة أن جهود الحد من الفوضى الحالية بالتقارير المالية لن تؤتي ثمارها بالحال وأن هذه الجهود يجب أن تستند إلى:

١- العمل على دعم قدرة الإفصاح على تحقيق الغرض الأساسي للتقارير المالية المتمثل في إمداد المستثمرين بمعلومات مفيدة لمساعدتهم على اتخاذ قرارات تخصيص الموارد وتقييم أداء الإدارة، إضافة إلى دور المعلومات في مساعدة أصحاب المصالح على تقييم مدى حوكمة الشركة وتقييم ما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق النجاح للشركة على المدى الطويل.
٢- هناك مناطق يمكن بها عادة احتواء الفوضى وتتواجد هذه المناطق في أجزاء مختلفة بالتقارير المالية مثل الأجزاء السردية في بداية التقارير المالية إضافة إلى الأمثلة الواردة في الإيضاحات.
٣- التركيز ليس على صيغة الكلمات المفصح عنها ولكن التركيز يجب أن يوجه إلى توفير مؤشرات الإداء الهادفة لتحسين الإفصاح والحد من الفوضى الحالية مع النظر في إمكانية توفيرها على المواقع الإلكترونية.
٤- التحقق من المنافع المحتملة المترتبة على عرض المعلومات النمطية أو المكررة ***Standing Data*** داخل وخارج التقارير المطبوعة، وتناولت الدراسة كمثال المعلومات المتعلقة بكلاً من الحوكمة والمسئولية الاجتماعية.
٥- ضرورة التواصل مع أصحاب المصالح لتحديد احتياجاتهم الفعلية من المعلومات، مع التأكيد على وجود حاجة فعلية لإعادة تركيز التقارير على هدفها الرئيسي المتمثل في إمداد المستثمرين بما يحتاجونه من معلومات.

وقد تناولت دراسة لمؤسسة ***PWC*** تقييم دراسة ***FRC*** نحو الحد من الفوضى، وأوضحت الدراسة أن ***(PWC, Sep. 27, 2011, P.p. 1 – 7)***:

١- هناك مجال واسع لفصل ***Standing Data*** سواء بقسم منفصل بالتقارير أو بالموقع الإلكتروني للشركة (وفقاً لمدى السماح القانوني بذلك).
٢- الإفصاحات غير الهامة غير مفيدة ولا ينبغي تقديمها.
٣- حواجز الحد من الفوضى أساساً هي حواجز سلوكية.
٤- ينبغي مواصلة النقاش حول ما تعنيه الأهمية النسبية من منظور الإفصاح.

٢-دراسة *IASB*

(IASB, Oct, 2014, P.p. 1-22)

جاءت الدراسة بعنوان***Future of corporate reporting*** ، وقد تناولت الدراسة عرض لنتائج الحوار بين المنظمات المهنية التالية:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB***
- مبادرة التقارير المتكاملة ***GRI*** -مجلس معايير المحاسبة المالية ***FASB***
- مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة***SASB*** -مجلس التقارير المتكاملة الدولي ***IIRC***
- مجلس معايير الإفصاح عن المناخ ***CDSB***
- مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاعات العامة ***IPSASB***

والغرض من الحوار هو العمل على المشاركة الجماعية للمنظمات المهنية في التطوير المستمر للتقارير المالية والعمل على تحديد أفضل الطرق التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية ، وتضمن الحوار مناقشة لدور التقارير المتكاملة في علاج القصور الحالي بالإفصاح المحاسبي والتأكيد على كون التقارير المتكاملة توفر تفسير متماسك لمقدمي رأس المال حول كيفية تحقق القيمة بمرور الوقت وذلك من خلال توفير معلومات ذات قدر عال من الملائمة وهو ما يكفل للمستخدمين القدرة على تقييم مدى استدامة نموذج الأعمال الخاص بالوحدة ، وقد تضمن الحوار طرح ***IASB*** لمشاركته مع مجموعة عمل تابعة لبازل بغرض تطوير تقارير المؤسسات المالية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر والتأكيد على مسئولية ***IASB*** عن تطوير متطلبات الإفصاح بمعايير المحاسبة لتلافي أوجه القصور الحالية.

٣-مقترحات *FASB*

(Rosenhouse, Michael A., July 2012, P.p. 5-6) (Tammy whitehouse, Oct 2011, P.p. 1-3)

تناولت الدراستان بيان وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ***FASB*** بخصوص شكاوي الشركات المستمرة لسنوات من عبء الإفصاح الزائد والتي لم تجد سوى أذان صماء، ويري ***FASB*** إن الإفصاح المفرط بالتقارير المالية هو ناتج الاستجابة لما ورد بتعليقات المستخدمين المتضمنة عادة المطالبة بتوفير معلومات معينة ومع توالي إصدار معايير جديدة تتراكم متطلبات الإفصاح بشكل مستمر، وقد أكد ***FASB*** ان البدء بعلاج مشكلة الإفصاح يتطلب بداية التأكيد على أن أن دوره كان يجب أن يتخطى جمع احتياجات المستخدمين بل كان يجب تحجيم هذه المتطلبات ***Scaled Disclosure Requirements*** والسعي إلى تحسين كفاءة وفعالية الإفصاحات لضمان زيادة فائدة ما يفصح عنه للمستخدمين وهو ما سيقوم به ***FASB*** حاليا من خلال البدء في بناء إطار متكامل للإفصاح المحاسبي يتيح القدرة على اتخاذ قرار حول ما يجب الإفصاح عنه .

كما يرى ***FASB*** ضرورة تحفيز الشركات على أن تركز إفصاحاتها على ما هو هام وفقاً لظروفها فما هو هام بالنسبة لشركة كبيرة كخطط المعاشات ويرتبط بإفصاح مكثف من البديهي أن يختلف الأمر بالنسبة لشركة صغيرة ، كما يؤكد ***FASB*** على أن منهج الإفصاح القائم على استخدام قائمة مرجعية ***Checklist*** يتم توفير كافة متطلبات الإفصاح الواردة بها هو منهج صعب ويعتبر من أهم مسببات مشكلة الإفراط

بالإفصاح ، وقد أكدت ***Leslie F. Siedman*** رئيسة ***FASB*** السابقة على المخاوف المرتبطة بالكم المتزايد من الإفصاح المقدم للمستخدمين، وأكدت في خطاب تم إلقائه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٤ أن ***FASB*** بسعيه نحو إعداد إطار للإفصاح فإنه يهدف إلى تحسين فعالية الإفصاح وذلك كمدخل لمعالجة مخاوف المستثمرين والمعدين المتعلقة بكون التقارير المالية قد باتت طويلة جداً وغالباً ما تكون المعلومات الهامة مخبأة عن مرأى الجميع.

وأكدت رئيسة ***FASB*** السابقة أن أولوية ***FASB*** هي وقف استخدام منهجية ***Checklist*** المتبعة من خلال المعدين و المراجعين بالرغم مما يترتب عليها من توفير معلومات غير هامة ، ووصفت رئيسة ***FASB*** السابقة هذا المنهج باعتباره نوع من الإفصاح الدفاعي ***Defensive Disclosure*** من وجهة نظر المعدين الذين يفضلون عدم حذف المعلومات غير الهامة لتجنب بذل أوقات إضافية في تبرير هذا الحذف للمراجعين والمستخدمين والمنظمين ، وأشارت رئيسة ***FASB*** السابقة إلى أن إطار الإفصاح المقترح سيساعد على زيادة جودة المعلومات المفصح عنها من خلال جعل القوائم المالية أكثر قابلية للفهم، حيث سيعمل الإطار المقترح للإفصاح على:-

أ- وضع متطلبات إفصاح متسقة تضمن توفير معلومات هامة للمستخدمين.
ب- بيان كيف تقوم الوحدة بتقييم الإفصاح، وكيف رأته الشركة إفصاحاً هاماً يجب توفيره.
ج- بيان كيف يمكن الوحدة إبراز الإفصاحات الهامة، وكيف تجعل وصول المستخدمين إليها أكثر سهولة.
د- الحد من الإفصاحات عن المعلومات غير الهامة وهو ما يعمل على الحد من فوضى التقارير المالية الحالية.

وأخيرًا أكدت رئيسة ***FASB*** السابقة أن دور واضعي المعايير هو علاج الخلل بنموذج الإفصاح الحالي والعمل علي مساعدة المستثمرين علي بناء قرارات أكثر دقة

Standards setters cannot make it sunny or make it rain, the best we can do to provide neutral tools, so others can make informed decisions.

4- دراسة *Robert J. Bloomfield*

(Robert J. Bloomfield, Dec. 2011, Op.Cit,*P.p.* 1- 21)

جاءت الدراسة بعنوان: ***Pragmatics, Implicature and the Efficiency of Elevated Disclosure***، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي تناولت مشكلة الإفصاح مع اقتراح مدخلات لحل هذه المشكلة باستخدام آليات الفلسفة البراجماتية، ويتحدد معنى الفلسفة البراجماتية باعتبارها مدخل يشجع الأشخاص على أن يبحثوا في الطرق أو يفعلوا الأشياء التي تحقق أهدافهم بشكل أفضل، وتناولت الدراسة بيان أن العامل الرئيسي المسبب لمشكلة الإفصاح يتمثل في الزيادة الكبيرة بحجم المعلومات المفصح عنها ودللت على ذلك بزيادة حجم تقرير ***10- K*** المتضمن التقارير المالية المقدمة لهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الأمريكية ***SEC*** بمقدار الثلث إلى ما يقارب ٦٠٠٠ كلمة وذلك خلال الخمس عشرة سنة السابقة ، وتناولت الدراسة بيان أن تقرير شركة أبل يتضمن المئات من الكلمات التي تمثل إفصاح نمطي معلوم مسبقاً وأن المستثمر بشركة أبل عليه أن يقرأ ١١٨ صفحة من الكلمات والجداول وسط قدر كبير من المعلومات غير الهامة للكثير من المستخدمين ، وقد أكدت الدراسة أن المحرك الرئيسي لزيادة الإفصاح يتحدد في تخوف الشركات من تحمل الالتزامات الناتجة عن نقص المعلومات لإدراكهم **أن تكلفة عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة تزيد كثيراً عن تكلفة الإفصاح عما هو غير هام** ، ومن يتحمل المعاناة بالنهاية المستخدمون الذين يتسلمون تقارير سنوية يصل حجمها إلى حجم دليل تليفونات نيويورك ((وفقا لما ورد بالدراسة)).

كما تناولت الدراسة بيان أنه في إطار السعي لكفاءة الإفصاح فإن واضعي المعايير يمكنهم الاستفادة من النظرية البراجماتية التي تمثل واحدة من التيارات الفلسفية الأكثر شعبية خاصة فيما يتعلق باللغة حيث تقوم النظرية على أن المحادثات العادية تكون فعالة بشكل ملحوظ لكلا المتحدثين ومفهومه من المستمعين إذا ركز المتكلم على اختيار عدد قليل من الكلمات وكنتيجة للتركيز على اختيار ما أقول وما لا أقول فإن المعلومات سوف تنقل بشكل أكثر كفاءة مقارنة بما يقال في الواقع ، وبالاعتماد على هذا المدخل فإنه يجب مراعاة ما يلي:

١- **الإفصاح يكون كفء إذا قامت الشركة بدورها باختيار ما سيفصح عنه** وهذا غالبا ما لا تقوم به الشركات نظراً للضغوط التي لا تشجع الشركات على اتخاذ قرار بعدم الإفصاح حتى لو كانت المعلومات محدودة الأهمية، وهو ما يؤثر سلبا على مصدر كفاءة الإفصاح وفقاً للنظرية البراجماتية.
٢- **القصور بالإرشادات الخاصة بتطبيق أحكام الأهمية النسبية** ((التي تساعد على التمييز بين ما هو هام وما هو غير هام)) هو ما يؤدي إلى أن المعلومات الهامة يتم إخفاؤها داخل كم كبير من المعلومات عديمة القيمة لا توفر أي قيمة للمتلقي الذي يضطر للبحث داخل هذا الكم من المعلومات للحصول على المعلومات الهامة ***Needles in haystack*** .

٥-خطاب *Russell Picot* المدير المالي لبنك *HSBC* خلال منتدى الإفصاح *Discussion Forum—Financial Reporting Disclosure*

(IASB, May 2013, Op.Cit, P.p. 8-11) (HSBC, Russell picot, Jan. 28, 2013, P.p 1-6)

تناول الخطاب بيان ارتفاع المخاطر المرتبطة بتحول التقارير المالية إلى أداة للامتثال لمتطلبات الإفصاح وهو ما ينتج عن ممارسة المنظمين لضغوط مستمرة لتوفير المزيد من المعلومات بدلاً من وضع الأطر اللازمة التي تتيح حذف المعلومات غير الهامة، وحددت الدراسة مسببات مشكلة الإفصاح الحالية فيما يلي: -

١- سوء تنظيم هيكل التقارير المالية.
٢- ازدواجية الإفصاحات.
٣- متطلبات إفصاح تأخذ شكل قواعد ثابتة مما يخلق الإفصاح النمطي.
٤- الإفصاح لا يركز على القضايا الرئيسية أو العاجلة أو ما تم تغييره.
٥- الإفصاح لا يستجيب بشكل فعال للتغيرات بظروف عمل الشركة.

وأكد ***Picot*** أن مشكلة الإفصاح تتواجد بكافة مكونات التقارير المالية وهو ما يتطلب من المنظمات المهنية عند علاج مشكلة الإفصاح ضرورة الالتزام بما يلي:-

- مراجعة فورية لمتطلبات الإفصاح
- مراعاة الجوانب السلوكية لمشكلة الإفصاح لدي كافة أطراف مجتمع التقرير المالي مُعد ومُراجع ومُنظم.
- ضرورة إشراك المستخدمين عند مراجعة متطلبات الإفصاح.
- التركيز على المعلومات الهامة.
- الاتساق مع مرور الزمن.
- السعي الي الوضوح، التوازن، القابلية للفهم.

وتضمن الخطاب بيان ما قام به بنك ***HSBC*** للحد من الآثار السلبية لمشكلة الإفصاح حيث قام البنك بما يلي:-

١- التركيز بالإفصاح على ما تم تغييره من خلال وصف ما حدث بالأسواق وكيف تم إدارته وآثر ذلك على القوائم المالية.

٢- التغلب على ما يعانيه المستثمر من تناثر الإفصاح عن المخاطر وعدم تجميعها بقسم منفصل يوفر معلومات حول المخاطر الهامة.
٣- تطبيق دقيق للأهمية النسبية على المعلومات المفصح عنها ومراجعة مستمرة للإفصاحات السابقة للتأكد من استمرار أهميتها.
٤- المناقشة المستمرة مع المنظمين لمحاولة الإفصاح عن المعلومات النمطية خارج التقارير المالية.

تقييم ما سبق بيانه من جهود أكاديمية ومهنية لعلاج مشكلة الإفصاح

في إطار ماسبق عرضه من الجهود الأكاديمية والمهنية السابقة المبذولة للتخلص من مشكلة الإفصاح والحد من الآثار السلبية للفوضى الناشئة عنها، يمكن القول إن **أبعاد مشكلة الإفصاح تتمثل في الأبعاد التالية**: -

١- النمو المستمر لمتطلبات الإفصاح بالمعايير
٢- تطبيق ***Checklist*** نظراً لخوف المعدين من المساءلة وما يترتب على ذلك من توفير الكثير من المعلومات غير الهامة
٣- عدم توفير قدر كاف من المعلومات الملائمة
٤- عدم وجود مرشد مهني يساعد المعدين على إصدار أحكام مهنية تكفل التطبيق الدقيق للأهمية النسبية فيما يرتبط بالإفصاح المحاسبي
٥- ارتفاع مستوى التعقيد بالتقارير المالية
٦- ضعف معدل التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين

ولكن يثار تساؤل:

هل نجحت أياً من الجهود السابقة في التعامل مع الأبعاد السابقة لمشكلة الإفصاح، باستعراض الجهود السابقة يتضح عدم شمولية هذه الجهود واقتصارها على التركيز على خفض متطلبات الإفصاح بالمعايير وترشيد استخدام المعدين لمنهج ***Checklist***، إلا أن غالبية الجهود السابق عرضها لم تتفاعل مع المكونين الأهم بمشكلة الإفصاح وهما:

المكون الأول: المتعلق بضرورة وجود مرشد مهني يحكم عمل المعدين عند تحديد طبيعة الإفصاح الهام، ويعتقد الباحث أن وجود هذا المرشد سيمثل إضافة قوية ستكفل الى حد كبير خفض قدر المعلومات غير الهامة المفصح عنها حالياً مع ما يترتب علي ذلك من آثار سلبية ممثلة في حجب (غمر) المعلومات الهامة وبالتالي يصعب على المستخدمين استخراج تلك المعلومات الهامة للاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

المكون الثاني: غالبية الجهود لم تتناول مشكلة التعقيد الحالي بالتقارير المالية باعتباره محرك رئيسي لتنامي مشاكل الإفصاح.

بناء علي ما سبق بيانه يعتقد الباحث أن معظم ما بذل من جهود كان بمثابة جهود نظرية لا تتسم بالشمولية حيث لم تتناول كافة أبعاد مشكلة الإفصاح، ولذا فقد استمر تواجد مشكلة الإفصاح مع ما تؤدي إليه من فوضى متنامية بالتقارير المالية الأمر الذي كان بمثابة الدافع الرئيسي لبدء ***IASB*** بإصدار مبادرة الإفصاح ***Disclosure Initiative*** في عام ٢٠١٤ ومازالت إصدارات المبادرة مستمرة حتى الأن.

القسم الثالث: مبادرة الإفصاح: الإصدار – المكونات

تم البدء في إصدار مكونات مبادرة الإفصاح كمحاولة لعلاج المشاكل المهيمنة على نموذج الإفصاح المحاسبي الحالي واقتراح أدوات للتطوير تكفل علاج كافة جوانب مشكلة الإفصاح السابق بيانها، ويتناول الباحث فيما يلي بيان جهود ***IASB*** لعلاج ابعاد مشكلة الإفصاح، وعقب ذلك يتضمن البحث عرضاً موجزاً لمكونات مبادرة الإفصاح.

أولا: التطور التاريخي لعمل *IASB* الذي سبق إصدار المبادرة:

سبق إصدار***IASB*** لمبادرة الإفصاح العديد من المحاولات الهادفة لتطوير الإفصاح المحاسبي، يعرض الباحث فيما يلي هذه المحاولات: -

١- خلال إعداد جدول الأعمال لعام ٢٠١١ تلقى ***IASB*** العديد من الدعوات لمراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير الحالية وكذلك الحاجة إلى وضع إطار شامل للإفصاح***(IASB, March 2014, P.p. 1-34).***

٢- خلال عام ٢٠١١ تلقى ***IASB*** تعليقات بأن تحضير القوائم المالية بات أمر مرهق ويتزايد بشكل مستمر وذلك في ظل مخاوف متعلقة بمدى قدرة هذه القوائم على تلبية احتياجات مستخدميها، وبناء عليه فقد قام ***IASB*** بمراجعة عمل المنظمات المهنية المتعلق بالإفصاح وتم تكليف بعض المنظمات المهنية بأداء دراسات محددة تتعلق بمشكلة الإفصاح ***(IASB, March 2017, P. 12)*** .

٣- استضاف ***IASB*** في يناير ٢٠١٣ منتدى الإفصاح ***Disclosure forum*** وحضره ما يقارب ١٢٠ شخص من مختلف مكونات مجتمع التقرير المالي معدين، مراجعين، منظمين، مستخدمين ، واضعي المعايير، والهدف من هذا المنتدى هو الحصول على فهم أفضل للمشاكل التي يراها أصحاب المصالح وكذلك لمساعدة **IASB** على تحديد الإجراء الوجب اتخاذه لمعالجة هذه المشاكل خاصة مشكلة الإفصاح الزائد، ونشر ***IASB*** في مايو ٢٠١٣ بيان بوجهات النظر المعروضة خلال المنتدى وتحديد الإجراءات التي يرى ***IASB*** القيام بها في إطار ما ورد من وجهات نظر خلال المنتدي. ***(IASB, May 2013, Op.Cit, P.p 1-44)*** .

٤- أوضح ***IASB*** ان المشاركين بمنتدى الإفصاح أتفقوا على ضرورة التغلب على مشكلة الإفصاح الزائد من خلال العمل على استبعاد المعلومات غير الهامة، كما تضمنت نتائج الأستقصاء الذي أجراه ***IASB*** في مايو ٢٠١٣ كون غالبية أفراد العينة يرون ضرورة إدخال تحسينات على الإفصاح الحالي بالتقارير المالية، وبناء عليه يرى ***IASB*** ضرورة العمل على إصدار مبادرة الإفصاح وذلك بهدف العمل على تحسين الإفصاح الحالي من خلال ما تتضمنه المبادرة من مشروعات بحثية يرى ***IASB*** أنها ستؤدي لحل الأبعاد المكونة لمشكلة الإفصاح ، وقد أكد ***Hans Hoogevrost*** رئيس ***IASB*** على أن إصجدار مثل هذه المبادرة يمثل تفعيل لدور كمنظمة دولية هدفها معالجة الأسباب الجذرية التي تجعل المعدين يغرقون في كم كبير من المعلومات الناتجة عن حذرهم وخوفهم من المساءلة ***(Ibid, P. 12) (IASB, Press release, May 28, 2013, P.p 1-2)***

٥- في خطاب لـ ***Hans Hooggervorst*** رئيس ***IASB*** في أمستردام تم طرح خطة ***IASB*** الهادفة إلى إدخال تحسن ملموس على الإفصاح الحالي بالتقارير المالية، وتتكون هذه الخطة من عشرة نقاط***(IASB, Hans Hoogervorst, Op.Cit,P.p.1-6) (Bouvier, Stephen, Jul 5, 2013, P.p.569-570)***:-

١- يجب النص في ***IAS1*** أن مبدأ الأهمية النسبية لا يعني فقط تقديم المعلومات الهامة بل يجب أن يتضمن أن المعلومات غير الهامة يجب أن تستبعد، لأن المعلومات غير الهامة تؤدي لكثير من التفاصيل المؤدية الي الفوضى.

٢- يجب توضيح أن الأهمية النسبية تطبق على عمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية بما في ذلك الإيضاحات، حيث يعتقد الكثيرون أن العناصر بالقوائم المالية يجب أن يفصح عنها بالإيضاحات وهذا غير صحيح فإذا كان العنصر غير هام فلا حاجة للإفصاح عنه في أي مكان بالقوائم المالية.

٣- ليس كل إفصاح مطلوب من المعايير سيترتب عليه توفير معلومات هامة ولذا فيجب أن يتم تقييم مدى الأهمية النسبية لكل إفصاح قبل توفيره للمستخدمين.
٤- يجب ضبط اللغة الواردة بـ***IAS 1*** والمؤدية إلى اعتقاد المعدين بوجود منهج منظم لتنظيم الإيضاحات (الفقرة ١١٤ بـ ***IAS 1***)، وهذا سيجعل الشركات توصل معلوماتها بطريقة أكثر منطقية وشمولية.
٥- يجب التأكد من أن ***IAS1*** يعطي المرونة للشركات بخصوص الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأن تعطي السياسات الهامة أولوية عند الإفصاح عنها.
٦- بناء على طلب العديد من المستخدمين عبر دول العالم، سوف يتم النظر في إضافة مطابقة لصافي الديون، وهو ما يؤدي إلى توفير ارتباط بين معلومات الديون.
٧- النظر في توفير إرشاد تطبيقي أو مواد تعليمية تتناول الأهمية النسبية، وهذا سيساعد على أن يكون لدى المعدين والمراجعين والمنظمين نظرة موحدة وواضحة حول ما يمثل معلومات هامة.
٨- عند صياغة أي معيار جديد سيتم استخدام صيغ أقل إلزاماً فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح، وسيتجه تركيز واضعي المعايير على أهداف الإفصاح وتوفير أمثلة عن الإفصاح المحقق لهذه الأهداف.
٩- البدء بمراجعة جوهرية للمعايير ***IAS 1,IAS 7,IAS 8*** بهدف إحلال هذه المعايير وفي الجوهر سيكون الهدف هو صياغة إطار جديد للإفصاح.
١٠-بمجرد الانتهاء من الخطوة السابقة سيتم إجراء مراجعة عامة لمتطلبات الإفصاح الحالية بالمعايير الدولية.

وقد أكد ***Hans*** أن النقاط الثمانية الأولي من خطه عمل ***IASB*** يمكن أن تعطى آثار كبيرة فيما يتعلق بإزالة معظم الإفصاحات النمطية وهو ما تحتاجه بيئة الممارسة بالفعل وهو ما يتطلب من***IASB*** مواصلة العمل مع كافة أصحاب المصالح لبذل الجهد المشترك إليه لجعل الإفصاح أقل عشوائية وأكثر وضوحاً.

ثانيا: إصدار مبادرة الإفصاح:

في ٢٠١٤/٣/٢٥ أصدر ***IASB*** دراسة تمهيدية بعنوان مبادرة الإفصاح – التعديلات المقترحة على معيار المحاسبة الدولي الأول ***IAS1*** ، ويتضمن الشكل التالي بيان مكونات مبادرة الإفصاح ***(IASB, March 2017, Op.Cit, P. 16)***

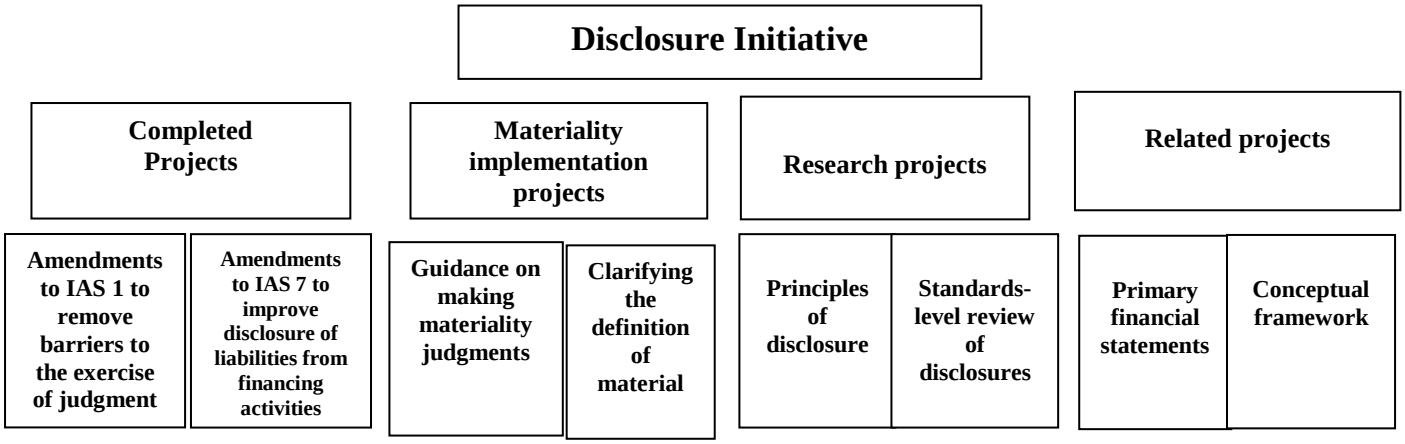

وقد تناول الجزء الأول لمبادرة الإفصاح التعديلات على ***IAS1*** ، علما بأن الجوانب الرئيسية للمبادرة تتمثل في ***(IASB, March 214, Op.Cit,P.p. 10-11), (IASB, March 2017, Op.Cit,P.p. 12-17), (IASB, Sep 2013, Op.Cit,P.p. 1-15) (IASB, March 2014, P.p. 1-8) :***

١- إصدار مرشد مهني يحكم تطبيق الأهمية النسبية مع العمل على تحسين مفهومها.
٢- السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية: التعديلات المقترحة على ***IAS 8***
٣- تعديل ***IAS7***
٤- إعداد مبادئ للإفصاح ***Disclosure Principles*** في إطار العمل على بناء إطار متكامل لتنظيم الإفصاح في الإيضاحات على أن يصدر إما كتعديل لـ ***IAS1*** أو كمعيار عام للإفصاح.
٥- مراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير الحالية.
٦- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي الأول: العرض بالقوائم المالية ***IAS1***

ويتناول الباحث فيما يلي عرض موجز لعناصر المبادرة المكونة من عدد ستة عناصر، علما بأن دراسة وتقييم تعديلات ***IAS1*** بالتفصيل (اعتبارها جزء مبادرة الإفصاح الذي صدر بالفعل) قد تم بدراسة أخرى.

العنصر الأول بمبادرة الإفصاح: الأهمية النسبية:

يمثل مفهوم الأهمية النسبية مفهوم واضح تماماً وفقاً لما ورد في إطار إعداد التقارير المالية حيث تم تعريف الأهمية النسبية بالفقرة ***QC11*** بالإطار الفكري للتقرير المالي بأنها:
تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية، وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما، التي تتعلق بها المعلومات في القوائم المالية للمنشأة. ونتيجة لذلك، لا يمكن للجنة المعايير أن تحدد كمية موحدة للأهمية النسبية أو التحديد المسبق لما يمكن أن يكون جوهرياً في حالة معينة.

وقد توصل *IASB* إلى أن مفهوم الأهمية النسبية لا يتم تطبيقه في الممارسة العملية بشكل جيد كما يجب وهو ما ذهب البعض إلى كونه السبب الرئيسي لمشاكل الإفصاح حيث يؤدي عدم فعالية تطبيق متطلبات الأهمية النسبية إلي توفير معلومات كثيرة غير ذات أهمية إضافة إلي توفير قدر غير كاف من المعلومات الهامة ، وقد أكد ***IASB*** **أن عدم تطبيق الأهمية النسبية بشكل جيد في الممارسة العملية يرجع بشكل أساسي إلي عدم وضوح توجيهات *IFRS* بشأن تطبيق الأهمية النسبية على الإفصاح المحاسبي**، إضافة لعدم وجود مرشد مهني يعمل كموجه للمعدين عند إصدار حكم مهني حول ما هو هام وما هو غير هام***(IASB, March 2014, Op. Cit, P.p. 9-16)***، وذات الأمر تناولته دراسة لمؤسسة ***Ernst & Young (EY)*** حيث أكدت أن تطبيق مفهوم الأهمية النسبية يتطلب إصدار أحكام مهنية ولكن بيئة الممارسة حالياً تحتوي على القليل من التوجيهات التي توجه المعدين عند محاولة إصدار هذة الأحكام ، وأوضحت الدراسة أن غياب هذه التوجيهات يمثل سبب رئيسي للإفراط بالإفصاح حيث يحدد ***IASB*** الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح بالمعايير ويتولي المعدون توفير هذه المتطلبات بغض النظر عن أهميتها (بإعتبارها حداً أدني) وهو ما يؤدي إلى خفض مستوى شفافية وفائدة المعلومات وبالتالي فقدان المعلومات لملائمتها ***(EY, July 2014, p. 4)***.

وقد أكد علي القصور بتطبيق الأهمية النسبية الاستقصاء الذي عقده ***IASB*** في عام ٢٠١٢ حيث رأى الكثير من أفراد العينة أن عدم فعالية تطبيق الأهمية النسبية هو سبب رئيسي لجميع أبعاد مشكلة الإفصاح ، كما أكد المعدون أن استخدام الـ ***Checklist*** يمثل دليل واضح على عدم تطبيق الأهمية النسبية بشكل مناسب باعتبار هذا المنهج لا يساعد المعدين على إصدار حكم مهني حول مدى أهمية متطلبات الإفصاح ويتعامل مع هذه المتطلبات باعتبارها قائمة يجب توفيرها وهو ما بات يؤكد على أن القوائم المالية قد باتت أداة للتوثيق المستندي والامتثال وليس أداة لتوصيل المعلومات الملائمة للمستخدمين ***(IASB, May 2013, Op. Cit, P.***

37) ،وقد تناولت العديد من الدراسات بيان ما يترتب على عدم كفاءة تطبيق الأهمية النسبية حيث أوضح ***Miller*** أن مشكلة الإفصاح ليست في نقص المعلومات بل العكس تماماً فالكثير من المعلومات لا يعني دائماً الإفصاح الأفضل بل يمثل مشكلة تماماً كما النقص بالمعلومات حيث يقترن الإفصاح الزائد غالبا بحجب المعلومات المفيدة وذلك من خلال غمرها ***Obscure*** بمجموعة كبيرة من المعلومات النمطية غير الهامة***(Brianp Miller, 2010, P.p. 2109-2110)***.

وبناء عليه تتحدد مشكلة الأهمية النسبية في عدم كفاءة تطبيقها واتجاه الكثير من المعدين والمراجعين لتبني ما يعرف بالإفصاح الدفاعي بتوفير كافة متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بغض النظر عن أهميتها وهو ما يؤدي لغمر المعلومات الهامة بالكثير من المعلومات غير الهامة مما يؤدي لحجب تلك المعلومات الهامة عن المستخدمين ، وفي إطار محاولة إيجاد علاج لتلك المشكلة **أكد كلا من *FRC, EY* على ضرورة وجود مرشد مهني يتناول كيفية تطبيق الأهمية النسبية بالممارسة وهو ما سيؤدي لتحسن مجال عمل المعدين والمراجعين** عن طريق تحويل مجال الاهتمام من التركيز على الامتثال (باستخدام منهجية ***Checlist***) إلى النظر في مدى فائدة المعلومات لعملية صنع القرار، ويعتقد الباحث باهمية وجود مثل هذا المرشد لإمكان الاعتماد عليه في عدم توفير متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير التي قد تكون غير هامة في ظل ظروف وحدة معينة وبالتالي سيمثل هذا المرشد دعامة رئيسية للحد من الفوضى الناتجة عن الكثير من المعلومات غير الهامة، كما يتفق الباحث مع ضرورة ان يرتبط بناء مرشد للأهمية النسبية بحل أشكالية كون المعايير حالياً لا تحظر توفير متطلبات الإفصاح حتي لو كانت غير هامة وذلك لأن **الفقرة ٣١ من *IAS 1* تسمح باستبعاد الإفصاحات عندما تكون غير هامة دون حظر توفيرها** ***(EY, Op. Cit, P.p.3-4) (FRC, 2009, P.p.44 – 45)***، وبناء على ما تم عرضه من أن أحد أهم المسببات الرئيسية المؤدية لمشكلة الإفصاح يتمثل في عدم كفاءة تطبيق الأهمية النسبية ، إضافة الي ما أكدته العديد من الدراسات من حاجة مجتمع التقرير المالي لمرشد مهني يحكم تطبيق الأهمية النسبية ويساعد المعدين على إصدار حكم مهني لتحديد الإفصاح الهام أو الإفصاح غير الهام ، بناء عليه فقد أدرج ***IASB*** الأهمية النسبية كأحد المكونات الرئيسية لمبادرة الإفصاح حيث أصدر***IASB*** مرشد مهني ليطبق عند إصدار حكم مهني فيما يتعلق بالأهمية النسبية بعنوان ***Application of materiality to financial statements***، كما تم إصدار بيان ممارسة بعنوان ***Making Materiality Judgements***، كما تم تعديل تعريف الأهمية النسبية : تعديلات مقترحة علي ***IAS 1, IAS 8 (IASB, Oct 2015, P.p. 1 – 38) (IASB, Sep 2017, P.p. 1 – 47) (IASB, Sep 2017, P.p. 1 – 24)***

العنصر الثاني بمبادرة الإفصاح: السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية: التعديلات المقترحة على *IAS8*

يتناول الباحث فيما يلي بيان طبيعة مشكلة السياسات المحاسبية، ثم يتم تناول كيفية تناول تلك المشكلة بالبحث المحاسبي.

اولا: طبيعة مشكلة الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تمثل السياسات المحاسبية أداة لإمداد المستخدمين بمعلومات تساعدهم على فهم قواعد القياس والسياسات المستخدمة بإعداد القوائم المالية وبدون هذه المعلومات فلن يتمكن المستخدم من اتخاذ قرار مستنير، ولذا فإن هذا الإفصاح يجب أن يكون مرتبطاً بالوحدة وليس مجرد إعادة ذكر لما تم ذكره بالقوائم السابقة ***(EY, July 2014, Op.Cit, P.p. 14-20)*** ، ويري واضعو المعايير أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد المستثمرين على تفسير القوائم المالية، كما أن معلومات السياسات المحاسبية لها أثر كبير في خفض مستوي عدم التأكد لدى محللي القوائم المالية عند بناء توقعاتهم حول العوائد المستقبلية، إضافة إلى أن جودة الإفصاح عن السياسات المحاسبية ترتبط سلبياً بتوقع خطأ المحللين وهذا ما أكده استقصاء تم إجراءه على المحللين في نيوزلندا وإنجلترا وأمريكا وأظهر اهتمامهم الكبير بالمعلومات المفصح عنها بالسياسات المحاسبية – ***(OLE Kristian Hope, summer 2003, P.p.295 – 321)***

ورغم أهمية المعلومات عن السياسات المحاسبية للمستخدمين الا ان نتائج الاستقصاء الذي أجراه ***IASB*** تضمنت تأكيد المستثمرين أن القسم الخاص بالسياسات المحاسبية طويل وغير مفيد بالنسبة لهم ولا يتضمن أي تمييز بين السياسات الهامة والسياسات غير الهامة ، وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الأول ***IAS1*** يتضمن ضمن متطلبات الإفصاح توفير معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة إلا أنه لا يوفر مرشد للتمييز بين ما هو هام وما هو غير هام الأمر الذي يؤدي بالمعدين إلى تفسير الأمر باعتبار أنه يتطلب من الوحدة الإفصاح عن السياسات المحاسبية لأي نشاط يتم القيام به وبالتالي يكون المعدين غير قادرين على التصرف بمرونة مع الإفصاح النمطي المتعلق عادة بالسياسات المحاسبية ***(IASB, May 2013, Op.Cit, P.p. 18-19)*** ، وأكد على ما سبق دراسة لمعهد ***CFA*** تم التأكيد على أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يمثل ركيزة أساسية ليتعرف المستخدمين على الأسس التي ينبني عليها العرض بالقوائم المالية على سبيل المثال أسس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية وهو ما يساعد المستخدمين على بناء قراراتهم بالاعتماد على القوائم المالية دون الرجوع إلى مصادر غيرها للحصول على المعلومات الهامة ، وأكد ***CFA*** أن أعضاؤه يتفقون على **ضرورة تصميم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل جيد وذلك بما يتفق مع أعمال الوحدة وليس إفصاح لا يخرج عن كونه مجرد تلاوة لما سبق عرضه بالقوائم السابقة** وذلك لأن المستثمرين بحاجة إلى أن يعرفوا مبرر الإدارة لاعتماد اختيار سياسة محاسبية معينة ومدى اتساق ما تم اختياره من سياسات مع أعمال المنشأة وتأثير ذلك الاختيار على القوائم المالية **وكل ما سبق غالباً ما تفتقده الإفصاحات الحالية عن السياسات المحاسبية** ، وقد أجرى ***CFA*** استقصاء بسؤال ٢٩٤ عضو من أعضائه وكانت النتيجة كما يلي ***(CFA, July 2013, P.p.55- 59)*** :

- ٣٧% منهم يرون أن الإفصاح الحالي عن السياسات المحاسبية إفصاح نمطي ولكن يجب الاحتفاظ به.
- ٣٤% يرون الاحتفاظ بالإفصاح عن السياسات المحاسبية على أن يتم إعادة صياغتها بما يتفق مع طبيعة عمل الوحدة.
- ٢٥% موافقون على حذف الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

وبالتالي فأن ٧١% يرون الاحتفاظ بالإفصاح الحالي عن السياسات المحاسبية و٣٤% منهم يرون إعادة تطويره، وقد عرض ***CFA*** مبررات الراغبين في استمرار وتطوير الإفصاح عن السياسات المحاسبية وحددها فيما يلي: -

- الحاجة للشمول.
- الحاجة للاكتمال.
- صعوبة حصول صغار المستثمرين على هذه المعلومات حال حذفها من الإيضاحات.
- القلق بخصوص تغيير مصادر الحصول على المعلومات.
- التكلفة بالنسبة لصغار المستثمرين ستفوق تكلفة قيام معد واحد بإعداد الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه دراسة ***CFA*** من التأكيد على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية ولكن في ظل تطوير أسلوب الإفصاح الحالي عنها بما يتيح للمعد المرونة في تحديد السياسات التي يجب الإفصاح عنها بالإيضاحات والسياسات الأخرى التي يمكن عرضها بالموقع الإلكتروني للشركة ، إضافة لضرورة إدراك المعدين لوجود العديد من التبعات الاقتصادية الناتجة عن اختيار سياسة محاسبية معينة وهو ما يحتم حصول المستخدمين علي معلومات تتيح لهم التأكد من نزاهة اختيار المعدين للسياسات وذلك لوجود الكثير من العوامل التي تحفز المديرين على تبني سلوك انتهازي عند اختيار هذه السياسات ***(Muhammad Jahangir Ali, Kamran Ahmed, 2017, P. 431)*** ، ويعتقد الباحث أن أهمية ما يضيفه الإفصاح عن

السياسات المحاسبية من معلومات يحتم ضرورة تطوير الإفصاح عنها من خلال التركيز على السياسات التي ***(PWC, Op.Cit, P.p. 1 – 7)***:
أ-تختلف عن السياسات المطبقة سابقاً.
ب-تم اختيارها من بين عدد من البدائل المسموح بها وفقاً للمعايير المحاسبية.

ويعتقد الباحث انه سيكون من المفيد وضع السياسات التي لم تتغير بالموقع الإلكتروني وبالتالي يقتصر الإفصاح بالقوائم المالية على السياسات الهامة وهو ما يتفق مع ما ورد في ***IAS1*** بالفقرة ١١٧ ، ويتطلب هذا الاختيار بين السياسات إبداء قدر عالٍ من الاهتمام بالحكم المهني الذي يصدره المعدون، ويؤكد ما سبق على ضرورة وجود توجيه للمعدين يتيح لهم تمييز السياسات الهامة عن السياسات غير الهامة وبدون هذا التوجيه ستستمر سيطرة الخوف على المعدين من تحدي المنظمين والمراجعين وبالتالي الأتجاه لتوفير كل السياسات خوفاً من أي مساءلة حول أي سياسة لا يتم الإفصاح عنها ، وتتأكد أهمية علاج القصور الحالي بالإفصاح عن السياسات المحاسبية في ضوء الدراسات التالية التي أكدت علي ضرورة تطوير الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

ثانيا: الدراسات التي تناولت تطوير الإفصاح عن السياسات المحاسبية

١-دراسة مؤسسة *Ernst & Young*

(EY, July 2014, Op.Cit, P.p. 5 – 19)

تضمنت الدراسة عرضاً لمحاولات الشركات لتطوير الإفصاح عن السياسات المحاسبية للخروج من الهيكل المحدد للإفصاح عن السياسات في ***IAS 1***، وحددت الدراسة منهجين لتطوير الإفصاح عن السياسات المحاسبية هما: -

المنهج الأول:

يعتمد هذا المنهج على التمييز بين سياسة محاسبية هامة ترتبط بأصل أو التزام ويجب الإفصاح عنها في الجزء الخاص بهذا الأصل أو الالتزام بالإيضاحات، وبين سياسة محاسبية ترتبط بالقوائم المالية ككل ويجب أن يفصح عنها في أساس إعداد القوائم المالية، وأكدت الدراسة أن هذا الأسلوب سيكون أكثر فائدة للمستخدمين وسيتيح لهم الحصول على المعلومات المتعلقة بعنصر ما في مكان واحد، مع التأكيد عل ضرورة إزالة الإفصاحات غير الهامة.

المنهج الثاني:

يعتمد هذا المنهج الآخر لتطوير الإفصاح عن السياسات المحاسبية على كون الإفصاح عن السياسات سيكون مفيداً بحالة:
أ-وجود خيارات كما هو الحال بـ ***IAS 16*** بالاختيار بين نموذج التكلفة أو إعادة التقييم عند تقييم الأصول الثابتة هنا يتم الإفصاح عن السياسة المختارة.
ب-السياسات المطورة داخل الوحدة للتعامل مع حالة معينة لا تتناولها المعايير.

كما تضمنت الدراسة عرضاً للسياسات المحاسبية غير الهامة والتي لا يجب الإفصاح عنها بالإيضاحات لما تضيفه من فوضى، وهذه السياسات هي: -

- السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية التي لا تملكها الوحدة.
- السياسات المحاسبية عن العمليات غير المستمرة في حين أن هذه الأعمال لم تعد موجودة بالسنة الحالية أو بفترة المقارنة.

وأخيراً عرضت الدراسة العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد ما إذا كانت سياسة إيجابية هامة تشمل:

١- حجم المبالغ المعنية.
٢- طبيعة عمليات المنشأة.

٣- إذا كان هناك اختيار سياسة ما وفقاً لـ ***IFRS***
٤- ما إذا كانت بعض المعايير تتطلب تحديداً الإفصاح عن سياسة محددة.
٥- ما إذا كانت هناك سياسة محاسبية هامة غير مطلوبة وفقا لـ ***IFRS*** ولكن تم اختيارها وتطبيقها وفقاً لـ ***IAS 8***
٦- ما إذا كانت السياسة قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

٢-دراسة *FRC*

(FRC, 2011, Op.Cit, P.p.23 – 25)

تناولت الدراسة بيان أن القوائم المالية تشتمل على ثلاثة أنواع من المعلومات:
أ-معلومات جديدة مقارنة بالأعوام السابقة.
ب-المعلومات التي يجب تحديثها بشكل مستمر نتيجة للتغير بالظروف.
ج-المعلومات التي لا تتغير عادة.

وأكدت الدراسة أن الفئة الثالثة هي المصدر الرئيسي للفوضى بالقوائم المالية ويقع ضمن هذه الفئة ملخص السياسات المحاسبية الهامة المنصوص عليه في ***IAS 1*** حيث لا يتغير عادة من سنة لأخرى ، وأوضحت الدراسة أنه في ضوء الإفصاح عن السياسات المنسوخة من ***IFRS*** فيمكن لقارئ القوائم المالية تخطي ٨ صفحات أو أكثر بالقوائم المالية لا تقدم له أي معلومات مفيدة ، ولذا فإن صقل الإفصاح عن هذه السياسات بات أمر مطلوباً على أن يتم الإفصاح عن البيانات المكررة ***Standing Data*** ضمن الموقع الالكتروني ، وبالتالي فإن ***FRC*** يوصي بالإفصاح فقط عن السياسات الجديدة وتلك التي تم إجراء تغييرات عليها، أما السياسات المكررة فيتم إدراجها ضمن بيان صغير يرفق بالقوائم المالية أو بالموقع الألكتروني، وأكد ***FRC*** أن هذا التعديل يتيح معلومات أكثر منفعة للمستخدمين من خلال الفصل بين السياسات المكررة والسياسات الجديدة أو التي تغيرت خلال الفترة.

٣-دراسة *IASB*

(IASB, March 2017, Op.Cit, P.p.59- 66)

بداية تناولت الدراسة عرض مخاوف المستخدمين بخصوص الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية حيث يكون الإفصاح عنها غالباً إفصاح مطول وغير مفيد حيث أن:-
١-الوحدات لا تميز بين السياسات الهامة وغيرها من السياسات.
٢-بعض الوحدات لا تميز بين الأنواع التالية للسياسات:
أ-السياسات التي تتطلب ممارسة الاختيار بين سياسات مسموح باستخدامها.
ب-السياسات التي تتطلب بناء تقديرات أو افتراضات عند تطبيقها.
٣-الكثير من الوحدات تكرر ذات المتطلبات الواردة بـ ***IFRS*** بدون إعادة صياغتها بما يتفق مع ظروف عمل الوحدة.

وأكدت الدراسة أن مواجهة المستخدمين لمصاعب عند محاولة تحديد السياسات المحاسبية الهامة يرجع بالتحديد الي أن ***IFRS*** تحتوي على إرشاد محدود جداً حول ما الذي يجعل سياسة محاسبية هامة؟ ، وقد تناولت الدراسة بيان أن أصحاب المصالح لهم وجهات نظر مختلفة حول ماهية السياسات المحاسبية الهامة التي يجب الإفصاح عنها:

- بعض أصحاب المصالح يرى أنه لمساعدة المستخدمين فإنه يجب الإفصاح فقط عن السياسات التي تغيرت خلال الفترة أو التي تم ممارسة الاختيارعند تطبيقها أو السياسات المرتبطة ببناء تقديرات الافتراضات.
- البعض الآخر يرى الإفصاح عن كل السياسة المحاسبية.
- أخيرا هناك من يري الإفصاح عن السياسات المتعلقة بالمعاملات والأحداث الهامة.

ونظراً لتباين وجهات النظر فإن ***IASB*** يرى ضرورة الإفصاح عن السياسات الهامة وفقاً للفقرة ١١٧ من ***IAS1*** والتي حددت السياسات الهامة باعتبارها تلك السياسات التي تكون مفيدة للمستخدمين ليفهموا القوائم المالية، وقد حدد ***IASB*** ثلاثة مستويات للسياسات المحاسبية، هي:

المستوى الأول:

السياسات اللازمة لفهم المعلومات بالقوائم المالية أو التي ترتبط بالعناصر والأحداث الهامة وتتمثل في:-

أ-السياسات التي تتغير خلال فترة التقرير.

ب-السياسات التي تم اختيارها من بدائل مسموح بها في ***IFRS*** على سبيل المثال قياس الممتلكات الاستثمارية بالتكلفة أو بالقيمة العادلة.

جـ-السياسات المحاسبية التي تم تطويرها وفقاً لـ ***IAS8*** وذلك في غياب معيار محدد يتم تطبيقه.

د-السياسات المحاسبية التي تتطلب من الوحدة بناء تقديرات هامة أو افتراضات كما تم بيانه بالفقرتين ١٢٢ و١٢٥ من ***IAS 1***

المستوى الثاني:

هي السياسات المحاسبية التي ليست ضمن المستوى الأول لكنها تتعلق بالبنود والأحداث والمعاملات التي تعتبر جوهرية للقوائم المالية بسبب مبلغها أو طبيعتها، ويري ***IASB*** الإفصاح عن هذه السياسات لأن المعلومات المتعلقة بها هامة كما أن المستخدمين ليسوا خبراء بالمعايير.

المستوى الثالث:

السياسات المستخدمة من قبل الوحدة بإعداد القوائم المالية وغير مدرجة بالمستويين الأول والثاني وتتعلق بمعاملات أو أحداث غير هامة، ويري ***IASB*** أن الإفصاح عنها غير ضروري لمستخدمي القوائم المالية.

ويؤكد ***IASB*** على أن ما يجب الإفصاح عنه هو السياسات السابق بيانها بالمستويين الأول والثاني باعتبارها لازمة لفهم القوائم المالية ويمكن للوحدة اختيار التنظيم المناسب ، أما السياسات الخاصة بالمستوى الثالث فيجب أن تفصل عن السياسات الهامة ويتم الإفصاح عنها بملاحظة منفصلة أو بنهاية الملاحظات وهو ما يرى ***IASB*** أنه سيؤدي لتقليل مخاطر حجب المعلومات المتعلقة بالسياسات الهامة (المستوى الأول والثاني) من خلال غمرها بالمعلومات عن السياسات غير الهامة (المستوى الثالث) ، إضافة إلى ما سبق وكجزء من مبادرة الإفصاح فقد أصدر ***IASB*** دراسة تمهيدية بعنوان ***Accounting policies and accounting estimates proposed amendments to IAS 8*** حيث قامت لجنة تفسيرات ***IFRS*** بإبلاغ ***IASB*** بالطرق المختلفة التي تتبعها الشركات للتمييز بين السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية وهذا التمييز له عواقب لأن ***IAS8*** يحتوي على متطلبات مختلفة حول كيفية المحاسبة عن كلا من السياسات المحاسبية التقديرات المحاسبية ، وفي هذه الدراسة يقترح ***IASB*** إجراء تعديلات علي ***IAS8*** بهدف مساعدة الوحدات على التمييز بين السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية وبشكل أكثر تحديداً فإن التعديل المقترح يوضح ***(IASB, Sep 2017, P.p. 1 – 20)***:-

١-كيفية ارتباط السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية ببعضها، عن طريق:

أ-توضيح أن التقديرات تستخدم بتطبيق السياسات.

ب-جعل تعريف السياسة المحاسبية أكثر وضوحاً وأكثر إيجازاً.

٢-إن اختيار تقنية التقدير أو أسلوب التقييم يستخدم عند وجود عنصر في القوائم المالية لا يمكن قياسه بدقة مما يشكل تقدير محاسبي.

<u>العنصر الثالث بمبادرة الإفصاح: التعديلات على *IAS7*</u>

يطالب المستثمرون ***IASB*** بشكل مستمر بإفصاح الوحدات عن المطابقة التي يتم إجراءها فيما يتعلق بصافي الديون، حيث يعتقد المستخدمون أن النص على تلك المطابقة سيقلل من الفوضى المرتبطة بتحديد كيفية

الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالديون وهو الإفصاح الذي ينظر إليه حالياً باعتباره إفصاح مبعثر خلال القوائم المالية وغير مترابط ***(IASB, May 2013, Op.Cit, P.p. 19 – 20)***، وفي ديسمبر ٢٠١٤ أصدر ***IASB*** دراسة بعنوان ***Disclosure Initiative: proposed amendment to IAS7*** ، وقد تضمنت الدراسة التي تمثل جزء من مبادرة الإفصاح تعديلات مقترحة على ***IAS7***، وحدد ***IASB*** الهدف من التعديلات بـ ***(IASB, Dec. 2014, P.p. 1 – 24)***:

أ-تحسين المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية عن الأنشطة التمويلية بقائمة التدفقات النقدية.

ولتحقيق هذا الهدف يقترح ***IASB*** أنه يجب على الوحدة أن تفصح عن المطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة في نهاية المدة في قائمة المركز المالي لكل عنصر حدث به تدفقات نقدية باستثناء بنود حقوق الملكية، ويعتقد ***IASB*** أن ذلك سيعمل على تحسين الإفصاحات عن ديون الوحدة وتحركاتها خلال الفترة

ب-توفير الإفصاح الذي يساعد المستخدمين على فهم سيولة الوحدة.

ولتحقيق هذا الهدف يقترح ***IASB*** دعم الإفصاحات المطلوبة بشأن السيولة وفقاً لـ ***IAS7*** ، ويقترح الإفصاح عن القيود المؤثرة على قرارات الوحدة باستخدام أرصدة النقد والنقد المعادل شاملة الالتزامات الضريبية التي من الممكن أن تنشأ فيما يتعلق بتحويل العملات للدولة الأم أو بالأرصدة النقدية المعادلة، وقد تضمنت الدراسة اقتراح إضافة الفقرتين التاليتين لـ ***IAS7*** :

١-**الفقرة ٤٤ أ** والنص المقترح كما يلي:-

يجب على الوحدة أن تقدم مطابقة بين أرصدة أول وأخر المدة بقائمة المركز المالي وذلك للأرصدة التي حدث بها تدفقات نقدية أو العناصر التي ستدرج ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية ماعدا عناصر الملكية، ويجب أن تشتمل المطابقة علي بيان: -

أ-الأرصدة الافتتاحية.

ب-التحركات خلال الفترة شاملة.

i- التغيرات بالتدفقات التمويلية.

ii- التغيرات الناشئة من الحصول على خسارة ناتجة عن التحكم بالوحدات التابعة والأعمال الأخرى.

iii- التغيرات غير النقدية الأخرى مثل أخر التغيرات بأسعار الصرف الأجنبي ، تغيرات القيمة العادلة.

ج-الأرصدة النهائية في قائمة المركز المالي.

٢- **الفقرة ٥٠ أ** والنص المقترح كما يلي:-: -

المعلومات الإضافية يجب أن تكون ملائمة لفهم السيولة بالوحدة ويجب على الوحدة أن تنظر في مسائل القيود المؤثرة على قرار استخدام أرصدة النقدية أو النقدية المعادلة بما في ذلك التزامات الضرائب الناشئة عن تحويل نقد أجنبي للوطن، إذا كانت هذه العناصر ملائمة لفهم السيولة فإنه يجب الإفصاح عنها.

وفي ضوء التعليقات الواردة فقد تم تعديل *IAS7* كما يلي:

١-حذف اقتراح إضافة **الفقرة ٥٠ أ**

٢-فيما يتعلق **بالفقرة ٤٤ أ** المقترح اضافتها فقد تم إضافة خمسة فقرات بدلاً من فقرة واحدة بـ ***IAS7*** والفقرات هي ٤٤ أ ، ٤٤ ب ، ٤٤ ج ، ٤٤ د ، ٤٤ هـ ، وفيما يلي عرض لهذه التعديلات:

التغيرات في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية:

٤٤ أ يجب على المنشأة أن تقدم إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم التغيرات في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية، ويشمل ذلك كلاً من التغيرات الناشئة من التغيرات في التدفقات النقدية والتغيرات التي لا تمثل تدفقات نقدية.

٤٤ ب إلى الحد الذي يعد ضرورياً للوفاء بمتطلب الفقرة ٤٤ أ، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن التغيرات الآتية في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية:

أ-التغيرات من التدفقات التمويلية.

ب-التغيرات الناشئة من الحصول على السيطرة على منشآت تابعة أو أعمال أخرى، أو فقدها.

ج-أثر التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.
د-التغيرات في القيمة العادلة.
هـ-التغيرات الأخرى.

٤٤ ج الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية هي تلك الالتزامات التي يتم تصنيف التدفقات النقدية الحالية أو المستقبلية في قائمة التدفقات النقدية على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح المطلوب في الفقرة ٤٤ أ ينطبق أيضاً على التغيرات في الأصول المالية (على سبيل المثال، الأصول التي تتحوط للالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية) إذا كانت التدفقات النقدية الحالية أو المستقبلية من تلك الأصول المالية سيتم تضمينها في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

٤٤ د يمكن الوفاء بمتطلب الإفصاح في الفقرة ٤٤ أ عن طريق تقديم مطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية في قائمة المركز المالي للالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات المحددة في الفقرة ٤٤ ب. وعندما تفصح المنشأة عن مثل هذه المطابقة، فإنه يجب أن تقدم معلومات كافية تمكن مستخدمي القوائم المالية من ربط البنود المضمنة في المطابقة مع قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

٤٤ هـ إذا قامت المنشأة بتقديم الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة ٤٤ أ مع الإفصاحات عن التغيرات في الأصول والالتزامات الأخرى، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيرات في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية باستقلال عن التغيرات في تلك الأصول والالتزامات الأخرى.

وقد أكدت دراسة لـ ***EY*** أن هذه التعديلات ستتيح للمستثمرين الحصول على إفصاحات عن تحركات المديونية خلال فترة التقرير، إلا أن حذف **الفقرة ٥٠ أ** سيؤثر بالسلب على الحاجة لتوسيع الإفصاحات المطلوبة عن مستوى سيولة المنشأة وهو ما يتفق معه الباحث إضافة إلى ضرورة توفير إفصاحات عن القيود المفروضة على قرارات الوحدة باستخدام الأرصدة النقدية أو النقدية المعادلة وهو ما يساعد المستخدمين للحصول على تقييم أفضل لإمكانية استخدام الموارد النقدية ***(EY, Dec 2014,Op.Cit, P. 3)*** .

العنصر الرابع بمبادرة الإفصاح: إعداد مبادئ للإفصاح كمدخل لبناء إطار للإفصاح:

صدرت مبادرة الإفصاح ليكون إعداد إطار متكامل يحكم الإفصاح المحاسبي بمثابة الهدف الأساسي لهذه المبادرة نظرًا لما يترتب علي هذا الإطار من جعل الإفصاح أكثر فعالية، وفي إطار العمل على تحقيق هذا الهدف فقد أصدر ***IASB*** في ٢٠١٧ دراسة بعنوان ***Disclosure Initiative: principles of disclosures***، وتمثل هذه الدراسة أحد أهم الدراسات التي أصدرها ***IASB*** في سياق مبادرة الإفصاح نظرا لشمولها العديد من المشاكل السابق عرضها مع اقتراح العلاج المناسب لها في إطار ما ورد لـ ***IASB*** من تعليقات من العديد من أصحاب المصالح ، وقد حدد ***IASB*** هدف الدراسة بما يلي ***(IASB, 2017, Op.Cit, P.p.1-110)***:-

أ-تحديد قضايا الإفصاح.
ب-توضيح مبادئ الإفصاح الموجودة بالمعايير الحالية.
ج-تطوير مبادئ جديدة للإفصاح.

وأكد ***IASB*** أن تحقيق الأهداف السابقة ستمثل الأداة الرئيسية لمعالجة القضايا التالية: -

أ-مساعدة الوحدات على تطبيق الأحكام المهنية بشكل أفضل
ب-مساعدة الوحدات على توصيل المعلومات بشكل أكثر فعالية.
ج-تحسين فعالية الإفصاح للمستخدمين الرئيسيين.
د-مساعدة ***IASB*** على تحسين متطلبات الإفصاح بالمعايير.

وقد أوضحت الدراسة أن مبادئ الإفصاح من مفاهيم عالية المستوى ***High level Concepts*** ((على سبيل المثال في مبادئ الاتصال الفعال)) إلى المتطلبات العامة للإفصاح الواردة بـ ***IAS1***، وقد ورد بالدراسة عرض لمحتوياتها الممثلة بالشكل التالي:

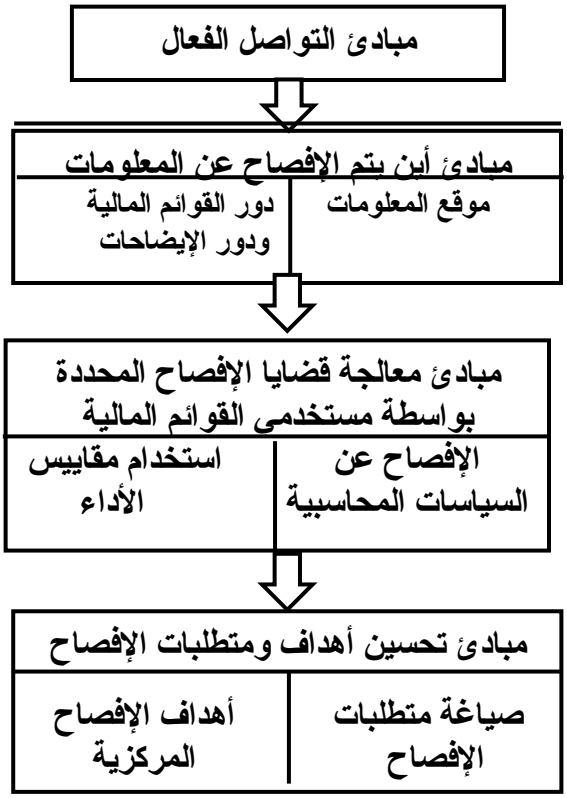

محتويات دراسة ***Disclosure Initiative: principles of disclosures***

ويتناول الباحث فيما يلي عرض لأقسام هذه الدراسة باعتبارها أحد أهم الدراسات التي أصدرها ***IASB*** حول مشكلة الإفصاح ومناقشة وتقييم الحلول المطروحة لها، وقد تناولت الدراسة الأقسام التالية:

القسم الأول: تحديد مشكلة الإفصاح

تناولهذا القسم بيان كون مشكلة الإفصاح تتكون من ثلاثة ابعاد تجتمع معاً لتشكل مشكلة الإفصاح وهي المشاكل التالية:

١- عدم كفاية المعلومات الملائمة.
٢- توفير معلومات غير ملائمة تحدث الكثير من الفوضى.
٣- التوصيل غير الفعال للمعلومات.

وأكد ***IASB*** أن المبادئ المقترحة للإفصاح ستمثل أداة هامة لمعالجة ابعاد مشكلة الإفصاح إلا أن هذه المبادئ يجب أن تكون مصحوبة بتغيير سلوك الأطراف المشاركة في التقرير المالي المعدين، المنظمين، المراجعين، المستخدمين.

القسم الثاني: مبادئ التواصل الفعال

تناول هذا القسم مبادئ التواصل الفعال التي يجب أن تطبقها الشركات عند إعداد قوائمها المالية والتي يقترح ***IASB*** أن يتم إدراجها إما كتعديل لـ ***IAS1*** أو بمعيار منفصل للإفصاح أو ضمن توجيه غير إلزامي ،

وتأتي هذه المبادئ في ضوء ما أكده العديد من المستخدمين من أن توصيل المعلومات بشكل غير فعال يؤدي لصعوبة فهمها وإنفاق المزيد من الوقت لتحليل القوائم المالية ، كما أن التواصل غير الفعال قد يتمثل في عدم قدرة المستخدمين على تحديد المعلومات الهامة أو الفشل في تحديد العلاقات بين أجزاء المعلومات المختلفة في القوائم المالية ، وحدد ***IASB*** المصادر الأساسية للتواصل غير الفعال وحددها بما يلي :-

١- استخدام مصطلحات عامة أو نمطية مثل نسخ المتطلبات الواردة بـ ***IFRS*** دون تفصيل لكيفية تطبيق الوحدة لها وفقاً لظروفها.
٢- استخدام مصطلحات غير واضحة مثل المصطلحات الفنية دون شرح حيث تفترض الوحدة مستوى من المعرفة والفهم على الأرجح غير متوافر لدى المستخدمين.
٣- ضعف تنظيم المعلومات في القوائم المالية، وتجميع المعلومات بشكل غير مناسب أو عدم توفير صفحة لوصف المحتويات.
٤- الربط غير الواضح بين أجزاء المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من القوائم المالية دون أي إشارت مرجعية.
٥- ازدواجية الإفصاح عن المعلومات على سبيل المثال فإن ما يرد بالإيضاحات حول المخزون يتضمن إعادة ذكر ما سبق إن ورد بالقوائم المالية.
٦- الإفصاح بلا داع عن المعلومات في صيغة غير متناسقة مع طبيعة عمل الوحدة، أو تغيير طريقة الإفصاح عن المعلومات من فترة لأخرى بدون النظر فيما يسببه ذلك من صعوبة للمستخدمين.
٧- استخدام الإفصاح السردي عندما تكون الجداول أكثر فعالية.
٨- حذف المعلومات الهامة أو إدراج معلومات غير هامة تغمر المعلومات الهامة.

القسم الثالث: دور القوائم المالية والإيضاحات

تناول هذا القسم الرد على ما أثاره الكثير من أصحاب المصالح من أن القوائم المالية تخضع لتدقيق بشكل أكثر دقة مقارنة بالإيضاحات وهو ما يؤدي بالكثير من المحللين إلى الاعتماد أكثر على القوائم دون الإيضاحات عند تحليل المعلومات ، وتضمن القسم الثالث بيان لأهداف القوائم المالية وفقاً لما ورد بالإطار الفكري وبـ ***IAS1*** وكذلك دور الإيضاحات وأهدافها وفقاً لما ورد في ***IAS1*** ، وأكد ***IASB*** أن هذا الفصل بين القوائم والإيضاحات لا يعني أنها أقل أهمية من القوائم ولكن الغرض هو ضبط استخدام المصطلحات وبيان أن المعلومات بالقوائم هي نقطة الانطلاق عند تحليل هذه القوائم ، واقترح ***IASB*** ضرورة توضيح دور الإيضاحات لأنه :

- سيمثل عامل ساعد لـ ***IASB*** على تحديد المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بالإيضاحات عند تحديد متطلبات الإفصاح.
- مساعدة الوحدات عند اتخاذ قرار حول أي المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها بالإيضاحات لتوضيح أو دعم المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية.

القسم الرابع: موقع المعلومات

تضمن هذا القسم عرض لما تلقاه ***IASB*** من تعليقات تتناول التأكيد على أن ازدواجية أو تجزئة المعلومات تجعل القوائم المالية أكثر صعوبة عند التحليل أو محاولة الفهم، ولذا فقد تضمن القسم مناقشة إمكانية السماح للوحدة بـ:

١- تقديم المعلومات الضرورية للامتثال لمتطلبات ***IFRS*** خارج القوائم المالية.

عرض ***IASB*** ما تضمنته بعض المعايير مثل ***IFRS7***، ***IFRS14*** من إمكانية تقديم متطلبات إفصاح واردة بالمعايير خارج القوائم المالية ، ويؤيد الباحث ما أورده العديد من أصحاب المصالح من الاعتراض

على إمكانية تقديم معلومات ضرورية للامتثال لـ ***IFRS*** خارج القوائم المالية نظراً لما يترتب على ذلك من:-

أ-تجزئة القوائم المالية وبالتالي صعوبة فهمها.
ب-صعوبة تحديد المعلومات التي تمت مراجعتها.
ج-صعوبة تحديد المعلومات التي تمثل القوائم المالية.

٢- تقديم المعلومات المصنفة على أنها ليست ***IFRS*** بالقوائم المالية وذلك مع تمييز هذه المعلومات، ويعتقد الباحث أن إمكانية توفير معلومات ليست ***IFRS*** وتوفيرها كإفصاح إضافي يتفق مع متطلبات الفقرة ١٥ من ***IAS1*** وذلك كضمانة لتحقق العرض العادل وذلك عندما يكون هذا الإفصاح الإضافي هاماً لفهم القوائم المالية حسب ما ورد في الفقرات ٥٥، ١١٢،٨٥ بـ ***IAS1*** .

القسم الخامس: استخدام مقاييس الأداء في القوائم المالية

تناول هذا القسم بيان أهمية استخدام مقاييس الأداء باعتبارها مصطلح يشير إلى أي مقياس مالي موجز للأداء أو المركز المالي أو التدفقات النقدية لوحدة معينة، تستخدم المقاييس عادة لمقارنة أداء الوحدة مقابل الوحدات الأخرى، ويحتوي ***IAS1*** حالياً في الفقرتين ٥٥، ٨٥ علي إمكانية تقديم بنود رئيسية إضافية كعناوين أو مجاميع فرعية، وتتحدد المشكلة التي يتناولها ***IASB*** بهذا القسم بوجود العديد من مقاييس الأداء الشائعة التي تعرض كمجاميع فرعية في قائمة الدخل مثل مجمل الربح أو الربح التشغيلي أو الربح قبل الفائدة والضرائب والإهلاك والنفاذ ***EBITDA*** وهذه المقاييس لم يتم تحديدها في ***IFRS*** وهذه المقاييس يشار لها عادة بـ ***Non-IFRS measure ((Non-GAAP Measures))*** أو مقاييس الأداء البديلة.

ويؤيد العديد من أصحاب المصالح الوحدات التي لديها مرونة في تقديم مقاييس الأداء شريطة ألا تكون مضللة، وأوضح ***IASB*** أن هذا التأييد يرجع الي أن مقاييس الأداء وفقاً لـ ***IFRS*** لا يمكن أن تلبي احتياجات المستخدمين وهو ما تؤيده إدارة الوحدات التي ترى أن هذه المقاييس البديلة تمثل أداة لتوفير نظرة ثاقبة حول إدارة الوحدة للأعمال، وأكد ***IASB*** أن الأمر لا يخلو من مخاوف لبعض المستخدمين حول عدم توضيح طريقة حساب تلك المقاييس إضافة إلى أن بعض الوحدات تعطي هذه المقاييس أولوية أكبر من مقاييس ***IFRS***.

القسم السادس: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تناول هذا القسم عرض ***IASB*** ثلاثة مستويات من الإفصاح عن السياسات المحاسبية سبق عرضها بالعنصر الثاني من عناصر مبادرة الإفصاح الذي تناول مشكلة الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

القسم السابع: أهداف الإفصاح المركزية

أكد ***IASB*** أن أحد أهم أبعاد مشكلة الإفصاح يتمثل في عدم وجود أهداف واضحة للإفصاح بالمعايير ، وهو ما يرجع الى كون هدف القوائم المالية الوارد بالإطار الفكري يمثل هدف عام جداً وغالبا ما لا تتمكن الوحدات من الاستناد إليه عند إصدار أحكام حول ماهية المعلومات التي يجب توفيرها للمستخدمين ، ويؤدي عدم وجود أهداف للإفصاح بالمعايير إلي عدم تفهم المعدين للغرض من متطلبات الإفصاح المحددة بالمعايير وهو ما يؤدي عادة إلى استخدام المعدين منهج ***Checklist*** التي تؤدي بدورها الي تطبيق مباشر لمتطلبات الإفصاح بدلا من التركيز على المعلومات الأكثر قدرة على تلبية احتياجات المستخدمين ، وأكد ***IASB*** على ضرورة صياغة أهداف مركزية للإفصاح لكى تعمل كمرشد عند تحديد أهداف الإفصاح بالمعايير كلاً على حدة.

القسم الثامن: عرض لمحاولة مجلس معايير المحاسبة النيوزيلندي *NZASB* لصياغة متطلبات الإفصاح بعدد من معايير التقرير المالي الدولية

تضمن القسم الأخير من دراسة مبادئ الإفصاح عرض لمحاولة مجلس معايير المحاسبة النيوزيلندي ***NZASB*** لصياغة متطلبات الإفصاح بعدد من معايير التقرير المالي الدولية، وقد تضمنت المحاولة تحديد أهداف شاملة للإفصاح لكل معيار، ويتم تحديده بناء على هدف ذات المعيار وهدف القوائم المالية، ويضاف لذلك صياغة أهداف فرعية للإفصاح بكل معيار وتتحقق هذه الأهداف الفرعية من خلال توفير معلومات محددة وتكون حصيلة الأهداف الفرعية تحقيق الهدف الشامل للإفصاح.

ويعتقد الباحث أن شمولية هذه الدراسة جاء باعتبارها الخطوة الأساسية التي سيتم إعادة صياغتها كإطار شامل للإفصاح في ضوء ما يتم استلامه من تعليقات ، ويتجه ***IASB*** ليكون هذا الإطار إلزاميا من خلال إصداره إما كمعيار منفصل للإفصاح أو كتعديل لـ ***IAS1***، علماً بأن ***IASB*** قد طرح إمكانية إصدار هذا الإطار في شكل مواد تعليمية تجعله غير إلزامي وهو ما اعترض عليه الكثير من أصحاب المصالح ، ويعتقد الباحث أن إعداد إطار الإفصاح سيمثل ركيزة أساسية لتنظيم المعلومات الواردة بالإيضاحات إضافة إلى دورة في تنظيم التواصل بين الإدارة والمستخدمين في ظل طرح مبادئ محددة للتواصل الفعال، كما أن وجود مثل هذا الإطار سيمثل دعامة قوية تتيح للمعدين إمكانية إصدار أحكام مهنية بناء على وجود هدف للإفصاح بكل معيار وكذلك أهداف فرعية تعمل على تحقيق هذا الهدف وهو ما يعتقد الباحث أنه سيعمل على تخلص المعدين من استخدام ***Checklist*** والتي تمثل أحد أهم أبعاد مشكلة الإفصاح ، ولعل الحاجة لبناء إطار للإفصاح قد ظهرت واضحة في الاستقصاء الذي أجراه ***CFA*** والذي أظهر أن ٥٨% من المجيبين وعددهم الإجمالي ٣٢٣ عضواً يؤيدون إعداد إطار للإفصاح يعمل كمرشد للمعدين عند إصدار الأحكام المهنية ***(CFA, July 2013, Op.Cit,P.p.46- 47)***، وأخيراً فإن الباحث يرى أن فائدة إعداد إطار متكامل للإفصاح تتمثل في :-

أ-مساعدة المعدين على زيادة فعالية الإفصاح.

ب-التكامل بين المعلومات المفصح عنها وفقاً لمتطلبات الإفصاح بالمعايير وأهداف الإفصاح المركزية التي سترد بإطار الإفصاح.

ج-بيان آليات تطبيق الأهمية النسبية على المعلومات المفصح عنها المعلومات بالإيضاحات.

د-توفير أهداف ومبادئ للتواصل الفعال مع مستخدمي القوائم المالية.

<u>العنصر الخامس بمبادرة الإفصاح: مراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير الحالية:</u>

يتمثل أحد أهم أسباب مشكلة الإفصاح في وجود العديد من متطلبات الإفصاح بالمعايير تم بناءها لكل معيار على حده دون وجود منظور شامل يحكم هذه الإفصاحات ويوجهها، ولذا لابد من إعطاء أولوية لإجراء مراجعة شاملة لمتطلبات الإفصاح بالمعايير وأن تكون هذه المراجعة أحد المكونات الرئيسية لمبادرة الإفصاح والهادفة إلى تطوير حزمة متطلبات الإفصاح واضحة وفعالة ومتماسكة وشاملة لكن موجزة ***Develop a clear, effective, coherent and comprehensive but concise package of disclosure requirements (EFRAG, Oct. 12.2017, P.p. 5 –6)*** ، وتتضح أهمية مراجعة متطلبات الإفصاح الحالية بالمعاييرفي إطارأن غالبية المستخدمين غير سعداء بالإفصاحات المطولة حيث يرونها معقدة وتتجاوز مقدرتهم على فهمها وهو ما يؤكد على الحاجة لتنظيم الإفصاح لتكون المعلومات المقدمة للمستخدمين منظمة وأقل حجماً وموفرة بناء على الاحتياجات الفعلية المشتركة لمستخدمي القوائم المالية، ويتطلب ماسبق من واضعي المعايير الدراسة المتأنية لمتطلبات الإفصاح بالمعايير لحذف ما يمثل إفصاح غير ضروري وهو أمر يجب أن ينتهي منه ***IASB*** بمجرد الانتهاء من الإطار الفكري ***(ICAEW, Dec 2013, Op.Cit, P.10)***.

ويأتي اتجاه ***IASB*** لتضمين مراجعة متطلبات الإفصاح الحالية بالمعايير ضمن مبادرة الأفصاح بناء على آراء الكثير من المستخدمين حول اشتمال الكثير من المعايير على متطلبات إفصاح زائدة غالبا ما يرتبط بها المشاكل التالية ***(IASB, Dec 2015, P.p.1-18)*** :

١-استخدام لغة مفرطة بالوصف مثل **كحد أدنى**، **يجب**، **يلزم**

٢-غياب أهداف واضحة للإفصاح بكل معيار توضح ما يجب الإفصاح عنه.

وقد أكد المعهد الإسكتلندي للمحاسبين القانونين ***ICAS*** أن هناك زخم واضح للتغيير ***There is a definite momentum for change*** خاصة فيما يتعلق بأن تفصح القوائم المالية عن القصة كما حدثت للمستخدمين وهو الدور الذي يرتبط حالياً باستياء عام يصاحبه تأكيد كافة أصحاب المصالح على أن إصلاح القوائم المالية جذرياً لن يتم إلا بالنظر في حجم الإفصاحات الحالية هذا الحجم الذي بات يمثل عبء يعاني منه المستخدمون ***(ICAS, 2013, P.p. 3 – 4)***، وقد أوضح ***IASB*** أنه ضمن مبادرة الإفصاح سيتم إعداد مرشد للاستخدام الداخلي لمساعدة ***IASB*** على صياغة متطلبات إفصاح أكثر جودة وذلك للمعايير المستقبلية، إضافة لاستخدام هذا المرشد كأساس لمراجعة متطلبات الإفصاح الحالية، وقد أوضح ***IASB*** خطوات مراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير بمايل ***(IASB, Dec 2015, P.p.1-18)*** :

١- تجميع التعليقات الواردة على دراسة ***Disclosure principles*** (السابق عرضها بالعنصر الرابع بمبادرة الإفصاح) خاصة فيما يتعلق بأهداف الإفصاح والرأي تجاه مراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير.

٢- قيام موظفي ***IASB*** بمراجعة متطلبات الإفصاح الحالية.

٣- مراقبة عمل ***FASB*** المرتبط بهذا الموضوع.

٤- إعداد المرشد المقترح للاستخدام الداخلي على عدد من المعايير.

٥- إصدار دراسة تمهيدية بالتعديلات المقترحة على متطلبات الإفصاح بالمعايير.

وقد عرض *IASB* الشكل التالي لبيان خطوات مراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير:

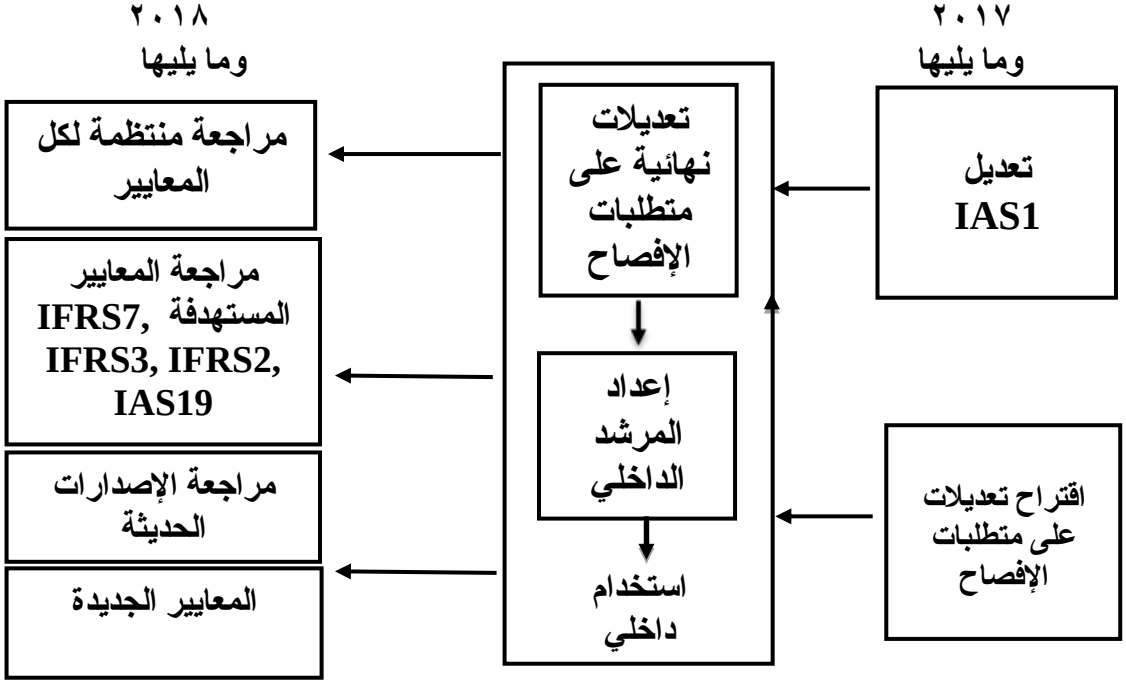

الصورة الشاملة لمراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير

وقد أكد ***IASB*** على أن الهدف النهائي من مراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير هو مساعدة أصحاب المصالح من خلال تحسين فعالية وفائدة الإفصاح وليس مجرد خفض حجم الإفصاح فقط، وفي ٢٠١٨/٣/٢١ أدرج ***IASB*** ضمن جدول أعماله مشروع لتحديد المعايير التي ستتم مراجعة متطلبات الإفصاح بها، وقد أوضح ***IASB*** في مايو ٢٠١٨ أنه عند صياغة متطلبات الإفصاح بالمعايير مستقبلا سيقوم ***IASB*** بـ ***(IASB, July 2018, P.p.3-4)*** :

أ- تصميم متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بحيث تستند إلى واحد أو أكثر من أهداف الإفصاح المحددة بكل معيار.

ب- الربط بين متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار وهدف الإفصاح المحدد لذات المعيار، وبيان كيفية مساهمتها (متطلبات الإفصاح) في تحقق الهدف.

وقد أوضح ***IASB*** في يونية ٢٠١٨ أن فريق العمل القائم بمراجعة متطلبات الإفصاح يجب ان يلتزم بما يلي:-

١-ضبط اللغة المستخدمة وتجنب اللغة الإلزامية والتأكد من استخدام لغة متسقة عبر المعايير.

٢-التنسيق بين أهداف الإفصاح ومتطلبات الإفصاح بكل معيار.

٣-التأكد من تجنب ازدواجية الإفصاحات أو تضاربها عبر المعايير.

٤-التأكيد على أن مفهوم الأهمية النسبية يمثل عنصر أساسي لتقييم المتطلبات التي يجب الإفصاح عنها.

ويتفق الباحث مع الحاجة إلى مراجعة متطلبات الإفصاح الحالية باعتبار أن تزايد هذه المتطلبات وعدم مراجعتها منذ إصدار المعايير لتنقيحها أدى إلى تراكم هذه المتطلبات وهو ما قاد بالنهاية إلى ما ينتقده مستخدمي القوائم المالية من إفراط بالإفصاح وكثرة الإفصاحات غير الهامة والتكرار وهو ما يؤكد على أهمية مراجعة متطلبات الإفصاح ، ولكن ما لا يتفق معه الباحث هو بدء ***IASB*** بإعداد مرشد داخلي يوجه عملية المراجعة وذلك قبل الانتهاء من صياغة إطار الإفصاح السابق تناوله (بالعنصر الرابع بمبادرة الإفصاح) والذي تم اقتراح أن يتضمن **صياغة لأهداف الإفصاح المركزية وهذه الأهداف ستمثل الركيزة التي في ضوئها تتحدد أهداف الإفصاح بالمعايير وهي ما يجب أن تستند عليه متطلبات الإفصاح بالمعايير**، وبالتالي فلا يمكن أن تراجع متطلبات الإفصاح بالمعايير دون وجود أهداف للإفصاح بكل معيار وكذلك دون وجود أهداف مركزية للإفصاح توجه صياغة متطلبات الإفصاح بكافة المعايير ، ويعتقد الباحث أن بدء ***IASB*** بمراجعة متطلبات الإفصاح المعايير قبل إعداد أهداف الإفصاح المركزية يرجع إلى طول الفترة التي سيستغرقها إعداد إطار الإفصاح وهو ما يصطدم برغبة ***IASB*** في الانتهاء من معظم مكونات مبادرة الإفصاح، **وبناء عليه فقد تم البدء بمراجعة متطلبات الإفصاح بالمعايير بدون وجود أهداف الإفصاح التي بدونها ستكون المراجعة مجرد مراجعة شكلية ستحذف التكرار وتراعي التناسق عبر المعايير ولكن دون تحقيق لمطالب المستخدمين في توفير إفصاحات ذات جودة عالية تلبي احتياجاتهم من المعلومات التي يُعبر عنها أهداف الإفصاح بكل معيار**، وكذلك فإن عدم وجود أهداف للإفصاح سيحد كثيراً من قدرة المعدين على إصدار حكم مهني حول أي إفصاح يمثل إفصاح هام وبالتالي يجب توفيره.

العنصر السادس بمبادرة الإفصاح: تعديل المعيار المحاسبي الأول عرض القوائم المالية *IAS1*

في مارس ٢٠١٤ أصدر ***IASB*** أول مكون من مكونات مبادرة الإفصاح بعنوان: ***Disclosure Initiative – proposed amendments to IAS1***على أن يتم تلقي التعليقات حتى ٢٣ يوليو ٢٠١٤، وعقب ذلك تم الإصدار النهائي لمبادرة الإفصاح – تعديلات على العرض في ديسمبر ٢٠١٤ بعنوان ***Disclosure Initiative – amendments to IAS1*** ، وقد تناول ***IASB*** في الإصدار الأولى للمبادرة بيان أن الهدف من كون مبادرة الإفصاح تركز على التعديلات بمعيار العرض بالقوائم المالية ***IAS1*** هو الحد من مخاوف المستخدمين بشأن مستوى العرض بالقوائم المالية ومتطلبات الإفصاح الحالية وكذلك المخاوف المرتبطة بكيفية بناء التقديرات عند تطبيق***IAS1*** ***(IASB, March 2014, Op.Cit, P. 8)*** ، وتتكون مبادرة

الإفصاح إجمالاً من ستة عناصر (سبق بيانها) ويمثل تعديل معيار العرض ***IAS1*** أحد عناصرها، وقد أكد ***IASB*** أن التعديلات علي ***IAS1*** تهدف إلى ***(IASB, Sep 2013,Op.Cit,P.p. 1-20)*** :

- بيان أن اشتمال القوائم المالية على معلومات غير هامة سيترتب عليه حجب المعلومات الهامة ***Obscure material information***
- بيان أن مفهوم الأهمية النسبية يطبق على القوائم المالية شاملة الإيضاحات.
- بيان أن الأهمية النسبية يجب أن تطبق من خلال المعيار الذي يتم تطبيقه.
- إزالة اللغة التي يترتب عليها فهم المعدين أن هناك منهج محدد للإفصاح عن الإيضاحات.
- إدراج اللغة التي تسمح بمرونة أكثر فيما يتعلق بمكان الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- النظر في إضافة متطلبات للمطابقة الخاصة بالإفصاح عن صافي الديون.

وقد تناولت تعديلات ***IAS1*** الواردة بمبادرة الإفصاح ستة عناصر هي: -

١- الأهمية النسبية والتجميع.
٢- المعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي.
٣- المعلومات المعروضة بقائمة (قائمتي) الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.
٤- الإيضاحات.
٥- الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
٦- الشكل الكامل للقوائم المالية.

ويعرض الجدول التالي عناصر مبادرة الإفصاح-تعديلات ***IAS1*** مبينا الفقرات المعدلة بكل عنصر من عناصر التعديلات وفقا للإصدار الأولي في مارس ٢٠١٤ والإصدار النهائي في ديسمبر ٢٠١٤.

جدول (١) الشكل الكامل للتعديلات على معيار العرض *IAS1* وفقا لما ورد بمبادرة الإفصاح-تعديلات *IAS1*

الموضوع	الفقرة	إصدار أولي مارس ٢٠١٤	إصدار نهائي ديسمبر ٢٠١٤
أهمية نسبية وتجميع	29	تعديل	حذف التعديل
	30	تعديل	حذف التعديل
	٣٠ أ	مضافة	مضافة
	31	تعديل	تعديل
المعلومات المعروضة بقائمة المركز المالي	54	تعديل	تعديل
	55	لم تعدل	تعديل
	٥٥ أ	مضافة	مضافة
المعلومات المعروضة بقائمة (قائمتي) الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر	82	تعديل	حذف التعديل
	٨٢ أ	تعديل	تعديل
	85	لم تعدل	تعديل
	٨٥ أ	مضافة	مضافة
	٨٥ ب	مضافة	مضافة
الإيضاحات	113	تعديل	تعديل
	١١٣ أ	مضافة	حذف الإضافة
	114	تعديل	تعديل
	115	تعديل بالكامل	حذف
	116	تعديل	حذف التعديل

السياسات المحاسبية	117	تعديل	تعديل
	119	لم تعدل	تعديل
	120	حذف	حذف
	122	لم تعدل	تعديل
الشكل الكامل للقوائم المالية	10	لم تعدل	تعديل

ويراعي ان مكونات مبادرة الإفصاح-تعديلات ***IAS1*** قد تم اعتمادها للتطبيق بجمهورية مصر العربية بناء على قرار وزير الاستثمار في ٢٠١٩/٣/١٨ باستبدال المعيار المحاسبي المصري الأول بمعيار معدل يتضمن التعديلات الصادرة ضمن مبادرة الإفصاح-تعديلات ***IAS1***، علما بأنه لم تكن هناك أي مشاركة مصرية على أي مستوي مهني أو أكاديمي في مناقشة أو تقييم هذه التعديلات.

القسم الرابع: أهمية تطوير العرض بالقوائم المالية

يتناول الباحث أهمية تطوير العرض بالقوائم المالية من خلال تناول بعدين يرتبطان جذرياً بالتعديلات على ***IAS1***، ويتمثل البعد الأول في محاولة الإجابة على سؤال لماذا بدء ***IASB*** مبادرة الإفصاح بالتعديلات على معيار العرض ***IAS1***، أما البعد الثاني فيتناول تحديد الفرق بين العرض والإفصاح.

اولا: لماذا بدء *IASB* مبادرة الإفصاح بالتعديلات على معيار العرض *IAS1*

في إطار ما سبق عرضه من مكونات المبادرة من البديهي أن يثار سؤال لماذا من من مكونات المبادرة الستة يقرر ***IASB*** أن تكون البداية هي تعديل معيار العرض ***IAS1***، يعتقد الباحث أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولا عرض ما ورد بالدراسات المحاسبية حول أهمية شكل وتنسيق العرض بالقوائم المالية، وثانيا عرض للانتقادات الموجهة لأسلوب العرض الحالي بالقوائم المالية، ويمثل العنصران مسببات اتجاه ***IASB*** لبدء مبادرة الإفصاح بإصدار تعديلات على معيار العرض ***IAS1***

أولاً/١: أهمية العرض المحاسبي وفقاً لما ورد بالدراسات

في دراسة لـ ***Erlane K. Ghani*** تم تناول تجاهل الدراسات المحاسبية المبكرة فحص وتقييم العرض المحاسبي حيث كان الباحثون أكثر تركيزاً على فحص محتوى القوائم المالية وتجاهل طريقة تقديمها للمستخدمين ، وأرجعت الدراسة عدم وجود دراسات تتناول العرض في وقت مبكر بالفكر المحاسبي إلى النظرية المعيارية للاختيار التي ترى أن سلوك صانع القرار لن يتغير لمجرد تغيير طريقة عرض المعلومات لأن نجاح القرار يعتمد على العمليات المعرفية لدي صانع القرار، وهو الاتجاه الذي ثبت قصوره حيث فشل هذا الاتجاه في التماسك في ظل تعدد طرق العرض للمعلومات والتي يصاحبها تأثيرات مختلفة على صانعي القرار ***(Erlane K. Ghani, Fawzi Laswad, Stuart Tooley, Jan 2009, P.p. 183 – 195)*** ، وقد تناول كلاً من ***Dull and others*** بيان أن الاتجاه الحالي المرتبط بتنامي البحث بمجال العرض المحاسبي يهدف إلى : ***(Dull R. B, Graham A. W and Baldwin, 2003, p.p. 185-203)***

١- تطوير أسلوب تقديم التقارير إلى الشكل الإلكتروني.
٢- الجمع بين نظريات الاقتصاد وعلم النفس لتحديد المؤثرات الفعلية على سلوك صانع القرار.
٣- بناء نظرية تظهر كيف يؤثر العرض على سلوك صانع القرار.
٤- تطوير أسلوب العرض الحالي باعتباره أداة نشر المعلومات المالية.

وفي دراسة مشتركة بين ***FASB, IASB*** تم التأكيد على أن الوحدات تعرض آثار ما تقوم به من معاملات باستخدام كلمات وأرقام ملخصة للغاية مما يعني أن الكثير من التجميع سيترتب عليه حجب الكثير من المعلومات الهامة **لذلك فإن تحديد كيف تعرض الوحدة المعلومات في القوائم المالية أمر في غاية الأهمية لضمان توصيل المعلومات للمستخدمين بالأسلوب الذي يمكنهم من الاعتماد على تلك المعلومات عند اتخاذ قرارات تخصيص الموارد** ***(FASB, IASB, Oct 2008,P.p. 20 – 21)***، وقد تناولت العديد من الدراسات دور

وأثر شكل العرض بالقوائم المالية على العناصر التالية –***(Hodge, Kennedy and Maines, 2004, P.p.687*** ***703) (Nouri .H, Douglas Clinton B. 2006, P.p. 61 – 72)*** :

الرضا: يقاس بناء على مستوى الإنجاز المعتمد على صيغة العرض
أثبتت هذه الدراسات أن أسلوب العرض يؤثر على درجة الرضا بالعرض الإلكتروني الذي يصاحبه درجة رضا أكبر من التقرير المطبوع وأكدت أن رضا المستخدم يعتمد بشكل كبير على شكل العرض.

الإقناع: يقاس بناء على تغيير الموقف تجاه عنصر معين
يؤثر شكل العرض أيضاً على مدى إقناع المستخدم حيث أن استخدام الوسائط المتعددة كان له أثر كبير على إقناع المستخدم مقارنة بالتقرير المطبوع.
التذكر: يقاس بقدرة المستخدم على تذكر ما تم عرضه خلال ما تم عرضه
كما توصلت هذه الدراسات إلى أن تنسيق العرض له تأثيرات مختلفة على التذكر على سبيل المثال فإن استخدام الرسوم البيانية يحسن القدرة على التذكر.

وتمثل دراسة ***Ghani and others*** أحد أهم الدراسات التي تناولت أهمية ودور العرض المحاسبي حيث أكدت الدراسة أن الزيادة الأخيرة بالبحث المحاسبي بموضوع شكل العرض المحاسبي تظهر زيادة الوعي بأهمية شكل العرض وتأثيره على أسلوب صانع القرار الذي يعتمد على محتوى المعلومات وكيفية تقديمها كمدخلات علما بأن وهذه المدخلات قد تفرض قيوداً عليها من خلال المعدين وهو ما يؤثر سلباً على عملية صنع القرار العقلاني التي تكون شديدة الحساسية نحو المتغيرات التي لا يتم تضمينها بالعرض المقدم للمستخدمين، و أكدت الدراسة أن أهمية شكل وتنسيق العرض تتضح من خلال المبررات التالية ***(Erlane K. Ghani, Fawzi Laswad, Stuart Tooley, Op.Cit, P.p. 186 – 188)*** :

١- اختلاف أسلوب العرض له أثر كبير على تقديرات المحللين والقائمين على بناء تنبؤات عن التدفقات المستقبلية.
٢- أن هناك أدلة كثيرة على كون موقع المعلومات له تأثير على صناع القرار المتخصصين وغير المتخصصين.
٣- صناع القرار يتأثرون بتصنيف بند ما حيث يميلون إلى إعطاء وزن أكبر لعنصر المعلومات الذي يعتقدون أنه مرتبط بالنشاط التشغيلي مقارنة بالعناصر غير المرتبطة بالنشاط الرئيسي.
٤- يمثل شكل تنسيق العرض أداة للتغلب على تأثير الكم المتزايد من المعلومات، كذلك فإن استخدام صيغة مناسبة للعرض قد تكون عامل مساعد لصانع القرار على التمييز بين ما هو هام وما هو غير هام.
٥- يمثل أسلوب العرض بالقوائم المالية علاج محتمل لمشكلة التثبيت الوظيفي ***Functional Fixation*** حيث يقوم صانع القرار بالاعتماد على عناوين محددة دون النظر في الاستخدامات والمعاني البديلة، ويتواجد هذا التثبيت عادة عند عدم قدرة صانع القرار على التكيف مع الاختلافات الناشئة عن الاعتماد على أساليب محاسبية مختلفة.
٦- العلاقة بين شكل العرض ودقة القرار المتخذ تعتمد على عدد من العوامل مثل مدى ملاءمة أسلوب العرض لهذا النوع من المعاملات وكذلك درجة معالجة المعلومات.
٧- العلاقة بين شكل العرض والجهد الإدراكي أو الذهني المبذول من صانع القرار، عند مراجعة الأدبيات المحاسبية بهذا الصدد نجد أن استخدام الجداول قد أدى إلى صنع القرار بشكل أسرع مقارنة بالرسوم البيانية، وهو ما يظهر أن أسلوب العرض مؤثر هام على الجهد المبذول لاتخاذ القرار.

وأخيراً أكدت الدراسة أن شكل وتنسيق العرض يمثلان مؤثر هام على سلوك متخذ القرار وهو ما يتطلب أن يكون شكل العرض موثوق به ويمكن الاعتماد عليه، وقد عرضت الدراسة الشكل التالي لبيان أبعاد تأثير شكل العرض على سلوك متخذ القرار.

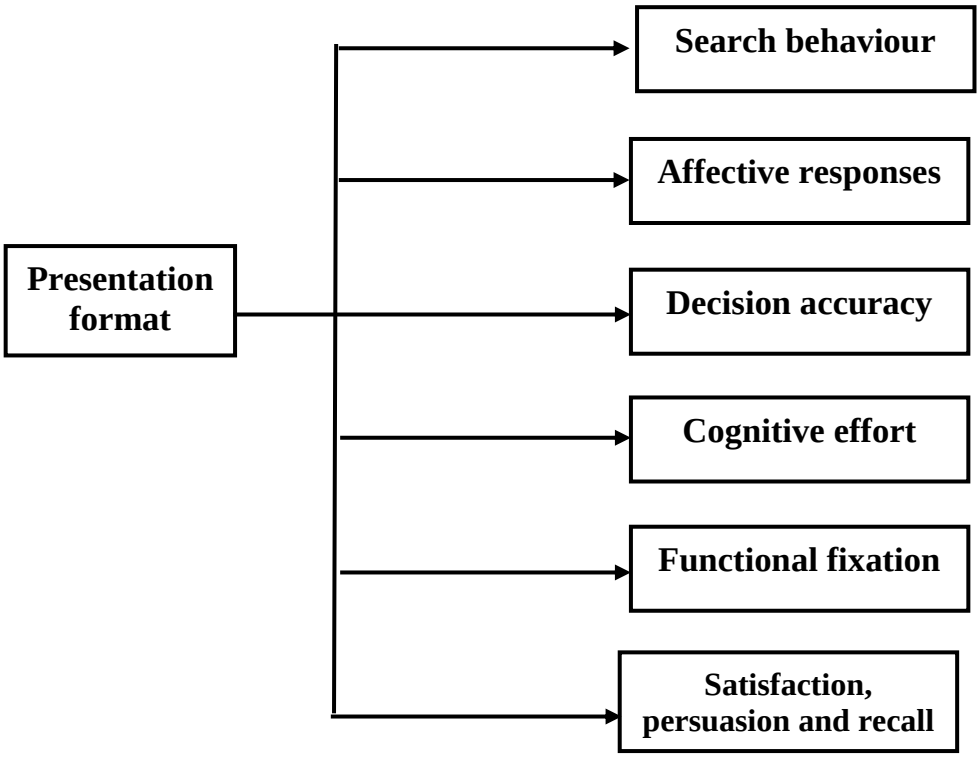

The effect f presentation format to decision-makers' behavior

أولاً/٢ : الانتقادات الموجهة لأسلوب العرض الحالي بالقوائم المالية: -

في دراسة مشتركة بين كلاً من ***FASB, IASB*** تم تناول الحاجة إلى معالجة مخاوف المستخدمين من أن متطلبات العرض الحالية تتيح استخدام طرق عرض متعددة، كذلك فإن تجميع وعرض المعلومات يتم بشكل غير مناسب أو غير متسق مما يجعل من الصعب فهم العلاقة بين القوائم المالية للوحدة وما تحققه تلك الوحدة من نتائج مالية، وأوضحت الدراسة أن الغرض من المشروع المشترك هو إعداد معيار مشترك يرشد الوحدات وينظم العرض المحاسبي بما يكفل التأثير بشكل مباشر على طريقة توصيل الإدارة للمعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية (يراعي أن هذا المعيار المشترك لم يتم إعداده نظراً لتوقف تعاون كلا المجلسين عقب إصدار الجزء الأول من الإطار الفكري المشترك في ٢٠١٠ المتعلق بأهداف القوائم المالية وخصائص جودة المعلومات) ، وقد تضمنت الدراسة المشتركة انتقادين أساسيين يوجهان للعرض المحاسبي الحالي من مستخدمي القوائم المالية هما ***(FASB, IASB, Oct 2008, Op.Cit, P.p. 22- 24)*** :

الانتقاد الأول: المعلومات لا تعرض بشكل متسق في القوائم المالية

أكدت الدراسة أن الأحداث والمعاملات المعترف بها لا تعرض أو تصنف بذات الطريقة بكل قائمة مما يجعل من الصعب على المستخدمين فهم كيفية ارتباط المعلومات بقائمة بالمعلومات بقائمة أخرى، على سبيل المثال فقائمة التدفقات النقدية تقسم أنشطة الوحدة إلى تشغيلي أو استثماري أو تمويلي وهو ما لا تتيحه قائمتي الدخل والمركز المالي مما يجعل الأمر صعب على المحلل الراغب في تحديد جودة الأرباح من خلال مقارنة الدخل التشغيلي مع التدفقات النقدية التشغيلية، وأخيراً فإن النموذج المحاسبي الحالي يتيح مدى واسع من نماذج العرض التي تتفق مع المتطلبات الواردة بالمعايير ولكن تختلف كثيراً من حيث التفاصيل والقابلية للمقارنة وهو ما يتعارض مع احتياجات المستخدمين خاصة مع عولمة الأسواق وتزايد فرص الاستثمارات الدولية

التي تؤكد على الحاجة إلى مجموعة مشتركة من المبادئ الحاكمة لتقديم المعلومات في القوائم المالية المقدمة لمقدمي رؤوس الأموال حول العالم.

الانتقاد الثاني: المعلومات غير مفصلة بشكل كاف في القوائم المالية

كلا المجلسين ***FASB, IASB*** يقدمان إرشاداً محدوداً حول عرض العناصر الرئيسية في القوائم المالية من حيث مستوى التفصيل أو عدد العناصر التي يجب عرضها ، وهو ما يؤدي إلى عدم تناسق العرض بين الوحدات مما يخلق صعوبات لدى المستخدمين في فهم وتحليل أنشطة الوحدة ، وأكد كلٌ من ***FASB, IASB*** أن التفصيل غير الكاف بالقوائم المالية يجعل الأمر أكثر صعوبة على المستخدمين عند محاولة فهم كيفية ارتباط بند في قائمة مالية مع قائمة مالية أخرى وذلك بالإشارة لكون القوائم المالية لا تميز بين أنشطة التمويل (كيفية الحصول على رأس المال) وأنشطة التشغيل (كيفية استخدام المال لصنع القيمة).

وبناء على هذه الانتقادات للعرض المحاسبي:

أكد المشروع المشترك على ضرورة تطوير العرض المحاسبي إلا أن توقف الجهد المشترك لكلا المجلسين عقب إصدار الجزء الأول من الإطار الفكري المشترك في ٢٠١٠ أدى لتوقف المشروع ، ويعتقد الباحث أن ما سبق عرضه من أهمية العرض المحاسبي والانتقادات الموجهة له كانا الدافع الرئيسي لـ ***IASB*** لإدراج التعديلات على معيار العرض ***IAS1*** كمرحلة أولى من مراحل مبادرة الإفصاح ، **وتجدر الإشارة إلى ما أكد عليه *IASB* عند البدء بإصدار المبادرة من أن إصلاح شكل العرض يأتي كمدخل لعلاج المخاوف المرتبطة بتنامي متطلبات الإفصاح الحالية بالمعايير وكيفية تطبيق *IAS1* عند تطبيق هذه المعايير**.

ثانيا: ما هو الفرق بين العرض والإفصاح:

في إطار ما سبق بيانه من أهمية العرض المحاسبي والانتقادات الرئيسية الموجهة له فإن الباحث يعتقد بأهمية تحديد مفهوم مصطلحين وردا بمبادرة الإفصاح وبالعديد من الدراسات المهنية والأكاديمية اللاحقة للمبادرة وهذين المصطلحين هما العرض ***Presentation*** ، الإفصاح ***Disclosure*** ، والسؤال الذي تم تناوله هو هل يشير هذين المصطلحين لذات الشيء أم أن لكلٍ منهما طبيعة مختلفة عن الآخر، وتتبع أهمية التفرقة بين المصطلحين من تركيز واضعي المعايير على الاعتراف والقياس وذات الأمر فيما يتعلق بالإطار الفكري في ظل إعطاء اهتمام أقل لكلٍ من العرض والإفصاح وهو ما أدى بلجنة التقرير المالي ***FRC*** إلى التأكيد على أن ***The line between the two is hazy (FRC, Oct 2012,P. 46)*** ، وقد أشار ***IASB*** في دراسته التمهيدية التي سبقت إصدار الإطار الفكري للتقرير المالي في مارس ٢٠١٨ إلى **أن العرض والإفصاح يمثلان الآليات التي من خلالها يتمكن التقرير المالي من توصيل المعلومات عن المركز والأداء المالي *(IASB, May 2015, P. 88)***، كما أشار ***IASB*** أيضاً إلى أن عدم إدراج ما يتعلق بالعرض والإفصاح بالإطار الفكري أدى إلى تراكم متطلبات الإفصاح بالمعايير والتي لا تركز دائماً على ما يجب توفيره للمستخدمين، كما أكد ***IASB*** أيضاً أن عدم وجود جزء خاص بالعرض والإفصاح بالإطار يمكن رؤية أثره بالقصور الحالي في العرض بالقوائم المالية ***(IASB, July 2013, P. 135)*** .

ويعتقد الباحث أن ***IASB*** يمثل المسبب الرئيسي للمشكلة المرتبطة بهذين المصطلحين، وهو ما أكده ***FRC*** الذي أشار إلى أن ***IAS1*** يستخدم فعل ***Present*** ومشتقاته ٢٥٣ مرة، كما يستخدم فعل ***Disclose*** ومشتقاته لـ ١٢٠ مرة، وكثيراً ما يستخدم المصطلحان بالتبادل وهو ما يسبب الكثير من الإزعاج للمعدين والمستخدمين وهو ما يحتم على ***IASB*** التمييز بين كلا المصطلحين وأن يوضح ما إذا كان لكلٍ منهما هدف مختلف ***(FRC, Oct 2012, Op.Cit, P.p. 46 – 47)*** ، إلا أن ***IASB*** بورقة المناقشة الخاصة بإصدار الإطار الفكري في يوليو ٢٠١٣ أكد على الاستخدام الخاطي للمصطلحين حيث تضمنت بالفقرتين ٧.١٠, ٧.١١ بيان أن لفظ **العرض** يعني المعلومات المقدمة في القوائم المالية الأساسية في حين أن **الإفصاح** معناه أوسع من العرض ويعني تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في كلٍ من القوائم المالية الأساسية والإيضاحات ***(Ibid, P.p.***

(IASB, 2013, P.p. 1 – 18) (136 – 135، ووفقاً للتفسير السابق صار من الممكن إطلاق كلمتي إفصاح أو عرض على المعلومات الموفرة بالقوائم المالية الأساسية، ويعتقد الباحث إن هذان التعريفان لا يتسمان بالدقة المطلوبة وهو ما يؤكد على استمرار الحاجة لضبط استخدام المصطلحين، وهو ما اضطلع به ***IASB*** الذي حاول تدارك الأمر في ***Basic of conclusions*** المصدرة ضمن مبادرة الإفصاح – تعديلات ***IAS1*** التي تضمنت عرض وجهة نظر ***IASB*** فيما يتعلق بالمصطلحين (المبنية في ضوء الكثير من مطالبات المعدين والمستخدمين) وذلك في الفقرة ***BC7*** حيث أشار إلى أن استخدام كلمة ***Present*** بمبادرة الإفصاح تشير إلى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، أما كلمة ***Disclosure*** فتشير إلى توفير المعلومات في الإيضاحات، الا ان التعريفين مازلا مثار للعديد من الأنتقادات وذلك وفقا لما ورد بالدراسات التالية :

١- دراسة مجلس التقرير المالي *FRC*

(FRC, July 7. 2014, P. 2)

أكد ***FRC*** أن التعريفين المدرجين في ***BC7*** بمبادرة الإفصاح يمثلان إشكالية ***Problematic*** حيث تم تعريف **العرض** بأنه **<u>الإفصاح عن المعلومات</u>** في القوائم المالية وبالتالي جاء تعريف العرض كجزء من الإفصاح ، كما تم تعريف **الإفصاح** باعتباره **<u>الإفصاح عن المعلومات</u>** بالإيضاحات، وأكد المجلس أن استخدام كلمة إفصاح عند تعريف العرض يمثل أمر مربك لأنه يطمس الحدود بين المفهومين كما أن تعريف الإفصاح بحد ذاته لا يحل المشكلة بل جاء كتعريف دائري ***Definition provided is circular*** ، وأشار ***FRC*** على ضرورة أن يوضح ***IASB*** هذين التعريفين بدقة لضمان التوصيل الفعال للمعلومات خاصة مع وجود الكثير من الفقرات بـ ***IAS1*** التي تستخدم المصطلحين بالتبادل مع ما يسببه ذلك من إرباك للمعدين والمستخدمين على حد سواء.

٢-دراسة مجلس المعايير الأسترالي *AASB*

(AASB, Aug. 5. 2014, P.p. 3-4)

أكد مجلس المعايير الأسترالي في سياق التعليق على تعديلات ***IAS1*** على ضرورة توضيح معنى الكلمتين كما يلي:

***Present*: *Display of face of primary financial statements*.**
Disclosure*: *Display on the notes.

وأوضح ***AASB*** أن استخدام التعريفات بالشكل السابق سيضمن تجنب دائرية التعريفات ***Avoid circular descriptions*** الناتجة عن اعتبار **العرض** هو الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية الأساسية **<u>والإفصاح</u>** هو توفير المعلومات في الإيضاحات، ويرى ***AASB*** أن ***Present*** غالباً ما تستخدم للإشارة للمعلومات بصلب القوائم المالية، وبالتالي فإن ضبط المصطلحات سيساعد المعدين عند استخدام ***IFRS*** حتى لأولئك الذين لا تمثل الإنجليزية لغتهم الأولى وذلك بالمقارنة بشيوع وعدم ضبط استخدام المصطلحين وما يؤدي إليه حاليا من حالة كبيرة من الارتباك.

٣- دراسة معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز *ICAEW*

(ICAEW, 2014, P.p. 3-4)

أكد ***ICAEW*** في تعليقه على مبادرة الإفصاح (تعديلات ***IAS1***) على أن المصطلحين يجب أن يعرفا بدقة وذلك لضمان التطبيق بشكل مناسب، وأوضح ***ICAEW*** وجهة نظره بأن يتم النص في ***IAS1*** على متى تكون المعلومات مطلوبة فإنها يجب أن تعرض ***To be presented*** بالقوائم المالية الأساسية

٤- دراسة مؤسسة *KPMG*

(KPMG, July 23. 2014, P.p. 3-4)

أوضح ***KPMG*** في تعليقه على مبادرة الإفصاح - تعديلات ***IAS1***، أن كلا المصطلحين لهما معنى مختلف يتعلق بمكان إدراج المعلومات فمصطلح ***Presentation*** يعني إدراج المعلومات بالقوائم المالية الأساسية ،

أما مصطلح ***Disclosure*** فيعني إدراج المعلومات بالإيضاحات ، وأكدت الدراسة على ضرورة أن يكون لكلا المصطلحين معنى مختلف من خلال أن يقوم ***IASB*** بتوضيح المعنى المقصود لكلا المصطلحين بطريقة تتيح القدرة على الترجمة للغات المختلفة وذلك لضمان الممارسة المتسقة ، و أخير تم اقتراح إن كلا المصطلحين يجب أن يدرجا في ***IAS1*** وليس في ***BC7*** .

٥- دراسة معهد المحللين الماليين المعتمدين *CFA*

(CFA, August 28. 2014, P.p. 7-8)

أكد المعهد على رفض استخدام مصطلحي ***Present , Disclose*** كبدائل لأن ذلك سيعني أن الوحدة لديها خيارات فيما يتعلق بتقديم المعلومات الهامة كعرض بالقوائم المالية أو بالإفصاح بالإيضاحات ، وأكد ***CFA*** أن البنود الهامة يجب أن تعرض ***Present*** بالقوائم المالية وألا يكون هناك خيار يسمح بتقديمها كإفصاح بالإيضاحات ، وأكد ***CFA*** أن الإفصاح يعني توفير معلومات إضافية عن البنود المعروضة بالقوائم المالية وأن الكثير من المستخدمين يولون أهمية أكبر للمعلومات المعروضة بالقوائم مقارنة بتلك المفصح عنها بالإيضاحات.

<u>وبناء على ما سبق يعتقد الباحث:</u>

بضرورة تحديد مفهوم واضح ومحدد لكلاً من ***Presentation , Disclosure*** مع ما يتطلبه ذلك من مراجعة شاملة لـ ***IAS1*** للتأكد من الاستخدام المتسق للمفهومين المقترحين ، ويعتقد الباحث إمكان تعريفهما كما يلي:-

العرض:

تقديم المعلومات بالقوائم المالية الأساسية.

الإفصاح:

تقديم المعلومات في الإيضاحات المتممة للقوائم وقد يتسع المفهوم ليشمل المعلومات المدرجة بتعليق الإدارة وتحليل العمليات والبيئة التنافسية.

ويتلافى التعريف المقترح الانتقاد السابق الخاص بدائرية تعريف العرض الذي كان يعرف بأنه الإفصاح وهو ما تم تجنبه بالتعريف المقترح ، ويتفق التعريف المقترح مع ما استقرت عليه بيئة التقرير المالي حيث يتم استخدام مصطلح العرض ***Present*** للإشارة إلى تضمين المعلومات بالقوائم المالية، بينما يتم استخدام مصطلح ***Disclosure*** على نطاق واسع ليشمل المعلومات المدرجة بالإيضاحات إضافة الى المعلومات الواردة بتعليق مجلس الإدارة والإفصاحات المطلوبة الأخرى مثل المعلومات عن البيئة التنافسية والمخاطر والالتزامات القانونية والمحتملة (ويعتبر ذلك إفصاح مطلوب بعدد من الدول)، إضافة إلى أن التعريفان المقترحان لن يمثلا أي مشكلة عند الترجمة للغات المختلفة وهو ما يساعد على ضبط اللغة المستخدمة بسياق ***IAS1*** .

<u>القسم الخامس: الدراسة الاختبارية</u>

تتناول الدراسة الاختبارية التحقق من صحة فروض البحث من خلال اسلوبين:

<u>الأسلوب الأول</u>: **<u>تحليل محتوي التقارير المالية الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية *EGX50*</u>**

وذلك بهدف التحقق من توافر أبعاد مشكلة الإفصاح بالتقارير المالية بالشركات المصرية، وهو ما يرتبط حال تحققه بحاجة مجتمع التقرير المالي المصري لتطبيق مكونات مبادرة الإفصاح، ويتم اختبار تواجد أبعاد مشكلة الإفصاح بالتقارير المالية لشركات مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** (ملحق ١) من خلال الاعتماد على ما ورد بدراسة لـ ***FRC*** التي حددت أبعاد مشكلة الإفصاح بما يلي ***(FRC, Oct 2012, Op. Cit, P.p. 15 – 18)***

١- عدم توفير معلومات ملائمة كافية.

٢- توفير الكثير من المعلومات غير الهامة.
٣- ضعف التواصل بين الوحدة والمستخدمين.

ويراعي ان دراسة تحليل محتوي التقارير المالية لشركات مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** ستتم على سلسلة زمنية مكونة من ثلاث سنوات ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨، علما بأن الباحث سيتحقق من توافر المعلومات ضمن كلا من:

١- القوائم المالية الأساسية
٢- الإيضاحات
٣- تقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد المقيد بالبورصة المصرية
٤- تقرير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد بالبورصة المصرية
٥- تقرير الحوكمة
٦- تقرير مراقب الحسابات على تقرير الحوكمة إضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات.

الأسلوب الثاني: **اختبار ذي الحدين *Binomial Test***

وهو أحد الاختبارات اللامعلمية الهامة ***Non-parametric*** ، ويستخدم في حالة البيانات الاسمية ***Nominal*** عندما يكون المتغير محل الاهتمام ***ثنائيا Dichotomous*** (أي له وجهان فقط مثل: نعم/لا، متوفر/غير متوفر، ١/٠)، حيث تتم مقارنة النسبة المشاهدة ***Observed*** لتكرارات أحد وجهى المتغير مع قيمة معينة مفترضة.

الفرض الأول:

لا تتضمن التقارير المالية للشركات المدرجة بشركات مؤشر البورصة المصرية *EGX50* قدر كاف من المعلومات الملائمة

وسيقوم الباحث بالتحقق من صحة الفرض من خلال ما يلي:

أولا: تحليل محتوى التقارير المالية لشركات مؤشر *EGX50* :

تضمنت دراسة لـ ***FRC*** تحديد للإفصاح الملائم الذي يحتاجه المستخدمون، وقد تناولت الدراسة مكونات التقرير المالي وحددتها بثلاثة مكونات تتحدد في القوائم المالية والإيضاحات، تعليق مجلس الإدارة، تقرير الحوكمة، وحددت الدراسة المعلومات الملائمة الواجب توفيرها بمكونات التقرير المالي وذلك كما يلي:

١- الإيضاحات:

وتتضمن الإيضاحات توفير:

١/١-معلومات تفصيلية متعلقة بـ:

أ-القطاعات.
ب-الأدوات المالية.
ج-مكونات العناصر التي يتم تجميعها.

١/٢-معلومات عن الاعتراف والقياس للعناصر المدرجة في القوائم المالية والربط بين القوائم المالية: -

أ-نموذج الأعمال.
ب-الموارد، المخاطر، العلاقات.
ج-الأهداف الاستراتيجية.
د-نتائج العمليات والإجراءات.
هـ-السياسات المحاسبية.
و-البيئة الخارجية.
ن-مقاييس الأداء العامة.

١/٣-معلومات حول:

أ-الافتراضات الرئيسية ب-حالات عدم التأكد ج-حساسية الافتراضات

٢-تعليق مجلس الإدارة:

يتناول تعليق مجلس الإدارة توفير معلومات عن: -

أ-العناصر غير المعترف بها في القوائم المالية.

ب-المخاطر الرئيسية

ج-عدم التأكد المحيط بتقييم المخاطر

د-استخدام الأدوات المالية للحماية.

هـ-توفير معلومات توضح سياق إعداد القوائم المالية وتضعها في سياق يرتبط بالوحدة وأنشطتها التشغيلية.

٣-تقرير الحوكمة:

يتضمن تقرير الحوكمة تقديم معلومات عن مسئوليات مجلس الإدارة، ويشمل توفير معلومات عن:

٣/١-تشكيل المجلس ومدى فاعليته وتشمل توفير معلومات عن: -

أ-الاستراتيجية ب-الإدارة ج-اللجان

د-الإجراءات والقرارات هـ-إدارة المخاطر

٣/٢-المسئولية أمام المساهمين وتشمل توفير معلومات عن:

أ-بيئة الرقابة.

ب-الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.

ج -الحوار مع المستثمرين.

د -مكافآت مجلس الإدارة.

ويوضح جدول (٢) نتائج تحليل محتوي التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية *EGX50* فيما يرتبط بتوافر المعلومات الملائمة، ويراعي عند إعداد الجدول التالي انه يتم استخدام ١ حالة توافر الإفصاح و٠ حالة عدم توافر الإفصاح.

جدول (٢) معدل توافر المعلومات الملائمة بالتقارير المالية لشركات مؤشر البورصة المصرية EGX50

الشركة / المعلومات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
أ/١/١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	٠	١	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	١	٠	١
ب/١/١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ج/١/١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	١	٠	٠	١	١
أ/١/٢	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ب/١/٢	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	٠	١	٠	١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	١	١	١	١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
ج/١/٢	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
د/١/٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
هـ/١/٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
و/١/٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ن/١/٢	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠
أ/١/٣	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠	٠
ب/١/٣	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ج/١/٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أ/٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ب/٢	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠	١	١	١
ج/٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
د/٢	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠
هـ/٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أ/٣/١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	١	٠	١	١
ب/٣/١	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	٠	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١
ج/٣/١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
د/٣/١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
هـ/٣/١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أ/٣/٢	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ب/٣/٢	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ج/٣/٢	١	٠	٠	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

د/٢/٣	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠

النتائج التي تم التوصل إليها:

من خلال العرض السابق لتحديد مدى توافر مكونات الإفصاح الملائم بالقوائم المالية لشركات مؤشر ***EGX50*** للفترات ٢٠١٨،٢٠١٧،٢٠١٦ يتضح ما يلي: -

تشمل المعلومات الملائمة:

١-الإيضاحات التي تشمل العناصر التالية:

أ-العنصر ١/١ المكون من (أ، ب، ج)

عدد مرات التواجد **٧٢ مرة**

عدد مرات عدم التواجد **٧٨ مرة**

بإجمالي قدره **١٥٠ مره**

ب-العنصر ١/٢ المكون من (أ، ب، ج، د، هـ، و، ن)

عدد مرات التواجد **١٧٠ مرة**

عدد مرات عدم التواجد **١٨٠ مرة**

بإجمالي قدره **٣٥٠ مره**

ج-العنصر ١/٣ المكون من (أ، ب، ج)

عدد مرات التواجد **٣٨ مرة**

عدد مرات عدم التواجد **١١٢ مرة**

بإجمالي قدره **١٥٠ مرة**

بالتالي يكون معدل توافر مكونات الإفصاح الملائم بالإيضاحات

$$= \frac{٣٨ + ١٧٠ + ٧٢}{١٥٠ + ٣٥٠ + ١٥٠} = \frac{٢٨٠}{٦٥٠} = \underline{\mathbf{\%\ ٤٣.٠٧٦}}$$

وهو معدل منخفض لتوفير المعلومات بالإيضاحات، ويشير إلى أن ٥٦.٩٢% من الإيضاحات الملائمة لايتم توفيرها للمستخدمين، ويمثل معدل عدم توفير المعلومات الملائمة بالإيضاحات دلالة على وجود مشكلة بالإفصاح بشركات مؤشر ***EGX50***.

٢-المعلومات بتقرير مجلس الإدارة تشمل المكونات (أ، ب، ج، د، هـ)

عدد مرات التواجد ٤٨ مرة

عدد مرات عدم التواجد ٢٠٢ مرة

بإجمالي قدره ٢٥٠ مرة

بالتالي يكون معدل توافر مكونات الإفصاح الملائم بتقرير مجلس الإدارة

$$= \frac{٤٨}{٢٥٠} = \underline{\mathbf{\%\ ١٩.٢}}$$

معدل منخفض جداً يدل على وجود قصور فيما يتعلق بالمعلومات المدرجة بتعليق الإدارة حيث لا يتم توفير ما معدله ٨٠.٨% من المعلومات الواجب توافرها بهذا التعليق، ويؤكد ذلك علي وجود مشكلة بالإفصاح بشركات مؤشر ***EGX50***.

٣-المعلومات بتقرير الحوكمة:
بتقرير الحوكمة يشمل العناصر التالية:
أ-العنصر ٣/١ المكون من (أ، ب، ج، د، هـ)
عدد مرات التواجد **١٤٧ مرة**
عدد مرات عدم التواجد **١٠٣ مرة**
بإجمالي قدره **٢٥٠ مره**
ب-العنصر ٣/٢ المكون من (أ، ب، ج، د)
عدد مرات التواجد **١٢٣ مرة**
عدد مرات عدم التواجد **٧٧ مرة**
بإجمالي قدره **٢٠٠ مره**

بالتالي يكون معدل توافر مكونات الإفصاح الملائم بتقرير الحوكمة

$$= \frac{١٢٣ + ١٤٧}{٢٠٠ + ٢٥٠} = \frac{٢٩٧}{٦٥٠} = \underline{\mathbf{٦٠\ \%}}$$

وهو معدل متوسط يشير إلى أن ٤٠% من مكونات تقرير الحوكمة لا يتم توفيرها للمستخدمين.
وبناء على ما سبق يمكن تحديد معدل توافر مكونات الإفصاح الملائم بالثلاثة مكونات معاً (إيضاحات، تعليق مجلس إدارة، تقرير حوكمة)

$$= \frac{٢٧٠ + ٤٨ + ٢٨٠}{٤٥٠ + ٢٥٠ + ٦٥٠} = \frac{٥٩٨}{١٣٥٠} = \underline{\mathbf{٤٤.٢٩\ \%}}$$

معدل منخفض لتوفير المعلومات الملائمة باعتباره يعني وجود **٥٥.٧٠%** من المعلومات الملائمة لا يتم توفيرها للمستخدمين بالإيضاحات وتعليق مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة، بالتالي يتضح أن الجزء الأول من مشكلة الإفصاح والخاص بعدم توفير معلومات ملائمة موجود فعلاً ويمثل مشكلة بالتقارير السنوية التي تصدرها شركات مؤشر البورصة المصرية ***EGX50***.

ثانيا: اختبار ذي الحدين *Binomial Test*

حدد الباحث نسبة ٧٠% لتكون النسبة المئوية المفترضة لتوفر المعلومات الملائمة في التقارير المالية، بحيث إذا كانت:

١- نتيجة الاختبار **معنوية** والنسبة المئوية المشاهدة للتقارير المالية التى تفصح عن عنصر معين **أكبر من ٧٠%** فإن ذلك يعنى أن التقارير المالية تهتم بالإفصاح عن ذلك العنصر الذى يمثل إحدى المعلومات الملائمة التى يجب توافرها.

٢- بخلاف ذلك (إذا كانت نتيجة الاختبار **غير معنوية** أو كانت معنوية ولكن نسبة المشاهدة **لا تزيد عن ٧٠%)** فإن ذلك يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بالإفصاح عن ذلك العنصر.

ويوضح جدول (٣) نتائج التحليل لاختبار الفرض الأول باستخدام اختبار ذى الحدين:

جدول (٣): نتائج اختبار الفرض الأول

مكونات التقرير المالى			نسبة الإفصاح المشاهدة		اختبار ذى الحدين Binomial Test		
			متوفر	غير متوفر	النسبة المفترضة	مستوى المعنوية	الدلالة
الإيضاحات	معلومات تفصيلية متعلقة بـ	القطاعات	0.70	0.30	0.70	0.553	غير معنوي
		الأدوات المالية	0.32	0.68	0.70	0.000	معنوي
		مكونات العناصر التي يتم تجميعها	0.44	0.56	0.70	0.000	معنوي
	معلومات عن الاعتراف والقياس للعناصر المدرجة في القوائم المالية والربط بين القوائم المالية	نموذج الأعمال	0.32	0.68	0.70	0.000	معنوي
		الموارد،والمخاطر،والعلاقات	0.56	0.44	0.70	0.025	معنوي
		الأهداف الاستراتيجية	0.24	0.76	0.70	0.000	معنوي
		نتائج العمليات والإجراءات	1.00	0.00	0.70	0.000	معنوي
		السياسات المحاسبية	1.00	0.00	0.70	0.000	معنوي
		البيئة الخارجية	0.08	0.92	0.70	0.000	معنوي
		مقاييس الأداء العامة	0.22	0.78	0.70	0.000	معنوي
	معلومات حول	الافتراضات الرئيسية	0.46	0.54	0.70	0.000	معنوي
		حالات عدم التأكد	0.30	0.70	0.70	0.000	معنوي
		حساسية الافتراضات	0.00	1.00	0.70	0.000	معنوي
تعليق مجلس الإدارة		العناصر غير المعترف بها في القوائم المالية	0.00	1.00	0.70	0.000	معنوي
		المخاطر الرئيسية	0.68	0.32	0.70	0.431	غير معنوي
		عدم التأكد المحيط بتقييم المخاطر	0.00	1.00	0.70	0.000	معنوي
		استخدام الأدوات المالية للحماية	0.28	0.72	0.70	0.000	معنوي
		توفير معلومات توضح سياق إعداد القوائم المالية	0.00	1.00	0.70	0.000	معنوي
تقرير الحوكمة	تشكيل المجلس ومدى فاعليته	الاستراتيجية	0.64	0.36	0.70	0.218	غير معنوي
		الإدارة	0.64	0.36	0.70	0.218	غير معنوي
		اللجان	0.66	0.34	0.70	0.316	غير معنوي
		الإجراءات والقرارات	0.52	0.48	0.70	0.006	معنوي
		إدارة المخاطر	0.48	0.52	0.70	0.001	معنوي
	المسئولية أمام المساهمين	بيئة الرقابة	0.58	0.42	0.70	0.048	معنوي
		الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	0.72	0.28	0.70	0.447	غير معنوي
		الحوار مع المستثمرين	0.66	0.34	0.70	0.316	غير معنوي
		مكافآت مجلس الإدارة	0.50	0.50	0.70	0.002	معنوي

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

١- **من حيث مكون "الإيضاحات"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التى تفصح عن المعلومات الملائمة بين ٠% و٧٠%، أى أن النسبة المشاهدة لم تزد عن ٧٠% لأي معلومة، **مما يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بالإفصاح عن تلك المعلومات**، ويستثنى من ذلك اثنان من العناصر: المعلومات المتعلقة بنتائج العمليات والإجراءات، والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، حيث بلغت نسبة التقارير المالية التى تفصح عنهما ١٠٠% وكانت نتيجة الاختبار معنوية، مما يعنى أن التقارير المالية تهتم بالإفصاح عن هاتين المعلومتين.

٢- **من حيث مكون "تعليق مجلس الإدارة"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التى تفصح عن المعلومات الملائمة بين ٠% و٦٨%، أى أن النسبة المشاهدة لم تزد عن ٧٠% لأي معلومة، **مما يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بالإفصاح عن تلك المعلومات.**

٣- **من حيث مكون "تقرير الحوكمة"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التى تفصح عن المعلومات الملائمة بين 48% و٧٢%، وفى كل الحالات لم تزد النسبة المشاهدة عن ٧٠% أو كانت نتيجة الاختبار غير معنوية، **مما يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بالإفصاح عن تلك المعلومات.**

بناءً على النتائج السابقة

من دراسة تحليل المحتوي واختبار ذي الحدين يمكن استنتاج أن التقارير المالية لا تهتم بالإفصاح عن الكثير من المعلومات الملائمة الواجب توافرها بمكونات التقرير المالي (الإيضاحات، تعليق مجلس الإدارة، تقرير الحوكمة)، ومن ثم فإنه يتم قبول الفرض الأول.

الفرض الثاني:

تتضمن التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية *EGX50* الكثير من المعلومات غير الملائمة

وسيقوم الباحث بالتحقق من صحة الفرض من خلال ما يلي:

أولا: تحليل محتوى التقارير المالية لشركات مؤشر *EGX50* :

يعتمد الباحث على دراستين لـ ***FRC*** لتحديد المتغيرات المستخدمة لتحديد معدل توفير المعلومات غير الملائمة بالتقارير المالية لشركات مؤشر ***EGX50*** حيث تناولت الدراستان تحديد المناطق التي تكثر بها الفوضى ويوفر بها الكثير من المعلومات غير الملائمة، وحددت تلك المناطق بما يلي ***(FRC, 2009, Op. Cit,*** ***P.p. 54-55)*** ***(FRC, 2011, Op. Cit, P.p. 42-43)*** :

١-رسمله مصروفات البحث والتطوير ***R & D***
٢-الخيارات (الأدوات المالية بوجه عام)
٣-تقرير المسئولية الاجتماعية ***CSR***
٤-القيمة العادلة.
٥-الإفصاح عن المخاطرة.
٦-كثافة البيانات بتقرير المكافآت.
٧-الضرائب المؤجلة.
٨-اختبار الانخفاض للأصول غير الملموسة.

ويقوم الباحث فيما يلي بفحص التقارير المالية لشركات مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** وذلك للتحقق من ((لكل بند من البنود الثمانية أعلاه)): -

أ- **عدم الالتزام بتوفير متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بغض النظر عن مدى أهميتها**، ويراعي ان الأفضلية لعدم توفير كافة متطلبات الإفصاح المنصوص عليها بالمعايير تطبيقا للفقرة ٣١ من ***IAS1*** التي تؤكد على اقتصار الإفصاح على المتطلبات التي تكون هامة، وبناء عليه فإنه بحالة عدم الالتزام بتوفير كافة متطلبات الإفصاح سيتم استخدام ١ وفي حالة الالتزام سيتم استخدام ٠ .

ب- **عدم تكرار ذات الإفصاحات من سنة لأخرى**، ويراعي أن الأفضلية لعدم تكرار الإفصاحات، وبناء عليه بحالة عدم تكرار الإفصاح سيستخدم ١ وسيستخدم ٠ حالة تكرار الإفصاح.

وبالتالي فان كل بند من البنود الثمانية التي تكثر بها توفير المعلومات غير الملائمة سيطبق عليه كلا البندين أ، ب، علما بأنه سيتم استخدام إشارة (-) حالة عدم توافر الإفصاح.

ويوضح الجدول (٤) نتائج تحليل محتوي التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر ***EGX50*** فيما يتعلق بمدي توفير المعلومات غير الملائمة.

جدول (٤) معدل توافر المعلومات غير الملائمة بالتقاريرالمالية لشركات مؤشر البورصة المصرية EGX50

الشركة / حالة المعلومات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
أ/١	٠	٠	٠	١	-	-	-	١	٠	١	١	١	٠	٠	-	٠	-	١	٠	٠	-	-	-	١	٠	١	٠	١	-	٠	-	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	١	٠	٠	٠	-	-	-	٠	١	١	١
ب/١	٠	٠	٠	١	-	-	-	١	٠	١	١	١	٠	٠	-	٠	-	١	٠	٠	-	-	-	١	٠	١	٠	١	-	٠	-	١	٠	١	٠	١	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	-	-	-	١	١	١
أ/٢	١	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	١	-	-	٠	١
ب/٢	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	١	-	-	٠	١
أ/٣	٠	-	١	١	١	١	٠	-	-	١	-	٠	-	١	٠	٠	١	١	-	٠	٠	-	١	١	٠	١	٠	-	٠	-	٠	١	-	-	١	-	١	١	٠	٠	١	-	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١
ب/٣	٠	-	١	١	١	١	٠	-	-	١	-	٠	-	١	٠	٠	١	١	-	٠	٠	-	١	١	٠	١	٠	-	٠	-	٠	١	-	-	١	-	١	١	٠	٠	١	-	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١
أ/٤	١	١	٠	-	٠	-	-	١	١	١	٠	١	-	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	-	١	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١	٠	٠
ب/٤	٠	١	٠	-	٠	-	-	١	١	١	٠	١	-	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	-	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	٠	١	١	٠	١	١	٠	١	٠	١
أ/٥	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	١	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	-	١	-	١	١	١	١	٠	١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	-	١	١	٠	٠	-	-
ب/٥	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	-	١	-	١	١	١	-	١	٠	١	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	-	١	١	٠	٠	-	-
أ/٦	٠	-	٠	٠	١	-	-	١	٠	-	-	١	٠	٠	-	٠	-	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	٠	١	-	٠	-	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠	١	٠	١	-	١	١	٠	٠	٠	١
ب/٦	٠	-	٠	٠	١	-	-	١	٠	-	-	١	٠	٠	-	٠	-	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	٠	١	-	٠	-	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠	١	٠	١	-	١	١	٠	٠	٠	١
أ/٧	١	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	-	١	-	١	٠	١	٠	-	١	١	١	١	-	١	٠	١	٠	٠	-	٠	١	-	١	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١	١
ب/٧	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	-	١	-	١	٠	١	٠	-	١	١	١	١	-	١	٠	١	٠	٠	-	٠	١	-	١	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١	١
أ/٨	١	١	-	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	-	-	١	١	٠	١	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١	-	١
ب/٨	١	١	-	١	٠	٠	٠	١	١	٠	١	-	-	١	١	٠	١	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١	-	٠

النتائج التي تم التوصل إليها:

إجمالي الأجزاء =

٢ عنصر (أ، ب) × ٥٠ شركة × ٨ بنود = **٨٠٠ بند**

حالات عدم توافر الإفصاح = ١٣٦ مرة

بالتالي يكون إجمالي الأجزاء التي يتوافر بها افصاح =

٨٠٠ – ١٣٦ = **٦٦٤ مرة**

إجمالي عدد مرات التقييم بـ ١ (عدم الالتزام بتوفير كافة متطلبات الإفصاح، عدم تكرار الإفصاحات) =

٣٥ + ٤٧ + ٣٤ + ٤٩ + ٤٧ + ٣٦ + ٤٣ + ٤٦ = **٣٣٧ مرة**

إجمالي عدد مرات التقييم بصفر (توفير كافة متطلبات الإفصاح، تكرار الإفصاحات) =

٤١ + ٤٩ + ٣٨ + ٣٧ + ٤١ + ٤٢ + ٣٧ + ٤٢ = **٣٢٧ مرة**

بالتالي يكون معدل توفير معلومات غير ملائمة (حالات التقييم بـ ٠)=

$$\frac{\text{عدد مرات التقييم بـ ٠}}{\text{إجمالي الأجزاء}} = \frac{٣٢٧}{٦٦٤} = \mathbf{\%٤٩.٢٤}$$

وهو معدل مرتفع يؤكد على وجود مشكلة بالإفصاح بالتقارير المالية لشركات مؤشر ***EGX50*** من خلال توفير ما نسبته ٤٩.٢٤% كإفصاح غير ملائم بالعناصر الثمانية المحددة كعناصر يكثر بها توفير معلومات غير ملائمة مع ما يترتب عليها من فوضى بالتقارير المالية.

ثانيا: اختبار ذي الحدين *Binomial Test*

حدد الباحث نسبة ٣٠% لتكون النسبة المئوية المفترضة لتوفر المعلومات غير الملائمة فى التقارير المالية، بحيث إذا كانت:

١- نتيجة الاختبار **معنوية** والنسبة المئوية المشاهدة للتقارير المالية التى تفصح عن عنصر معين **أقل من ٣٠%** فإن ذلك يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بالإفصاح عن ذلك العنصر الذي يمثل إحدى المعلومات غير الملائمة.

٢- بخلاف ذلك (إذا كانت نتيجة الاختبار **غير معنوية** أو كانت معنوية ولكن نسبة المشاهدة **لا تقل عن ٣٠%**) فإن ذلك يعنى أن التقارير المالية تهتم بالإفصاح عن ذلك العنصر.

ويوضح جدول (٥) نتائج التحليل لاختبار الفرض الثانى باستخدام اختبار ذى الحدين:

جدول (٥): نتائج اختبار الفرض الثاني

البنود التى يكثر فيها المعلومات غير الملائمة		نسبة الإفصاح المشاهدة		اختبار ذى الحدين Binomial Test		
		متوفر	غير متوفر	النسبة المفترضة	مستوى المعنوية	الدلالة
الالتزام بتوفير متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بغض النظر عن مدى أهميتها	رسملة مصروفات البحث والتطوير	0.53	0.47	0.30	0.003	معنوي
	الخيارات	0.42	0.58	0.30	0.057	غير معنوي
	تقرير المسئولية الاجتماعية	0.50	0.50	0.30	0.009	معنوي
	القيمة العادلة	0.49	0.51	0.30	0.007	معنوي
	الإفصاح عن المخاطرة	0.43	0.57	0.30	0.044	معنوي
	كثافة البيانات بتقرير المكافآت	0.56	0.44	0.30	0.001	معنوي
	الضرائب المؤجلة	0.43	0.58	0.30	0.063	غير معنوي
	اختبار الانخفاض للأصول غير الملموسة	0.45	0.55	0.30	0.022	معنوي
تكرار ذات الإفصاحات من سنة لأخرى	رسملة مصروفات البحث والتطوير	0.55	0.45	0.30	0.001	معنوي
	الخيارات	0.56	0.44	0.30	0.000	معنوي
	تقرير المسئولية الاجتماعية	0.56	0.44	0.30	0.001	معنوي
	القيمة العادلة	0.42	0.58	0.30	0.066	غير معنوي
	الإفصاح عن المخاطرة	0.54	0.46	0.30	0.001	معنوي
	كثافة البيانات بتقرير المكافآت	0.51	0.49	0.30	0.004	معنوي
	الضرائب المؤجلة	0.50	0.50	0.30	0.006	معنوي
	اختبار الانخفاض للأصول غير الملموسة	0.50	0.50	0.30	0.004	معنوي

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

١- **من حيث "الالتزام بتوفير متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بغض النظر عن مدى أهميتها"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التى تلتزم بتوفير كافة متطلبات الافصاح بين 42% و ٥٦%، أى أن النسبة المشاهدة لم تقل عن ٣٠% لأى بند من البنود الثمانية، **مما يعنى أن التقارير المالية تهتم بالإفصاح عن ذلك العنصر الوارد ضمن متطلبات الإفصاح بغض النظر عن مدي أهميته وهو ما يمثل أحد أهم مصادر توافر المعلومات غير الملائمة بالتقارير المالية.**

٢- **من حيث "تكرار ذات الإفصاحات من سنة لأخرى"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التي تكرر الافصاح بين 42% و٥٦%، أى أن النسبة المشاهدة لم تقل عن ٣٠% لأي بند من البنود الثمانية، **مما يعنى أن التقارير المالية تهتم بتكرار الإفصاح عن ذات المعلومات وهو ما يمثل أحد أهم مصادر توافر المعلومات غير الملائمة بالتقارير المالية.**

بناءً على النتائج السابقة

من دراسة تحليل المحتوي واختبار ذي الحدين يمكن استنتاج أن التقارير المالية تهتم بالإفصاح عن الكثير من المعلومات غير الملائمة، ومن ثم فإنه يتم قبول الفرض الثاني.

الفرض الثالث:

التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية *EGX50* لها قدرة محدودة على التواصل الفعال مع المستخدمين

وسيقوم الباحث بالتحقق من صحة الفرض من خلال ما يلي:

أولا: تحليل محتوى التقارير المالية لشركات مؤشر *EGX50* :

التواصل غير الفعال يكون محققا من خلال عدم تمكن المستخدمين من تحديد المعلومات الهامة أو الفشل في تحديد العلاقات بين المعلومات الواردة بالأجزاء المختلفة بالقوائم المالية، وعند توصيل المعلومات بشكل غير فعال فإن المستخدمين يجدون صعوبة في فهمها ولذا يحتاجون وقت كبير لفهم و تحليل المعلومات، وقد تناولت دراسة لـ ***FRC*** أربعة مبادئ للتواصل الفعال وهي ***(FRC, 2009, Op.Cit, P.p 39 – 50)*** :

١-التركيز:

يتحقق من خلال تسليط الضوء على الرسائل الهامة بالمعاملات والسياسات المحاسبية، وتجنب تشتيت ذهن القارئ من خلال إحداث فوضى غير هامة، **ويعتمد الباحث للتحقق من مدى توافر هذه الخاصية على**: -

أ-الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

١-لتحديد مدى الالتزام الحرفي بترتيب السياسات الوارد بالفقرة ١١٧ من ***IAS1***، ويراعي أن الأفضلية لدي المستخدمين في تنظيم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بما يتفق مع ظروف الوحدة حيث يتم ترتيب السياسات وفقا لمستوي الأهمية مع التركيز على السياسات التي تم إجراء تعديلات عليها وكذلك السياسات الجديدة، وبناء عليه سيتم وضع ١ عند عدم الالتزام بترتيب السياسات المحاسبية ترتيبا حرفيا كما ورد بالمعايير، ويتم وضع ٠ عند الالتزام بترتيب السياسات المحاسبية حرفيا كما ورد بالمعايير.

٢-مدى التمييز بين السياسات الجديدة أو التي طبق عليها اختيار (سياسات هامة) وغيرها من السياسات الثابتة التي لا تتغير، سيتم وضع ١ عند التمييز بين السياسات، ويتم وضع ٠ عند عدم الالتزام

ب-الإيضاحات:

١-الالتزام بالترتيب المنهجي الوارد بالفقرة ١١٤ من ***IAS1*** (قبل تعديلها ضمن بنود المبادرة)، وحيث أن الأفضلية لدي المستخدمين في تنظيم الإفصاح عن الإيضاحات بما يتفق مع ظروف الوحدة ولذا سيتم وضع ١ عند عدم الالتزام و٠ عند الالتزام.

٢-مدى وجود أولوية للإفصاحات الهامة عند تقديم الإيضاحات، سيتم وضع ١ عند منح أولوية للإيضاحات الهامة، ويتم وضع ٠ عند عدم تحديد أولويات للإيضاحات الهامة.

٢-الصراحة والأمانة:

وذلك من خلال تقديم تفسير متوازن للنتائج سواء طيبة أو سيئة.

ويعتمد الباحث للتحقق من مدى توافر هذه الخاصية على مدى استخدام الوحدة لـ ***Non-IFRS Measures*** باعتبارها المقاييس التي باتت تنال قبولاً واسعاً لدى المستخدمين وتستخدمها الشركات عادة نظراً للقصور بالمقاييس التقليدية في التعبير عن الواقع الحقيقي للأعمال، وقد أكدت الكثير من الدراسات على جدوى توفير هذه المقاييس نظرا لما يترتب على عدم توفيرها من كون المستخدمين بحالة ارتباك، وتستخدم هذه المقاييس للربط بين نتائج إداء الوحدة وأنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وسيتحقق الباحث من:

أ-مدى استخدام ***Non-IFRS Measures***

ب-مدى الثبات بالاستخدام.

ج-مدى توفير معلومات عن متغيرات حسابها.

حالة تحقق الثلاثة عناصر يستخدم ١ وحالة عدم التوافر يستخدم ٠

٣-الوضوح:
من خلال استخدام لغة واضحة وكذلك استخدام المصطلحات الفنية المعروفة جيداً بشكل ثابت إضافة إلى ثبات هيكل العرض المستخدم.

ويعتمد الباحث للتحقق من مدى توافر هذه الخاصية
أ-مدى وضوح اللغة والمصطلحات المستخدمة.
ب-مدى ثبات هيكل العرض المستخدم.
حالة تحقق العنصران يستخدم ١ وحالة عدم التوافر يستخدم ٠

٤-القدرة على جذب القارئ:
وذلك من خلال توفير المعلومات بشكل يجذب القارئ ، وهو ما تناولته دراسة لـ ***IASB*** التي طرحت أربعة نماذج للإفصاح كلاً منها يناسب شكل معين من المعلومات ***(IASB, March 2017, Op.Cit, P.p. 25 – 26)*** :
أ-القوائم: تستخدم لتفتيت النصوص السردية الطويلة أو لتسليط الضوء على العلاقات بين العناصر.
ب-الجداول: يكون التنسيق باستخدام الجداول مناسباً لتقديم: -
- معلومات مقارنة - قيم نقدية - كميات كبيرة من البيانات.
- المعلومات التي يجب وصفها من خلال أكثر من منظور مثل البيانات عبر عدة فترات.
ج-**النصوص السردية**: يكون إنشاءها مناسباً عند: -
- شرح الجوانب النوعية المفصلة أو وصف حدث أو معاملة.
- محاولة توضيح البيانات الكمية والعلاقة بين عناصرها.
د-الرسوم البيانية: يمكن أن تستخدم:
- لتبسيط البيانات المعقدة.
- تسليط الضوء على اتجاهات البيانات.
- إكمال البيانات المقدمة بشكل أخر مثل الجداول.
ويعتمد الباحث للتحقق من مدى توافر هذه الخاصية
على التحقق من مدى استخدام النماذج الأربعة وفقاً للتوصيف السابق، وفي حالة استخدام نماذج الإفصاح الأربعة وفقاً للتوصيف المحدد لكل نموذج يتم استخدام **١**، وفي حالة عدم استخدام النماذج الأربعة وفقاً للتوصيف المحدد لكل نموذج يتم استخدام **٠**.

ويوضح الجدول (٦) نتائج تحليل المحتوي التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق التواصل الفعال مع المستخدمين

جدول (٦) معدل تحقق مبادىء التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين المحقق من خلال التقارير المالية لشركات مؤشر البورصة المصرية EGX50

الشركة / الحالة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
١/أ/١	١	١	0	١	0	١	٠	1	1	1	١	١	0	١	0	١	٠	0	1	١	٠	1	٠	1	٠	٠	٠	١	٠	١	١	١	٠	1	٠	٠	١	٠	0	١	٠	١	١	٠	١	٠	٠	١
٢/أ/١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	٠	0	١	0	١	١	١	١
١/ب/١	١	1	٠	1	٠	1	٠	١	1	٠	١	١	١	0	0	١	١	0	١	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	0	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	0	١	0
٢/ب/١	0	٠	١	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	1	٠	٠	٠	٠	1	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٠	١	٠	٠	١	١	٠	1	٠
أ/٢	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	1	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	٠	٠	١	٠	1	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	١
ب/٢	١	١	١	0	١	٠	٠	1	٠	٠	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	١	0	١	0	١	١	١	١	١	0	١	١	٠	٠	٠	٠	1	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	١	١	١	١	١	0
ج/٢	0	١	0	١	١	٠	٠	٠	٠	1	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	0	١	١	٠	٠	٠	1	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	1	٠	١	١	١	١
أ/٣	١	1	٠	1	٠	1	٠	١	1	٠	١	١	١	0	0	١	١	0	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	0	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	0	١	1
ب/٣	١	٠	1	٠	١	٠	١	١	٠	٠	1	٠	٠	١	١	١	١	١	١	0	١	0	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	0	١	٠
أ/٤	١	١	1	١	١	1	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	0	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	1	١	١	٠	٠	1	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	1	٠	١	١
ب/٤	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	1	٠	١	٠	٠	٠	١	١	١	١	٠	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	1	٠	٠	٠	٠	1	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	٠
ج/٤	١	١	0	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	1	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١	0	١	١	١	0	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
د/٤	١	١	٠	١	٠	٠	1	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١	١	١	0	١	١	٠	١	٠	١	1	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١	١	٠	٠	١	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠

النتائج التي تم التوصل إليها:

١ـخاصية التركيز:

تضمنت العناصر ١/أ/١ ـ ٢/أ/١ ـ ١/ب/١ ـ ٢/ب/١

عدد مرات استخدام	نعم	(١)	**٨٤ مرة**
عدد مرات استخدام	لا	(صفر)	**١١٦ مرة**
الإجمالي			**٢٠٠ مرة**

بالتالي فإن معدل وجود نسبة التركيز كأحد مكونات التواصل الفعال بين الإدارة والمستخدمين =

$$\frac{٨٤}{٢٠٠} = \textbf{٤٢ \%}$$

وهو بالطبع معدل منخفض جداً يدل على وجود مشكلة في معدل التركيز كأحد مكونات التواصل الفعال ، وبالتالي يمثل دليل على وجود مشكلة بالإفصاح.

٢ـخاصية الصراحة والأمانة:

تضمنت العناصر أ / ٢ ـ ب / ٢ ـ ج / ٢

عدد مرات استخدام	نعم	(١)	**76 مرة**
عدد مرات استخدام	لا	(صفر)	**74 مرة**
الإجمالي			**١٥٠ مرة**

بالتالي فإن معدل توافر خاصية الصراحة والأمانة كأحد مكونات التواصل الفعال بين الإدارة والمستخدمين =

$$\frac{76}{١٥٠} = \textbf{\%٥٠.٦٦}$$

وهو بالطبع معدل منخفض جداً يدل على وجود مشكلة في معدل الصراحة والأمانة كأحد مكونات التواصل الفعال، وبالتالي يمثل دليل على وجود مشكلة بالإفصاح.

٣ـخاصية الوضوح:

تضمنت العناصر أ / ٣ ـ ب / ٣

عدد مرات استخدام	نعم	(١)	**٤١ مرة**
عدد مرات استخدام	لا	(صفر)	**٥٩ مرة**
الإجمالي			**١٠٠ مرة**

معدل توافر خاصية الوضوح = $\frac{٤١}{١٠٠}$ = **٤١ %**

وهو بالطبع معدل منخفض جداً يدل على وجود مشكلة في معدل الوضوح كأحد مكونات التواصل الفعال، وبالتالي يمثل دليل على وجود مشكلة بالإفصاح.

٤ـالقدرة على جذب القارئ:

تضمنت العناصر أ / ٤ ـ ب / ٤ ـ ج / ٤ ـ د / ٤

عدد مرات استخدام	نعم	(١)	**٩٢ مرة**
عدد مرات استخدام	لا	(صفر)	**١٠٨ مرة**
الإجمالي			**٢٠٠ مرة**

معدل توافر القدرة على جذب القارئ = $\frac{٩٢}{٢٠٠}$ = **<u>٤٦ %</u>**

معدل منخفض ويدل على مشكلة بالقدرة على اجتذاب القارئ كأحد مكونات التواصل الفعال وهو ما يمثل دلالة على وجود مشكلة بالإفصاح.

وللتحقق من القدرة الإجمالية على التواصل الفعال للتقارير لشركات مؤشر *EGX50* =

$$\frac{92 + 41 + 76 + 84}{200+ ١٠٠ + ١٥٠ + ٢٠٠} = \frac{293}{650} = \text{<u>٤٥.٠٧٦%</u>}$$

وهو ما يُظهر انخفاض معدل التواصل الفعال بين التقارير المالية لشركات مؤشر ***EGX50*** والمستخدمين، وهو ما يؤكد على وجود مشكلة بالتواصل الفعال وبالتالي تواجد مشكلة بالإفصاح.

<u>ثانيا: اختبار ذي الحدين *Binomial Test*</u>

حدد الباحث نسبة ٧٠% لتكون النسبة المئوية المفترضة لتوفر مبادئ التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين، بحيث إذا كانت:

١- نتيجة الاختبار <u>معنوية</u> والنسبة المئوية المشاهدة للتقارير المالية التى توفر مبدأ معين **<u>أكبر من ٧٠%</u>** فإن ذلك يعنى أن التقارير المالية تهتم بتوفير ذلك المبدأ بما يحقق التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين.

٢- بخلاف ذلك (إذا كانت نتيجة الاختبار <u>غير معنوية</u> أو كانت معنوية ولكن نسبة المشاهدة **<u>لا تزيد عن ٧٠%</u>**) فإن ذلك يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بتوفير ذلك المبدأ بما يؤدى إلى ضعف التواصل بين الوحدة والمستخدمين.

ويوضح جدول (٧) نتائج التحليل لاختبار الفرض الثالث باستخدام اختبار ذى الحدين.

جدول (٧): نتائج اختبار الفرض الثالث

مبادئ التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين			نسبة الإفصاح المشاهدة		اختبار ذى الحدين Binomial Test		
			متوفر	غير متوفر	النسبة المفترضة	مستوى المعنوية	الدلالة
التركيز	الإفصاح عن السياسات المحاسبية	ترتيب السياسات	0.54	0.46	0.70	0.012	معنوى
		التمييز بين السياسات	0.36	0.64	0.70	0.000	معنوى
	الإيضاحات	الترتيب المنهجي	0.44	0.56	0.70	0.000	معنوى
		وجود أولوية للإفصاحات الهامة	0.34	0.66	0.70	0.000	معنوى
الصراحة والأمانة		استخدام Non-IFRS Measures	0.42	0.58	0.70	0.000	معنوى
		الثبات بالاستخدام	0.60	0.40	0.70	0.085	غير معنوى
		توفير معلومات عن متغيرات حسابها	0.50	0.50	0.70	0.002	معنوى
الوضوح		وضوح اللغة والمصطلحات المستخدمة	0.40	0.60	0.70	0.000	معنوى
		ثبات هيكل العرض المستخدم	0.42	0.58	0.70	0.000	معنوى
القدرة على جذب القارئ		القوائم	0.48	0.52	0.70	0.001	معنوى
		الجداول	0.48	0.52	0.70	0.001	معنوى
		النصوص السردية	0.42	0.58	0.70	0.000	معنوى
		الرسوم البيانية	0.46	0.54	0.70	0.000	معنوى

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

١- **من حيث خاصية "التركيز"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التي تحقق مكونات خاصية التركيز بين 34% و٥٤%، أي أن النسبة المشاهدة لم تزد عن ٧٠% لأي مكون، **مما يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بتوفير المكونات المؤدية لتحقق خاصية التركيزبما يؤدى إلى ضعف التواصل بين الوحدة والمستخدمين.**

٢- **من حيث خاصية "الصراحة والأمانة"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التي تحقق مكونات خاصية الصراحة والأمانة بين 42% و٦٠%، أي أن النسبة المشاهدة لم تزد عن ٧٠% لأي مكون، **مما يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بتوفير المكونات المؤدية لتحقق خاصية الصراحة والأمانة بما يؤدى إلى ضعف التواصل بين الوحدة والمستخدمين.**

٣- **من حيث خاصية "الوضوح"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التي تحقق مكونات خاصية الوضوح بين 40% و٤٢%، أي أن النسبة المشاهدة لم تزد عن ٧٠% لأي مكون، **مما يعنى أن التقارير المالية لا تهتم بتوفير المكونات المؤدية لتحقق خاصية الوضوح بما يؤدى إلى ضعف التواصل بين الوحدة والمستخدمين.**

٤- **من حيث خاصية "القدرة على جذب القارئ"**: تراوحت نسبة التقارير المالية التي تحقق مكونات خاصية القدرة على جذب القارئ بين 42% و٤٨%، أي أن النسبة المشاهدة لم تزد عن ٧٠% لأى مكون، **مما**

يعني أن التقارير المالية لا تهتم بتوفير المكونات المؤدية لتحقق خاصية القدرة على جذب القارىء بما يؤدى إلى ضعف التواصل بين الوحدة والمستخدمين.

بناءً على النتائج السابقة

من دراسة تحليل المحتوي واختبار ذي الحدين يمكن استنتاج أن التقارير المالية لا تتوافر بها مبادئ تحقق التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين (التركيز، الصراحة والأمانة، الوضوح، القدرة على جذب القارئ) مما يؤدى إلى ضعف بمعدل تحقق مبادىء التواصل الفعال، ومن ثم فإنه يتم قبول الفرض الثالث.

القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

خلاصة البحث:

تمثل هدف البحث في محاولة تحديد المشاكل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي إضافة الى استعراض وتقييم ما تم من محاولات تطوير للإفصاح بغرض التغلب على أثار تلك المشاكل، كما يمتد هدف البحث إلي محاولة تحديد مدي حاجة بيئة التقرير المالي المصرية لمكونات مبادرة الإفصاح –تعديلات ***IAS1*** الصادرة عن ***IASB*** كمدخل لمعالجة مشاكل الإفصاح، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى ستة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: منهجية البحث.
القسم الثاني: محاولات تطوير الإفصاح المحاسبي
القسم الثالث: مبادرة الإفصاح: الإصدار – المكونات
القسم الرابع: أهمية تطوير العرض بالقوائم المالية
القسم الخامس: الدراسة الاختبارية
القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

وقد تضمن **القسم الأول** منهجية البحث من خلال تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وصياغة فروض البحث، كما تضمن **القسم الثاني** عرض لمحاولات تطوير الإفصاح المحاسبي حيث صدرت العديد من المبادرات الحكومية والمهنية في جميع أنحاء العالم بهدف إعادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية من خلال تحسين الإفصاح وزيادة قدرته على مساعدة المستثمرين على بناء قرارات مستنيرة، كما تناول **القسم الثالث** مبادرة الإفصاح: الإصدار – المكونات حيث تم تناول التطور التاريخي لعمل ***IASB*** الذي سبق إصدار المبادرة إضافة إلى عرض موجز لمكونات المبادرة، كما تناول **القسم الرابع** أهمية تطوير العرض بالقوائم المالية حيث تم تناول أهمية تطوير العرض بالقوائم المالية من خلال بيان لماذا بدء مبادرة الإفصاح بالتعديلات على معيار ***العرض IAS1***، إضافة لتحديد مفهوم كلا من العرض والإفصاح، كما تناول **القسم الخامس** الدراسة الاختبارية التي تمت بهدف تحديد مدي توافر ابعاد مشكلة الإفصاح بالتقارير المالية لشركات مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** وحال تحقق وجود ابعاد مشكلة الإفصاح يكون مجتمع التقرير المالي المصري بحاجة لتطبيق مكونات مبادرة الإفصاح ، وقد تم التحقق من صحة فروض البحث من خلال اسلوبين **الأول** هو أسلوب تحليل محتوي التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** وذلك لسلسلة زمنية مكونة من من ثلاث سنوات ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨، **الثاني** هو اختبار ذي الحدين ***Binomial Test .***

نتائج البحث

توصل الباحث من خلال الدراسة الاختبارية إلى النتائج التالية: -

١- انخفاض معدل المعلومات الملائمة الواجب توافرها بمكونات التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** .

٢- يتوافر بالتقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** الكثير من المعلومات غير الملائمة والتي يترتب عليها عادة غمر (حجب) المعلومات الملائمة.
٣- أنخفاض معدل توافر مبادئ التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين (التركيز، الصراحة والأمانة، الوضوح، القدرة على جذب القارئ) وذلك بالتقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** وهو ما يؤدى إلى ضعف التواصل الفعال بين الوحدة والمستخدمين.
٤- تحقق ابعاد مشكلة الإفصاح الثلاثة بالتقارير المالية لشركات بشركات مؤشر البورصة المصرية ***EGX50*** يحتم ضرورة تطبيق مجتمع التقرير المالي المصري لمكونات مبادرة الإفصاح.

<u>التوصيات</u>

بناءاً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي: -

١- ضرورة مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وهيئة الرقابة المالية والأكاديميين وغيرهم في تقييم ما يصدر عن ***IASB*** من مكونات مبادرة الإفصاح وذلك لضمان التعبير عن تقييم مجتمع التقرير المالي المصري لمدي قدرة هذه المكونات على علاج مشاكل الإفصاح الحالية ببيئة الأعمال المصرية.
٢- ضرورة استمرار البحث المحاسبي الهادف إلى لتقييم وتطوير مكونات مبادرة الإفصاح بهدف دعم قدرتها على علاج الأبعاد الحالية لمشكلة الإفصاح وبما يؤدي لزيادة قدرة التقارير المالية على تلبية احتياجات مستخدميها.
٣- اتساقا مع التوصية السابقة فأن البحث المحاسبي يجب ان يتسم بالوضوح لضمان تلبية احتياجات معدي التقارير المالية للمعلومات خاصة ما يتعلق بالأثر السلبي للأفراط بالإفصاح على جودة التقارير المالية وقدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها.

المراجع

Periodicals:

- Bouvier, Stephen, ***Accounting Policy & Practice Report,*** Jul 5, 2013.
- Brianp Miller, The Effects of Reporting Complexity on Small and Large Investor Trading, ***THE Accounting Review***, Vol. 85, No. 6, 2010.
- Dull R. B, Graham A. W and Baldwin, Web-based Financial Statements: Hyperlinks to Footnotes and their Effect on Decisions, ***International Journal of Accounting Information Systems,*** 4,2003.
- Erik F. Gerding, Disclosure 2.0: Can Technology Solve Overload, Complexity, and Other Information Failures?, ***Tulane Law Review***, Vol. 90, No. 5, 2016.
- Erlane K. Ghani, The Role of Presentation Format on Decision-makers' Behaviour in Accounting, ***International Business Research***,Vol. 2, No. 1 , Jan 2009.
- Hodge، F.D.; Kennedy, J.J and Maines, L.A,Does search facilitating technology improve the transparency of financial reporting, ***The Accounting Review***, Vol. 79, No 3,2004.
- Itay Goldstein and liyan Yang, Information Disclosure in Financial Markets, ***Annual Review of Financial Economics,*** 9,2017.
- Larissa von Alberti-Alhtaybat, Khaled Hutaibat, Khaldoon Al-Htaybat , Mapping corporate disclosure Theories***, Journal of Financial Reporting &Accounting***, Vol. 10 No. 1, 2012.
- Muhammad Jahangir Ali, Kamran Ahmed, Determinants of accounting policy choices under international accounting standards Evidence from South Asia, ***Accounting Research Journal,*** Vol. 30 No. 4, 2017.
- Nouri, H. and Douglas Clinton, B,Gender, media presentation, and concern with the correct use of words—testing a three-way interactio, ***Accounting Education***, Vol 15,NO 1, 2006.
- Ole – Kristian Hope, ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 20, No. 2, summer 2003.
- Rosenhouse, Michael A., FASB's Seidman Discusses 'Disclosure Overload' and Cost-Benefit Analysis, ***SEC Accounting Report 38.8 ,***
- Tammy Whitehouse, ***Compliance week, Accounting & Auditing***, Oct 2011.

Others:

- Dariusz Jedrzejka, Towards Created Transparency – Developments of Corporate Disclosures: Evidence from Polish Stock Market, ***26th***

International Scientific Conference on Economic and Social Development "Building Resilient Society– Zagreb, Croatia, 8-9 December 2017 .

- ***European Financial Reporting Advisory Group ,EFRAG,*** Disclosure Initiative - Principles of Disclosure , Oct. 12.2017.
- ***EY***, IASB makes progress on the Disclosure Initiative, Dec 2014.
- ***Financial Accounting Standards Board, FASB, International Accounting Standards Board, IASB,*** Preliminary Views on Financial Statement Presentation, Oct 2008.
- ***Financial Reporting Council, FRC,*** Cutting Clutter. Combating clutter in annual reports, 2011.
- ***Financial Reporting Council, FRC,*** Disclosure Initiative (Proposed amendments to IAS 1 **,** July 7. 2014.
- ***Financial Reporting Council, FRC,*** Thinking about disclosures in a broader context A road map for a disclosure framework, Oct 2012.
- ***IFRS Advisory Council,*** Future of Corporate Reporting, ***Oct,13. 2014.***
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Accounting Policies and Accounting Estimates Proposed amendments to IAS 8, Sep 2017.
- ***International Accounting Standards Board, IASB,*** A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting, July 2013.
- ***International Accounting Standards Board, IASB,*** Conceptual Framework for Financial Reporting, Basis for Conclusions, May 2015.
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Definition of Material Proposed amendments to IAS 1 and IAS 8, Sep 2017.
- ***International Accounting Standards Board , IASB,*** Disclosure Initiative Amendments to IAS 1, Dec, 2014.
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Disclosure initiative An overview, Sep 2013.
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Disclosure Initiative Project update Agenda paper 11A - IASB education session, March 2014.
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Disclosure Initiative Proposed amendments to IAS 1, March 2014.
- ***International Accounting Standards Board, IASB***, Disclosure Initiative Standards-level Review of Disclosures project: Initial phase proposal Dec 2015.
- ***International Accounting Standards Board, IASB***, Disclosure Initiative—Targeted Standards-level Review of Disclosures July 2018**.**
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Discussion Forum—Financial Reporting Disclosure Feedback Statement, May 2013.
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Discussion Paper: Disclosure Initiative—Principles of Disclosure, March 2017.

- ***International Accounting Standards Board , IASB ,Hans Hoogervorst***, IFRS Foundation conference, Amsterdam, 27th June, 2013.
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , IFRS Practice Statement: Application of Materiality to Financial Statements, Oct 2015.
- ***International Accounting Standards Board, IASB,*** IFRS Practice Statement 2: Making Materiality Judgements, Sep 2017 .
- ***International Accounting Standards Board , IASB*** , Press release, May 28, 2013.
- ***International Accounting Standards Board, IASB,*** Review of the Conceptual Framework Presentation and disclosure, 2013.
- ***KPMG,*** Exposure Draft: Disclosure Initiative – Proposed amendments to IAS 1, July 23. 2014.
- ***PWC***, Request for comments on 'Cutting clutter' Sep. 27, 2011.
- ***The Australian Accounting Standards Board, AASB,*** IASB Exposure Draft ED/2014/1 Disclosure Initiative, Aug. 5. 2014.
- ***The Chartered Financial Analyst Institute , CFA***, A Comprehensive Business Reporting Model Financial Reporting for Investors , 2007 .
- ***The Chartered Financial Analyst Institute, CFA***, Disclosure Initiative: Proposed Amendments to IAS 1 August 28. 2014.
- ***The Chartered Financial Analyst Institute , CFA***, Financial Reporting Disclosures Investor Perspectives on Transparency, Trust, and Volume, 2013.
- ***The Institute of Chartered Accountants in England and Wales , ICAEW,*** Disclosure Initiative: Proposed Amendments to IAS 1, 2014.
- ***The Institute of Chartered Accountants in England and Wales , ICAEW,*** Financial Reporting Disclosures: Market and Regulatory Failures information for better markets initiative, Dec.2013.
- ***The Institute of Chartered Accountants of Scotland, ICAS,*** Making corporate reports readable- time to cut the Chase, 2010.
- ***The Institute of Chartered Accountants of Scotland, ICAS,*** Making corporate Reports Relevant, 2013.
- ***The Institute of Chartered Accountants of Scotland, ICAS, The New Zealand Institute of Chartered Accountants, NZICA,*** Losing the excess baggage – reducing disclosures in financial statements to what is important, 2011.

الملاحق

ملحق (١) الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية *EGX50*

مسلسل	اسم الشركة	كود الترقيم الدولى
1	حديد عز	EGS3C251C013
2	القابضة المصرية الكويتية	EGS69082C013
3	المجموعه الماليه هيرمس القابضه	EGS69101C011
4	ارابيا انفستمنتس هولدنج	EGS21351C019
5	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	EGS675S1C011
6	بالم هيلز للتعمير	EGS655L1C012
7	سيدى كرير للبتروكيماويات	EGS380S1C017
8	المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ايبيكو	EGS38081C013
9	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	EGS38201C017
10	جى بى اوتو	EGS673T1C012
11	اوراسكوم للتنمية مصر	EGS70321C012
12	مدينة نصر للاسكان والتعمير	EGS65571C019
13	إعمار مصر للتنمية	EGS673Y1C015
14	مجموعة بورتو القابضة- بورتو جروب	EGS694A1C018
15	مصر للالومنيوم	EGS3E181C010
16	ايديتا للصناعات الغذائية	EGS305I1C011
17	شركة مستشفي كليوباترا	EGS729J1C018
18	السويدى اليكتريك	EGS3G0Z1C014
19	الشرقية - ايسترن كومباني	EGS37091C013
20	ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية	EGS38191C010
21	سى اى كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	EGS691D1C018
22	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	EGS691S1C011
23	بايونيرز القابضة للأستثمارات المالية	EGS691L1C018
24	دايس للملابس الجاهزة	EGS33321C018
25	الاسكندرية للزيوت المعدنية	EGS380P1C010
26	القاهرة للزيوت والصابون	EGS30581C010
27	المصرية للمنتجعات السياحية	EGS70431C019
28	مصر الجديدة للاسكان والتعمير	EGS65591C017
29	القاهره للإستثمار و التنمية العقاريه	EGS65541C012
30	السادس من اكتوبر للتنميه والاستثمار - سوديك	EGS65851C015
31	الحديد والصلب المصرية	EGS3D061C015
32	الصناعات الغذائية العربية-دومتى	EGS30031C016
33	ام.ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	EGS75011C014
34	بنك كريدي اجريكول مصر	EGS60041C018

35	الكابلات الكهربائية المصرية	EGS3G231C011
36	المصرية للاتصالات	EGS48031C016
37	اوراسكوم كونستراكشون بي ال سي	EGS95001C011
38	البنك التجاري الدولي (مصر)	EGS60121C018
39	مصرف أبو ظبي الأسلامي- مصر	EGS60111C019
40	الوادى العالمية للاستثمار و التنمية	EGS70R91C016
41	القلعة للاستشارات الماليه - اسهم عادية	EGS73541C012
42	اوراسكوم للاستثمار القابضه	EGS693V1C014
43	جهينة للصناعات الغذائية	EGS30901C010
44	عبور لاند للصناعات الغذائية	EGS30AL1C012
45	ابن سينا فارما	EGS512O1C012
46	العربية لحليج الأقطان	EGS32221C011
47	النساجون الشرقيون للسجاد	EGS33041C012
48	السويس للاسمنت	EGS3C181C012
49	جنوب الوادى للاسمنت	EGS3C351C011
50	رمكو لانشاء القرى السياحيه	EGS70271C019